ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والستون بعد المائة

165 EX/5, Part I (A)
١٦٥م ت/٥، الجزء الأول (ألف)
باريس، ٢٠٠٢/٨/٢٢
الأصل: انجليزي/فرنسي

البند **٤,١** من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية للمدير العام بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)

الجزء الأول

خلاصة تحليلية لتعليقات واقتراحات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

ألف – المشاورات الإقليمية

الملخص

يعرض الجزء الأول من هذه الوثيقة نتائج عملية التشاور التي أجريت استنادا إلى الوثيقة الخاصة بالمشاورة والموزعة تحت الرمز خ د/٣٦٢٣ والمعدلة في الوثيقة خ د/٣٦٢٥ (والتي ترد نسخة منها في الوثيقة ١٦٥م ت/إعلام ٣). ويتألف هذا الجزء من ثلاثة أقسام يصدر كل منها بصورة منفصلة.

فيحتوي الجزء الأول (ألف) على تقارير المشاورات الإقليمية الخمس للجان الوطنية لليونسكو التي عقدت في الفترة بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠٠٢.

ويعرض الجزء الأول (باء) خلاصة جامعة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في ردودها التحريرية على وثيقة المشاورة.

ويقدم الجزء الأول (جيم) ملخصات لتعليقات منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ألف – المشاورات الإقليمية

تعرض هذه الوثيقة تقارير المشاورات الإقليمية الخمس للجان الوطنية لليونسكو، بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥). وقد شاركت في هذه المشاورات ١٨٤ لجنة وطنية (افريقيا: ٤٦؛ الدول العربية: ١٩؛ آسيا والمحيط الهادي: ٤٢؛ أوروبا: ٤٦؛ أمريكا اللاتينية والكاريبي: ٣١).

وترد التقارير الإقليمية بالترتيب التالي:

الصفحة

الدول العربية (الرباط، المغرب، ٦–٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٢) ١

أوروبا (بودابست، المجر، ١٦–١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٢) ٨

آسيا والمحيط الهادي (جاكارتا، اندونيسيا، ٢٤–٢٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٢) ١٤

افريقيا (داكار، السنغال، ١–٤ يوليو/تموز ٢٠٠٢) ١٨

أمريكا اللاتينية والكاريبي (مونتيفيديو، أوروغواي، ١٥–١٨ يوليو/تموز ٢٠٠٢) ٢٤

مشاورة اللجان الوطنية اليونسكو
في منطقة الدول العربية

الرباط، المغرب، (٦–٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٢)

١ – عقدت المشاورة برئاسة السيدة نعيمة ثابت، الأمينة العامة للجنة الوطنية المغربية لليونسكو والألكسو والإيسيسكو، واضطلعت السيدة فاطمة ترهوني، الأمينة العامة للجنة الوطنية التونسية لليونسكو، بمهمة المقرر. وكانت جميع اللجان الوطنية التسع عشرة للمنطقة ممثلة في الاجتماع.

٢ – وفي العرض الذي قدمه ممثل المدير العام، السيد هانز دورفيل، ذكّر بأهداف هذه المشاورة التي ستستخدم نتائجها في إعداد مقترحات المدير العام الأولية بشأن البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥)، التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والستين بعد المائة. وذكّر بأن الوثيقتين م/٥ و م/٤ تمثلان ركيزتي عملية الإصلاح في مجال البرمجة. ثم عرض بالتفصيل الاستبيان المتعلق بالبرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥)، الذي أعدّ لجمع ملاحظات ومقترحات الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

٣ – وأعرب المشاركون عن تقديرهم لتنظيم المشاورة، ولجودة الوثيقة ووضوحها، ولتوزيعها في الوقت المناسب، مما يسر عملية المشاورة وأتاح للجان الوطنية المشاركة الكاملة في إعداد الوثيقة ٣٢م/٥.

أولاً – مسائل عامة

٤ – رداً على الأسئلة المطروحة بشأن **ميزانية المنظمة**، أعرب أغلب المتحدثين عن تأييدهم لتحقيق نمو حقيقي صفري في البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥، ونبهوا في الوقت نفسه إلى أنه يرجع للدول الأعضاء أن تبت في هذه المسألة على ضوء المقترحات التفصيلية للمدير العام. وأعرب بعض المشاركين عن تأييدهم للنمو الاسمي الصفري، بينما فضّل آخرون ميزانية ذات نمو حقيقي إيجابي.

٥ – وفيما يخص **بنية الميزانية وأسلوب عرضها**، أعرب بعض المتحدثين عن رغبتهم في الحصول على معلومات إضافية عن توزيع الميزانية، لا سيما عن النسب المئوية للاعتمادات المخصصة للبرنامج، والموظفين، وتكاليف البرنامج غير المباشرة، والتكاليف الإدارية. وأعربوا أيضاً عن دعمهم للجهود التي يبذلها المدير العام من أجل زيادة الشفافية وتعزيز تنفيذ البرمجة المبنية على النتائج. وطرحت فكرة النظر مستقبلاً في إمكانية اعتماد أسلوب في عرض الوثيقة يبيّن الميزانية المخصصة لكل نتيجة منشودة. فذكر ممثل المدير العام أن الوضع الحالي لتنفيذ البرمجة المبنية على النتائج، يجعل من المستبعد اعتماد مثل هذا النهج في هذه المرحلة.

٦ – ورداً على الأسئلة المتعلقة **بالروابط بين الموضوعات والأهداف الاستراتيجية للوثيقة ٣١م/٤ والأنشطة المقترحة في الوثيقة م/٥**، رأى المتحدثون أن هذا الربط يحظى حالياً بما يكفي من التوضيح، وأنه يُستحسن مع ذلك تكثيف الجهود بهذا الاتجاه في إطار إعداد الوثيقة م/٥ القادمة.

ثانياً – تحديد مبادئ البرمجة وأولويات البرنامج

٧ – رأى المشاركون أنه يجدر الحفاظ على مبدأ **تحديد أولوية رئيسية** تحظى بزيادة في الميزانية، وعدد محدود من الأولويات الأخرى بالنسبة لكل من البرامج الرئيسية. وفيما يخص تسميات الأولويات الرئيسية، كان هناك اتجاه عام نحو الإبقاء على الأولويات المحددة في الوثيقة ٣١م/٥، خلال فترة العامين المقبلة، مع تعديل التسمية المتعلقة بالبرنامج الرئيسي "الثقافة" بحيث تركّز على الحوار بين الثقافات والحضارات.

٨ – وفيما يخص **الأولويات الأخرى**، لم تتناول المناقشة التي تلت إلا واحدة منها، وهي أولوية التعليم من أجل ثقافة السلام. وأعرب بعض المتحدثين عن رغبتهم في أن تجري اليونسكو تأملاً يرمي إلى تحديد مفهوم السلام. وطرح المشاركون فكرة عقد مؤتمر عالمي يعنى بتعريف مفهومي السلام والإرهاب. وشددوا بهذا الصدد على أن اليونسكو، بوصفها منظمة فكرية، يمكن أن تسهم ضمن هذا الإطار في صياغة الردود المناسبة فيما يتعلق بمجالات اختصاصها.

٩ – وأيد المشاركون تأييداً كبيراً مبدأ مواصلة **الأنشطة المستعرضة** خلال فترة العامين المقبلة، حول الموضوعين المحددين في الوثيقة ٣١م/٤: مكافحة الفقر وبناء مجتمعات المعرفة. وفضلاً عن ذلك، اقترحت إضافة موضوع التنمية المستديمة كموضوع ثالث لدى مراجعة الوثيقة ٣١م/٤، عند الاقتضاء وفقاً لما قرره المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين. بيد أن المشاركين رأوا أن الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستديمة في الوثيقة ٣٢م/٥ ينبغي أن تعزز بحيث تراعى فيها أيضاً نتائج قمة جوهانسبورغ العالمية بشأن التنمية المستديمة.

١٠– وشددوا من ناحية أخرى على أهمية **العمل المشترك بين القطاعات** الذي يسهم في تجديد الأنشطة المضطلع بها في هذا الإطار في مختلف البرامج. وطلب بعض المشاركين أن تقدّم قائمة بالأنشطة المشتركة بين القطاعات التي تضطلع بها المنظمة خارج إطار الموضوعين المستعرضين.

١١– وفيما يتعلق باختيار **الأنشطة/الموضوعات الأخرى** التي ينبغي أن تعطيها المنظمة الأولوية، اقترحت الموضوعات التالية: مكافحة الاستبعاد وأوجه التفاوت؛ والآثار الاجتماعية الاقتصادية للعولمة؛ وأخطار التوحيد الثقافي؛ والنمو السكاني والتحولات الاجتماعية؛ والبيئة؛ وصون التنوع البيولوجي؛ وإدارة مصادر الطاقة المتجددة؛ وإدارة الموارد المائية؛ وتقليص الهوة الرقمية؛ وأخلاقيات العلوم؛ وزيادة التفاعل بين قطاعات البرنامج لصالح التعليم للجميع.

١٢– واتفق المشاركون اتفاقاً تاماً في الرأي بشأن مواصلة إدراج احتياجات **الفئات الخاصة والفئات المحرومة والمستبعدة** في جميع برامج المنظمة. وأكدوا بصورة خاصة على أهمية إشراك الشباب في أنشطة المنظمة إشراكاً كاملاً، لا بوصفهم فئة مستهدفة فحسب، بل بوصفهم شركاء حقيقيين.

١٣– وأشار المشاركون إلى انهيار سد زيزون في سوريا، الذي حدث منذ فترة قريبة، فأعربوا عن أساهم لهذه الكارثة، التي أضرت خاصة بالمؤسسات التعليمية والثقافية، وعبّروا عن تضامنهم مع الشعب السوري. ودعوا اليونسكو والأليكسو والإيسيسكو إلى تعبئة الموارد من خلال برامجها الخاصة بالمساعدة في

حالات الطوارئ، بغية إعانة السكان المتضررين، لا سيما التلاميذ والطلاب، وتمكينهم من مواجهة عواقب هذه الكارثة.

١٤- ورحب المشاركون ترحيباً كبيراً بصياغة **الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية** في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل – كتلك التي درست خلال هذه المشاورة نفسها – ورأوا أن تلك الاستراتيجيات تمثل أداة هامة لتقريب نشاط اليونسكو من دولها الأعضاء. وارتأوا بهذا الشأن أن تتضمن هذه الاستراتيجيات أيضاً شقاً يتعلق بالتعاون فيما بين المناطق، كالتعاون المزمع في إطار مشروع الحوار الأوروبي العربي الذي استهلته اللجان الوطنية للمنطقتين. (انظر الملحق).

١٥- وفيما يخص **مراحل عملية البرمجة**، نوّه المشاركون بأهمية إقامة تفاعل وثيق بين اللجان الوطنية والوحدات الميدانية؛ وأشاروا من ناحية أخرى إلى إمكانية إجراء مشاورات معمقة على الصعيد دون الإقليمي تشترك فيها المكاتب الجامعة.

١٦- وفيما يتعلق **بالسياسة الجديدة للامركزية**، اقترح المشاركون زيادة الاعتمادات المقررة في إطار **المكاتب الجامعة والمكاتب الوطنية**، التي أصبحت الأدوات الرئيسية لتنفيذ البرنامج، والتي ينبغي لها أن توسع نطاق نشاطها بحثاً عن مصادر تمويل وسعياً إلى إقامة شراكات جديدة. وشددت بعض الوفود على ضرورة زيادة عدد الموظفين في المكاتب الميدانية.

١٧- وأكد المشاركون في المشاورة أن **اللجان الوطنية**، بوصفها عناصر مكونة لليونسكو، ينبغي أن تضطلع بدور أساسي في تصميم البرامج وتنفيذها. وفي هذا الإطار، من المهم تنفيذ أحكام القرار ٣٠م/٨٣ والحرص على أن تتمكن اللجان الوطنية من الاضطلاع الكامل بدورها كهيئات للمشاورة والاتصال والإعلام، ولتقييم البرامج وتنفيذها.

١٨- وفي مجال **الشراكات**، شدد المشاركون بوجه خاص على أنه لا بد لليونسكو من المشاركة في آليات التعاون والتنسيق التابعة **لمنظومة الأمم المتحدة** – ولا سيما في المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة (UNDG) – وفي تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

١٩- وفيما يخص **المساهمات الخارجة عن الميزانية**، أشار ممثل المدير العام إلى أن نسبة موارد البرنامج العادي إلى الموارد الخارجة عن الميزانية كانت بنحو ١ إلى ٥. ونظراً لحجم هذه المساهمات الخارجة عن الميزانية، طلب المؤتمر العام من المدير العام ضمان التكامل بين مصدري التمويل هذين لتفادي انطماس الأهداف الاستراتيجية وأولويات الميزانية. ورأى المشاركون أنه ينبغي مضاعفة الجهود لضمان تحقيق التكامل بين البرنامج العادي والأنشطة الخارجة عن الميزانية.

ثالثاً – بنية الوثيقة ٣٢م/٥ وطريقة عرضها

٢٠- فيما يتعلق **بالنتائج المتوقعة**، أقر المشاركون بالجهود الكبيرة التي تبذلها الأمانة من أجل تحسين صياغة النتائج المتوقعة على مستوى محاور العمل. وأقرّوا بأن الأمر يمثل عملية تطورية يجب أن تطبق أيضاً على مستوى خطط العمل، ولا سيما على مستوى الأعمال والأنشطة.

٢١- وفيما يخص **المشروعات الطليعية**، سبق أن حدد المشاركون بعض المشروعات المختارة في إطار إعداد استراتيجية إقليمية للمنطقة.

٢٢- أما مناقشة الفقرتين ٢٢ و٢٣ من الاستبيان، المتعلقتين **بطريقة عرض البرنامج والميزانية وبتعديلات البرمجة المتوسطة الأجل** (الجزء "رابعا")، فقد تمت في إطار المناقشات السابقة (انظر بصورة خاصة الجزأين الأول والثاني أعلاه). ولم يرَ المشاركون من المجدي التطرق من جديد إلى تعليقاتهم بشأن هذين البندين لتفادي التكرار.

الملحق

الحوار الأوروبي العربي
الاستراتيجية المشتركة بين المناطق "تعلّم العيش معاً"
(متابعة تقرير ديلور والدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية)

القرار المعتمد

إن اللجان الوطنية لليونسكو في الدول العربية/[(والأمناء العامين) للجان الوطنية في منطقة أوروبا]

(أ) إذ يحيطون علماً بخلفية مشروع الحوار الأوروبي العربي، الذي قدمه الفريق الخاص "تعلّم العيش معاً" التابع للجان الوطنية للمنطقتين؛

(ب) ويشددون على أهمية الأهداف والطرائق المقترحة؛

(جـ) يؤيدون الاستراتيجية المشتركة بين المناطق المعروضة أعلاه؛

(د) ويدعون اللجان الوطنية للمنطقتين إلى دراسة هذه الاستراتيجية في إطار إعداد خطط عملها لفترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣، وإلى الإعراب عن التزاماتها ونقل ملاحظاتها واقتراحاتها وأفكارها إلى أعضاء الفريق الخاص، لا سيما من خلال ملء الاستمارات المرفقة بوثيقة العمل التي قدمها هذا الفريق بعنوان "الحوار الأوروبي العربي"؛

(هـ) ويدعون الفريق الأوروبي العربي الخاص التابع للجان الوطنية إلى تنفيذ هذا القرار وتقديم تقريره الختامي إلى الاجتماعات الإقليمية للجان الوطنية التي ستنظم في إطار الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام، في أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣.

الاستراتيجية الأوروبية العربية المشتركة بين المناطق "تعلّم العيش معاً"

الإطار: الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة)، ولا سيما **الأهداف الاستراتيجية** التالية:

١ – "تعزيز التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية..."

٢ – "تحسين نوعية التعليم..."

٣ – "تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات..."

٨ – "صون التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات"

والأهداف الاستراتيجية الفرعية المتصلة بها، وكذلك الهدف الاستراتيجي ٢ الوارد في إطار الموضوع المستعرض المتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصال: "تعزيز فرص التعلّم من خلال الانتفاع بمضامين ونظم لتوفير المعلومات تتسم بالتنوع".

ويشمل تحقيق الاستراتيجية على الصعيد العربي الأوروبي العناصر التالية:

(١) **التعاون بين الوكالات**، الذي ينبغي أن تقيمه اليونسكو مع المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية المهتمة بهذا المجال والناشطة فيه، مثل الأليكسو، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)؛

(٢) **تعبئة المجتمع المدني من خلال اللجان الوطنية** والمنظمات غير الحكومية الدولية أو الإقليمية؛

(٣) **آلية لتنفيذ** المشروعات ذات الأولوية، تشمل إقامة التنسيق داخل اليونسكو وكذلك على المستوى المشترك بين الوكالات، وتحديد طرائق التمويل (مصادر متنوعة).

ومن ناحية أخرى، ستتمثل **النتائج المتوقعة** في ما يلي:

(٤) نشر تقرير ديلور ونتائج الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية على نطاق واسع والترويج لها لدى وزارات التربية ومؤسسات إعداد المعلمين ومراكز تخطيط المناهج المدرسية؛ وتنظيم مبادلات بين العاملين في التعليم والمسؤولين عن السياسة التعليمية؛ وإنشاء شبكات لمؤسسات إعداد المعلمين في المنطقتين؛

(٥) دعم الدول الأعضاء ولجانها الوطنية في مجال تبادل الشباب، لا سيما عن طريق توأمة مدارس المشاركة في شبكة المدارس المنتسبة في المنطقتين؛

(٦) إجراء تحليل مقارن للبرامج والكتب المدرسية في عدد من بلدان المنطقتين، وإصدار عدد خاص من مجلة "مستقبليات" – "Perspectives" (مكتب التربية الدولي) عن الحوار الأوروبي العربي؛

(٧) إعداد نسخة محسنة من الدليل العملي للتعليم في مجال حقوق الإنسان وتعليم التسامح والحوار بين الثقافات والحضارات، مع ملحق عن أفضل الممارسات من أجل "تعلّم العيش معاً" و "تعليم المواطنة" أعد بالتعاون مع مجلس أوروبا والأليكسو؛

(٨) إسهاماً في تنفيذ خطة الثقافة العربية، إنشاء شبكة للمؤسسات الجامعية والبحثية المتخصصة في مجال التنوع الثقافي للعالم العربي (تضم أيضاً مؤسسات متخصصة من مناطق أخرى غير الدول العربية وأوروبا)؛

(٩) تعزيز التعاون الجامعي بين المنطقتين، لا سيما عن طريق مشروعات بحث مشتركة (مثلاً في مجال "دراسة تصور الغير" – "imagologie")، والمشاركة في شبكة كراسي اليونسكو الجامعية (في إطار جميع البرامج الرئيسية)؛

(١٠) مساندة المهرجانات الثقافية والمعارض والحلقات الإعلامية الثقافية الرامية إلى تشجيع تنمية الحوار العربي الأوروبي وتعزيزه؛

(١١) استخدام مشروعات رائدة لبيان أثر النظم التجديدية لتوفير الخدمات التعليمية بالاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، كإنشاء مزود متعدد اللغات لليونسكو من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، وذلك بالاستفادة من الخبرات المكتسبة في مشروع المزود القائم في منطقة أوروبا (في سراييفو) بغية إنشاء مرافق مشابهة لمنطقة الدول العربية؛

(١٢) جمع أفضل الممارسات لنشر معارف إحدى المنطقتين في المنطقة الأخرى من خلال وسائل الإعلام وذلك عن طريق تنظيم حلقات عمل مشتركة مع الصحفيين ورابطاتهم المهنية، وإجراء المسابقات، وتشجيع التعاون والتبادل بين وسائل الإعلام في المنطقتين.

مشاورة اللجان الوطنية
لمنطقة أوروبا

بودابست، المجر، ١٦–١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٢

١ – جرت المشاورة برئاسة السيد بيتر غريشيسكا (المجر)، وتولى مهمة المقرر السيد سيمون تشامبرز (المملكة المتحدة). وناقش ممثلو اللجان الوطنية الاستبيان الخاص بمشروع البرنامج والميزانية في إطار ثلاثة أفرقة عمل اجتمعت بالتوازي عقب العرض الموجز الذي قدمه مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي ممثلاً للمدير العام.

٢ – وأسهم في مناقشات أفرقة العمل موظفون من مكتب التخطيط الاستراتيجي، ومكتب الميزانية، وقطاعي التربية والعلوم، ومن المكاتب الميدانية في موسكو وساراييفو والبندقية (كممثلين لقطاعي الثقافة والعلوم الاجتماعية)، ومن مكتب التنسيق الميداني وقسم العلاقات مع اللجان الوطنية والشراكات الجديدة التابع لقطاع العلاقات الخارجية والتعاون.

٣ – وتمثل النقاط التالية خلاصة جامعة للتقارير الصادرة عن أفرقة العمل الثلاثة، وهي تحيل إلى مختلف أقسام الاستبيان.

٤ – أشير إلى أن الخطاب الدوري للمدير العام، المؤرخ في ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٢ (خ د/٣٦٢٣)، دعا الحكومات، "إلى جانب اجتماعات اللجان الوطنية"، إلى إعداد إجابات مكتوبة ترسل مباشرة إلى مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي. وارتئي تمديد الأجل الأقصى المحدد لاستلام هذه الإجابات لمدة شهر (حتى ٣١ يوليو/تموز ٢٠٠٢)، حتى تكتمل دورة المشاورات الإقليمية للجان الوطنية. (ملاحظة: أصدر مكتب التخطيط الاستراتيجي خطاباً يؤكد هذا التغيير).

٥ – وسيعرض المدير العام على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والستين بعد المائة في أكتوبر/تشرين الأول نتائج المشاورات الإقليمية الخمس، ونتائج المناقشات التي تجرى مع جهات معنية أخرى، مشفوعة باقتراحاته الأولية بشأن الوثيقة ٣٢م/٥.

مسائل عامة

٦ – ولاحظ ممثلو اللجان الوطنية أن الإطار الذي تتم فيه عملية التخطيط الحالية هو الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل (التي تشكل بحد ذاتها عنصراً رئيسياً من عناصر عملية الإصلاح التي يضطلع بها المدير العام)، وارتأوا إبراز الصلات بين الوثيقتين م/٤ و م/٥ بمزيد من الوضوح. فالصلات القائمة حالياً بين هاتين الوثيقتين ضعيفة، ويمكن تعزيزها ليس فقط من خلال الإحالات المتكررة إلى الأهداف الاستراتيجية المعتمدة، وإنما عن طريق إبراز مدى التقدم المحرز في تحقيق النتائج المتوقعة في الوثيقة م/٥ بالنسبة للنتائج المتوقعة في الوثيقة م/٤، علماً بأن النتائج المتوقعة في الوثيقة م/٤ ستتغير عموماً بفعل عوامل مختلفة، من ضمنها أنشطة اليونسكو.

٧ – ورأى المشاركون أن من شأن الاطلاع على التقييم التفصيلي لأنشطة فترة العامين الماضية – أي الوثيقة ٣١م/٣ (التي تشمل تنفيذ الوثيقة ٣٠م/٥)، أن يعزز عملية البرمجة. ففي إطار الإجراءات الحالية، لا تتاح الوثيقة م/٣ إلا بعد أن يكون قد قطع شوط هام في إعداد الوثيقة م/٥ الجديدة. ففيما يخص الوثيقة ٣١م/٥ على سبيل المثال، فإن وثيقة التقييم المناظرة لها لن تكون متاحة إلا بحلول الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام (وستحمل هذه الوثيقة الرقم ٣٣م/٣). وهذا المثال يوضح كيف أن الإجراءات الحالية تحول دون التطبيق الفعلي لنتائج تقييم فترة العامين على فترة العامين التي تليها. وعن طريق تحسين أسلوب عرض التقارير النظامية عن تنفيذ البرنامج التي يقدمها المدير العام كل ستة أشهر إلى المجلس التنفيذي (أي تحسين اتساقها مع بنية الوثيقة م/٥، بما في ذلك النتائج المتوقعة)، يأمل المشاركون أن تراعى في إعداد الوثيقة م/٥ في المستقبل حصيلة الدروس المستخلصة من هذه التقارير النظامية المتتابعة.

ملاحظة: أشار ممثل المدير العام إلى أن تاريخ إصدار الوثيقة ٣٢م/٣ يستجيب إلى حد ما لهذا الشاغل. فسوف تعرض هذه الوثيقة على المجلس التنفيذي في نفس الوقت الذي سيدرس فيه المقترحات الأولية للمدير العام بشأن مشروع البرنامج والميزانية (أي قبل الموعد المقرر في الإجراءات الراهنة بسنة كاملة).

٨ – وتوخياً للاتساق مع عملية الإصلاح، ينبغي إقامة توازن في دورة التخطيط بين السعي إلى تحقيق نتائج أفضل وتحليل الأنشطة الجارية والمنجزة.

٩ – ولاحظ ممثلو اللجان الوطنية أن الاستبيان أعطى أولوية منخفضة نسبياً لدراسة شكل البرنامج ومضمونه – واعتبروا ذلك غير كاف.

١٠– واعتبر المشاركون أن بنية الاستبيان غير مناسبة في بعض المجالات، ولذلك لم يلتزموا بها تماماً في مناقشاتهم. فعلى سبيل المثال، درسوا مسألة الميزانية في نهاية الاجتماع، وذلك على ضوء المناقشات بشأن المسائل الأخرى، وعلى اعتبار أن هذه المسألة تخص مباشرة حكومات الدول الأعضاء.

١١– ودعا المشاركون بإلحاح إلى توخي المزيد من الصرامة في تطبيق البرمجة والميزنة المبنيتين على النتائج، حرصاً على توزيع الموارد على النحو الأمثل طوال فترة عملية التخطيط. وارتأوا أن النتائج المحرزة – وكذلك النتائج المتوقعة في الوثيقة م/٤ – لا يمكن تحليلها تحليلاً سليماً من الناحية الكمية وحدها، بل ينبغي أن تتم دراستها أيضاً في سياق المعلومات النوعية الأخرى الموجودة في نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر SISTER). واقترح المشاركون أيضاً أن تربط كل من النتائج المتوقعة في الوثيقة م/٥ بميزانية معينة.

ملاحظة: أشار ممثل المدير العام إلى أن ربط كل نتيجة متوقعة بميزانية محددة أمر سابق لأوانه، نظراً للتطور الذي يشهده حالياً تطبيق البرمجة والميزنة والمراقبة المبنية على النتائج في اليونسكو.

مبادئ التخطيط وأولويات البرنامج

١٢- رحب ممثلو اللجان الوطنية بالبنية المستندة إلى الأولويات – أي أولوية رئيسية واحدة، وعدة أولويات ثانوية – مع التركيز على أن جميع الأولويات ينبغي أن تندرج بشكل واضح في مجالات اختصاص اليونسكو. وبصرف النظر عن مسألة تخصيص الموارد، فإن الأولويات المختارة ينبغي أن يكون من شأنها أن تدعم التحسين النوعي الفعلي لعملية التخطيط وأن تساعد على إبراز القيمة المضافة لليونسكو في المجالات المعنية. وفي الوقت الراهن، لا يصح ذلك إلا بخصوص عدد محدود فقط من الأولويات، مثل التعليم الأساسي للجميع، وإدارة الموارد المائية، وأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

١٣- ورأى ممثلو اللجان الوطنية أنه يصعب التوصل إلى تصوّر واضح بشأن أي الأولويات ينبغي استبقاؤها أو استبدالها، نظراً لصعوبة التنبؤ بكيفية تنفيذها في فترة العامين الجارية (٣١م/٥). وفضلاً عن ذلك، ينبغي الإحاطة مسبقاً بالأولويات التي اعتمدتها هيئات أخرى – لا سيما لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. ونالت الأولويات الرئيسية التالية الاستحسان: في مجال التربية – التعليم الأساسي للجميع؛ وفي مجال العلوم – إدارة الموارد المائية والنظم الإيكولوجية ذات الصلة؛ وفي مجال الثقافة – تشجيع الإبداع؛ وفي مجال الاتصال – الانتفاع بالمعلومات، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بحرية التعبير. وجرت الإشارة إلى أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا (بما في ذلك أخلاقيات البيولوجيا) باعتبارها يمكن أن تكون أولوية رئيسية مستعرضة. واقترح أن تدرس مسألة أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا في اجتماع مائدة مستديرة لوزراء العلوم يعقد أثناء المؤتمر العام المقبل. كما ينبغي اعتبار حقوق الإنسان – من حيث أنها تدخل في نطاق رسالة اليونسكو – كأولوية رئيسية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

١٤- وارتئي أيضا أن البنية القائمة على الأولويات يمكن أن تطبق بشكل مفيد على أنشطة أخرى لقطاعات البرنامج، وإن كان ذلك دون أن تصبح من مجالات التركيز الرئيسية لجهود المنظمة. فهذه الأنشطة تحتاج أيضاً إلى أن تعرّف بدقة، لكي يفهمها الجميع، وأن تربط بالأهداف الاستراتيجية وتدرج في خطط عمل واضحة. فيمكن إعادة النظر في التربية من أجل ثقافة السلام وفقاً لذلك بحيث تصبح في مقدمة الأولويات الثانوية المتعلقة بمفهوم التعليم الجيد (إلى جانب اللغات، والتربية المشتركة بين الثقافات، والتثقيف في مجال وسائل الإعلام، الخ). كما يمكن أن تشكل أوضاع المعلمين (في جميع مستويات التعليم) أولوية ثانوية أخرى. ولاحظ الاجتماع الأهمية التي أوليت في الوثيقة إلى الجوانب التقنينية في مجال الثقافة، غير أنه رأى أن دور المنظمة في دعم الإبداع قد أُهمل نسبياً. كما ينبغي إعطاء أهمية مماثلة لأنشطة اليونسكو التقنينية في مجالات أخرى. ويمكن اعتبار تعليم العلوم نشاطاً ذا أولوية في كل من قطاعي التربية والعلوم، في حين أن العلاقة بين التراث (الطبيعي والثقافي) والتنمية المستدامة ذات أهمية بالنسبة لقطاعات التربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والثقافة (من خلال مسألة السياحة المراعية للأخلاقيات).

١٥- ولا يمكن أن تنعكس هذه الأولويات على النحو المناسب في البرنامج من دون اعتماد نهج جامع للتخصصات ومشترك بين القطاعات. ويأمل ممثلو اللجان الوطنية في أن يتخلل هذا النهج عملية التخطيط برمتها، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين.

١٦- وأعرب الاجتماع عن تأييده الواسع لاعتماد الموضوعين المستعرضين، واقترح النظر في إضافة موضوعات أخرى، مثل التنمية المستديمة (في إطار مؤتمر قمة جوهانسبورغ)، والأخلاقيات، وحقوق الإنسان.

ملاحظة: ذكر ممثل المدير العام أن الموضوع المستعرض الخاص بالقضاء على الفقر يتفق تماماً مع الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. ومنذ إدراج هذا الهدف في الاستراتيجية المتوسطة الأجل المعتمدة (٣١م/٤)، اكتسب أهمية متزايدة، حيث تناولته جميع المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة (UNDG)، ومن الأهمية القصوى أن يحظى السعي إلى تحقيقه بالدعم من خلال التعاون المتعدد الأطراف.

وأعرب ممثلو اللجان الوطنية عن رغبتهم في أن يحدد بوضوح أكبر إسهام اليونسكو في الموضوعين المستعرضين.

١٧- وبصفة عامة رغب المشاركون في الاجتماع في ألا تقتصر اليونسكو على تحديد مجالات الامتياز الداخلة ضمن مجالات اختصاصها الواسعة، بل أن تحددها أيضا في المجالات الأخرى التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة. وينبغي التأكيد بمزيد من القوة على أنشطة المتابعة والإعداد (فينبغي أن تتاح للجان الوطنية وثائق مرجعية أكثر تفصيلاً عن الدور الذي تضطلع به اليونسكو في الإعداد للمؤتمرات الدولية الرئيسية، لكي يتسنى لها الإسهام بفعالية أكبر في التحضير لها على الصعيد الوطني). ففيما يخص التنوع الثقافي، الذي يُعدّ مجالاً محورياً في عمل المنظمة، ينبغي إقامة روابط أوثق في إطاره مع أنشطة متابعة مؤتمر ستوكهولم. وفيما يخص حقوق المؤلف، اعتبر التنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية المنصوص عليه في الوثيقة ٣١م/٥، ذا أهمية جوهرية. وفي مجال رئيسي آخر هو التعليم للجميع، لا بد لليونسكو من إمعان النظر في المساهمات التي تقدمها الهيئات الأخرى وتوثيق علاقاتها مع هذه الهيئات، حتى إذا كانت تعتبر أنها تملك دور الريادة في هذا المجال. فلن تستطيع المنظمة تلافي الازدواجية وتشجيع التآزر ما لم تستند في جميع أنشطتها إلى تحليل واضح للظروف الخارجية. وقد يؤدي هذا النهج إلى إلغاء بعض الأنشطة لتعزيز أنشطة أخرى في مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمنظمة.

١٨- ورحب المشاركون بالاتجاه إلى تضمين عملية التخطيط استجابة اليونسكو لاحتياجات الشباب، والنساء وافريقيا وأقل البلدان نمواً والفئات المحرومة والمهمشة. واعتبرت هذه الاحتياجات متغيرات هامة تختلف أهميتها باختلاف المناطق والبرامج.

١٩- وأعرب ممثلو اللجان الوطنية عن تأييدهم لفكرة الاستراتيجيات الإقليمية، على أن يتم تحديد هذه الاستراتيجيات قبل عملية إعداد الوثيقة م/٥. ووفقاً للرسالة العالمية لليونسكو، ينبغي أن تكون هذه الاستراتيجيات مفتوحة أمام الشراكات فيما بين المناطق – مثل الاقتراح الخاص بالاستراتيجية العربية – الأوروبية، الذي تمت الموافقة عليه في اجتماعات المشاورة الأخيرة للجان الوطنية في المنطقتين. وينبغي تضمين مشروع البرنامج والميزانية ٣٢م/٥ النتائج المتوقعة من الاستراتيجية العربية الأوروبية المشتركة بين المناطق وبين الوكالات بعنوان "تعلّم العيش معاً" وغيرها من الاستراتيجيات الإقليمية والمشتركة بين المناطق. واقترح تخصيص قسم منفصل لهذا الغرض.

٢٠- وتشمل الاستراتيجيات الإقليمية، شأنها شأن الوثيقة الإطارية العامة ٣١م/٤، مجالات نشاط يتجاوز تنفيذها فترة العامين الواحدة.

٢١- وحظيت اللامركزية بالترحيب العام بوصفها وسيلة للاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات محددة، شريطة أن لا تمس بما يتوقع أن تتحلى به منظمة عالمية من اتساق في العمل وثبات في الأفكار. ومن الضروري أيضاً التمييز بين اللامركزية بمعناها الإداري – أي أن يعهد بالأموال اللازمة لتنفيذ نشاط ما إلى المكتب الميداني الذي يتولى تنفيذه، واللامركزية بمعناها الأوسع التي تشمل الأنشطة اللامركزية التي يديرها المقر وينفذها شركاء مختلفون، على غرار الأنشطة المنفذة في إطار البرامج الدولية الحكومية العلمية، والأنشطة التي تضطلع بها اللجان الوطنية. ورئي أنه من غير المناسب دائماً تحديد نسبة مسبقة لتحقيق اللامركزية، نظراً لأن الفوائد التي تجنى من حيث التأثير والفعالية تتفاوت من قطاع إلى آخر. ومن شأن اعتماد نهج مبني على النتائج أن يساعد على تحقيق تقدم في هذا الصدد.

٢٢- وكما أكد المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والستين بعد المائة (القرار ١٦٤م ت/٧,٢)، تضطلع اللجان الوطنية بدور معترف به في إعداد برامج اليونسكو وتنفيذها — ولا سيما في سياق سياسة اليونسكو الجديدة لتحقيق اللامركزية (كما ورد في القرار ٣٠م/٨٣، الجزءان أولاً وثانياً). وهذا ما حدا باللجان الوطنية إلى السعي باستمرار إلى الحصول على الدعم في إطار برنامج المساهمة، طبقاً للقرارات ذات الصلة المتعلقة بهذا البرنامج، والتي تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم طلباتها في إطاره عن طريق لجانها الوطنية (القرار ٣١م/٣٦). ويحبذ عدد من اللجان الوطنية توسيع نطاق برنامج المساهمة، بوصفه وسيلة لضمان مزيد من الحضور والتأثير على الصعيد المحلي، مع التأكيد أيضاً على أهمية التعاون الدولي (بما في ذلك التعاون بين المناطق).

٢٣- ولاحظ ممثلو اللجان الوطنية بعين القلق تزايد نسبة التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية في الميزانية الإجمالية لليونسكو – بالإضافة إلى ضآلة معدل تنفيذ المشروعات الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية. وأعربوا عن أملهم مع ذلك في أن تستمر المنظمة في الحصول على دعم من المصادر الخارجة عن الميزانية، شريطة أن تكون هذه المساهمات وثيقة الصلة بالأولويات والبرامج المعتمدة. ويتطلب ذلك بذل جهود لتكثيف العلاقات مع الشركاء الخارجيين، وهي مهمة يمكن تيسيرها عن طريق تنسيق عمليات التخطيط على نحو أفضل بين اليونسكو والهيئات النظيرة على الصعيدين المحلي والعالمي.

٢٤- وفيما يخص الميزانية العادية لليونسكو، فضّل عدد من ممثلي اللجان الوطنية صيغة النمو الحقيقي الصفري على اعتماد النمو الاسمي الصفري لفترة عامين إضافية، وإن شددوا على أن يكون ذلك مشروطاً بإقامة الدليل على تحسين إدارة الموارد. وهنالك عدة عوامل تحول في الوقت الراهن دون الزيادة الحقيقية في الميزانية، منها المبالغ الهامة المرحلة من ميزانية ٣٠م/٥ إلى ميزانية ٣١م/٥، والالتزامات دون المستوى المقرر في الفترة المالية السابقة (ولا سيما فيما يخص المشروعات الممولة من خارج الميزانية)، والأمل في أن تسفر عملية الإصلاح عن تحقيق وفورات.

بنية الوثيقتين م/٥ و م/٤ وأسلوب عرضهما

٢٥- أعرب ممثلو اللجان الوطنية عن أملهم الكبير في أن تكون وثائق البرنامج والميزانية م/٥ أكثر إيجازاً في المستقبل. ومن شأن نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر SISTER) أن يساعد في تحقيق ذلك؛ إذ يمكن إيداع النظام التفاصيل الإضافية وعرضها، عند الاقتضاء، في وثائق إعلامية مستقلة. وبالتالي، تصبح الوثيقة م/٥ بمثابة خلاصة واضحة المعالم للأنشطة المقررة، مع الإشارة إلى الشركاء الرئيسيين وتحديد النتائج المتوقعة. كما ينبغي أن تحدد بالنسبة لكل برنامج الإطار العام لعمل اليونسكو مع الشركاء، وتشير إلى الميزات النسبية التي تتمتع بها المنظمة في هذا المجال. ويجب أن تبيّن الوثيقة م/٥ بوضوح التوافق بين النتائج المتوقعة الواردة فيها والنتائج المتوقعة الواردة في الوثيقة م/٤.

ملاحظة: أشار ممثل المدير العام إلى أن جميع هذه الاقتراحات ستدرس بعناية، لا سيما تلك المتعلقة بنوع المعلومات المقترحة، وتلك التي من شأنها تحسين الربط بين نظام سيستر ومختلف مراحل الإعداد للوثيقة م/٥.

٢٦- وأعرب ممثلو اللجان الوطنية عن تأييدهم القوي للعناية الكبرى التي يحظى بها تعزيز صورة اليونسكو وانفتاحها، وهم يتطلعون إلى مواصلة النقاش بشأن التكاليف المرتبطة بذلك. ورأوا أن الوثيقة م/٥ بحد ذاتها، التي تبدو حالياً كوثيقة داخلية تقنية، ينبغي أن تؤدي دوراً في مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها الأوسع في مجال الاتصال.

٢٧- أما الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٣١م/٤، فقد صممت، وللمرة الأولى، في شكل قابل للتطوير؛ فقد اعتمدها المؤتمر العام لمدة ستة أعوام يمكن خلالها تكييفها مع المستجدات، قبل أن تحل محلها وثيقة جديدة. وأعرب ممثلو اللجان الوطنية عن أملهم في أن تشهد الوثيقة عدداً من التجديدات على مدى فترة الأعوام الستة، مع تضمينها إحالات إلى التظاهرات الدولية ذات الصلة بأنشطة المنظمة (مثل مؤتمرات القمة للأمم المتحدة).

ملاحظة: أشار ممثل المدير العام إلى أنه سيتاح للدول الأعضاء أن تقترح تعديلات على الوثيقة ٣١م/٤ بمناسبة عقد الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للمؤتمر العام.

٢٨- وأعرب المشاركون عن أملهم في إعادة صياغة الوثيقتين م/٤ و م/٥ بحيث تبرزان بمزيد من القوة القيمة المضافة لليونسكو. واقترحوا أن يستخدم الشكل البياني الذي اعتمد لعرض استراتيجية اليونسكو في الوثيقة ٣١م/٤ (وهو العرض الذي تنضوي فيه مختلف الأهداف والأولويات مجتمعة تحت موضوع موحِّد يخص المنظمة بأسرها) كأساس لتحسين مشروع الوثيقة ٣٢م/٥.

٢٩- وأحاط ممثلو اللجان الوطنية علماً بالوثيقة التي قدمها زملاء من منطقة الشمال، والتي تقترح إجراء إصلاحات في البنى الإدارية لليونسكو، واتفقوا على ضرورة النظر فيها على حدة.

الاجتماع الاستشاري للجان الوطنية
لمنطقة آسيا والمحيط الهادي

جاكارتا، اندونيسيا (٢٤–٢٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٢)

١ – شارك ممثلون عن ٤٢ لجنة وطنية في الاجتماع الاستشاري الذي ترأسه الدكتور أرييل راشمان من اندونيسيا والذي اضطلع خلاله السيد الموقر رويمورا فوكابا كيبا، وزير التربية في جمهورية جزر فيجي، بدور نائب الرئيس. وقام مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP) بتمثيل المدير العام. وحضر هذا الاجتماع مدراء المكاتب الميدانية لليونسكو فضلا عن موظفين في الدوائر المركزية للمنظمة (مكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP)، وقطاع العلاقات الخارجية والتعاون (ERC)، ومكتب التنسيق الميداني (BFC) ومكتب الميزانية (BB)) وفي قطاع التربية.

٢ – وخلال حفل الافتتاح، أعرب السيد مكمور مخلص، الأمين العام لوزارة التربية الوطنية في اندونيسيا وممثل السيد أ. مالك فادجار، وزير التربية في اندونيسيا، عن دعم بلده للاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧. وشدّد بوجه الخصوص على أهمية إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التخفيف من وطأة الفقر، وعلى سعة نطاق الأنشطة التي اضطلعت بها في اندونيسيا شبكة المدارس المنتسبة التي تساهم في التعلّم من أجل السلام في إطار مشترك بين الثقافات. كما ركّز السيد مخلص على أهمية توفير التعليم الابتدائي الأساسي لا سيّما للفقراء، وعلى أهمية التعليم والتدريب المهنيين، وكذلك التعليم الخاص بمهارات الحياة.

٣ – وجرى تنظيم المناقشة بحيث يتركز الاهتمام على القضايا الرئيسية المطروحة في "الاستبيان بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥" (٣٢م/٥)، الذي قام المدير العام بتوزيعه.

المسائل العامة

٤ – تمثّلت المسألة الرئيسية التي تمت معالجتها في الخيارات الثلاثة الواردة في الفقرة ٥ من الاستبيان، والمتعلقة بالنمو الإجمالي لميزانية المنظمة لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥، وهي الخيارات التالية: نمو صفري إسمي، أو نمو صفري حقيقي، أو نمو حقيقي إيجابي. وأعرب عدد كبير من المشاركين عن تفضيلهم النمو الصفري الحقيقي، في حين أنّ بعض البلدان أشارت إلى أنها تؤثر، مبدئيا، النمو الصفري الاسمي، كما كانت الحال عليه في الميزانية والبرنامج لفترات العامين الثلاث الأخيرة؛ ويعني ذلك استيعاب أي زيادة في التكاليف نتيجة التضخم والتقلبات في أسعار العملة. غير أنّ من الممكن إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المرتبطة بتكاليف عملية الإصلاح الجاري تنفيذها. كما أبديت بعض المشاغل المتعلقة بآثار النمو الصفري الاسمي على فعالية برامج المنظمة على المدى الطويل.

٥ – وأشار عدة مشاركين إلى ضرورة أن تعد اليونسكو برامج تتماشى وقدرتها على التنفيذ. كما تمّ حثّ المنظمة على بذل المزيد من الجهد لاختيار برامجها وترتيب الأولويات بشأنها، بما في ذلك المشروعات الجديدة، ولضمان توفر الموارد الضرورية، بما في ذلك الأموال الخارجة عن الميزانية.

تحديد مبادئ البرمجة وأولويات البرنامج

٦ – آثر كافة المشاركين الإبقاء على البنية الحالية للبرنامج والميزانية، حيث تُحدّد، لكل برنامج رئيسي، أولوية رئيسية وثلاث أو أربع أولويات "أخرى". وفضّل عدد كبير من المشاركين المحافظة، في الوثيقة ٣٢م/٥، على الأولويات الكبرى التي حُدّدت في الوثيقة ٣١م/٥. وأشار البعض إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لاتباع نهوج جامعة بين القطاعات مثل أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا. وارتأى عدة مشاركين أنه من الضروري إعطاء أولوية كبيرة للتنمية المستديمة، لا سيّما على ضوء نتائج مؤتمر قمة جوهانسبورغ الذي سينعقد في وقت قريب.

٧ – أمّا فيما يتعلق بالأولويات الأخرى، طرح المشاركون من جديد مختلف المقترحات التي قُدمت خلال مناقشة مشروع الاستراتيجية الإقليمية (انظر الفقرة ١٣ أعلاه). وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أهمية إعطاء الأولوية لدعم إعادة بناء أفغانستان، وذلك في كافة برامج اليونسكو الرئيسية، ولكن على الأخصّ في مجالي التعليم والثقافة.

٨ – كما اقترح المشاركون أخذ الموضوعات التالية في الاعتبار عند اختيار "الأولويات الأخرى" لمختلف البرامج الرئيسية:

التربية

(أ) محو الأمية وتنفيذ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية

(ب) مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان

(جـ) التربية من أجل السلام (على أن يتمّ إدراج ذلك بتواصل في المناهج في مختلف مستويات التعليم)

(هـ) التعليم الريفي

(و) تدريب المعلمين

(ز) تطوير التعليم التقني والمهني

العلوم الطبيعية

(أ) أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا

(ب) مكافحة التصحر (والعواصف الرملية)

(جـ) التنمية المستديمة في المناطق الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة

(د) تطوير مختلف أنواع الطاقة المتجددة

(هـ) المعارف التقليدية

العلوم الاجتماعية والإنسانية

(أ) حقوق الإنسان ومسؤولياته

(ب) توسيع نطاق البرنامج المعني بالأخلاقيات، بما في ذلك أخلاقيات البيولوجيا وأخلاقيات الاقتصاد

(جـ) التساوي في ظلّ حماية القانون وأمام طائلة العدالة.

الثقافة

(أ) القيم الثقافية التقليدية

(ب) حماية التراث الثقافي، ولا سيّما التراث الثقافي غير المادي

(د) تعزيز الحوار بين الحضارات

(هـ) تطبيق "الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي"

(و) وضع المعايير التقنينية، ولا يقتصر ذلك على قطاع الثقافة فحسب، بل يشمل مجالات أخرى.

الاتصال والمعلومات

(أ) تعزيز التنمية الاجتماعية عبر تكنولوجيات المعلومات والاتصال

(ب) تعزيز الانتفاع بالمعلومات

(جـ) تعزيز القدرات في مجال المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي ودون الإقليمي

(د) دراسة الآثار الاجتماعية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال

(هـ) تعزيز القدرات في مجال الإبداع المحلي الأصيل وباللغات المحلية

٩ – بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من مواصلة التركيز على نحو خاص على احتياجات الفئات المحرومة والمستبعدة والشرائح الاجتماعية الأكثر عرضة للتأثر. أمّا بالنسبة إلى اللامركزية، فينبغي ضمان التوازن بين الأهداف العالمية للمنظمة والاحتياجات الخاصة لكل من المناطق والبلدان. وكما قيل سابقا، فإن العمل الجامع للتخصصات والمشترك بين القطاعات لهو أفضل الحلول على مستوى المنطقة. وأثنى المشاركون على المدير العام للتقدم الملحوظ المحرز على مستويات البرمجة الجامعة بين القطاعات، وجهود اللامركزية –

وذلك بفضل الشبكة الجديدة للمكاتب الميدانية واتّباع اللامركزية في الموارد المالية للبرنامج في آن معا – وتركيز البرامج وترتيب أولوياتها، وكذلك لنموّ حجم التمويل الخارج عن الميزانية.

بنية وثيقة البرنامج والميزانية وأسلوب عرضها

١٠– جرت مناقشة هذا الجزء من الاستبيان بإيجاز، إذ عبّر المشاركون في غالبيتهم عن رغبتهم في الحصول على وثيقة أكثر اقتضابا وأيسر استخداما، مع تحديد أدق للنتائج المتوقعة على أساس التقدم المحرز في إعداد الوثيقة ٣١م/٥.

١١– كما اقترح المشاركون أن يتمّ تحديد دور اللجان الوطنية وشركائها (الشبكات مثل المركز الدولي للبحوث والتدريب في مجال التعليم الريفي ومركز اليونسكو الثقافي في آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي وشبكة آسيا والمحيط الهادي للتربية الدولية وتعليم القيم وشبكة آسيا والمحيط الهادي لتعليم الفلسفة من أجل الديمقراطية) تحديدا واضحا، وذلك في الخريطة السياقية للوثيقة م/٥ الجديدة.

١٢– وخلال الاجتماع الاستشاري، جرى افتتاح موقع مركز اليونسكو للمعارف في آسيا والمحيط الهادي (www.ukhap.nic.in) وألقى المدير العام بالمناسبة خطابا وقدم عرضا مفصّلا عن المركز. وأثنى المدير العام على المكتب الإقليمي للاتصال والمعلومات في نيودلهي لاتخاذه مبادرة استحداث هذه الأداة الممتازة لربط الشبكات ولتشاطر المعارف. ودُعي جميع المشاركين إلى استخدام هذه الأداة الجديدة استخداما كاملا، وأتيحت الفرصة للجان الوطنية كي تنشئ مواقع على شبكة الويب خاصة بها تكون متصلة بموقع مركز اليونسكو للمعارف. ورحب الجميع بإنشاء هذا الموقع وتمّ الإعراب عن الأمل بأن تساعد هذه الأداة على تكثيف تبادل المعلومات، داخل المنطقة، وكذلك تكثيف تبادل المعارف وتشاطرها على الصعيد الدولي بين مجتمع المعرفة.

مشاورة اللجان الوطنية لليونسكو
لمنطقة افريقيا

داكار، السنغال، (١-٤ يوليو/تموز ٢٠٠٢)

١ - ترأس المداولات السيد أبيل كولانينغا (من جمهورية افريقيا الوسطى) وقام السيد برنارد شاملاي (من سيشل) بدور المقرر. وشارك في المشاورة ٤٦ من اللجان الوطنية في المنطقة، كما حضر الاجتماعات عدد من مدراء مكاتب اليونسكو الميدانية. وعرض ممثل المدير العام، السيد هانس دورفيل، الاستبيان بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)، مبيناً أنه قد أُعد لغرض استشارة كافة الأطراف المعنية، أي الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ولخص السيد دورفيل الموضوعات البارزة، ولا سيما مسألة حجم الميزانية للوثيقة ٣٢م/٥، ومسألة انتقاء أهم الأولويات لكل من البرامج الرئيسية، وتحديد علاقة هذه الأولويات بسائر الأولويات أو الاهتمامات الثانوية؛ ودور المشروعات المستعرضة في تعزيز عمل المنظمة المشترك بين الفروع العلمية والجامع للتخصصات، ونهج التنسيق الشامل الذي تتبعه اليونسكو في جميع برامجها وأنشطتها لمراعاة احتياجات افريقيا، وأقل البلدان نمواً، والنساء، والشباب؛ وتحقيق اللامركزية؛ وضرورة تأمين الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية في إطار البرنامج العادي وأهداف المشروعات الممولة من خارج الميزانية.

مسائل عامة

٢ - ساهم عدد كبير من المشاركين في النقاش الجاري بشأن مسألة تحديد المستوى الإجمالي للميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأعرب كافة المتحدثين، باستثناء واحد منهم، عن تأييدهم لمبدأ النمو الصفري الحقيقي، الذي سيسمح بالحفاظ على مستوى القدرة الشرائية للميزانية الحالية من خلال تشكيل احتياطيات من الموارد لتغطية الزيادات المتوقعة في التكاليف وتلك الناجمة عن عمليات إعادة تقدير التكاليف. وعبّر أحد المندوبين عن تفضيله لفرضية النمو الصفري الاسمي. وذكر العديد من المتحدثين بأن البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد وُضعا على أساس النمو الصفري الاسمي، وهي المرة الثالثة على التوالي التي يعتمد فيها هذا الأساس، واعتبروا أن اليونسكو لا يسعها أن تواصل هذا النهج إذا ما أرادت مواجهة التحديات الناجمة عن جهود الإصلاح الجارية، وتلبية مقتضيات البرنامج الجديدة الناشئة، ولا سيما تلك المنبثقة عن الاستراتيجية المعنية بمنطقة افريقيا جنوبي الصحراء. كما ركّز العديد من المشاركين على ضرورة سداد الاشتراكات المقررة في الموعد المحدد لذلك، وفقاً للتوصية الصادرة عن اجتماع اللجان الوطنية هذا بشأن النمو الإجمالي للميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأكد المشاركون على ضرورة أن يواكب هذا النمو زيادة في الفعالية والكفاءة فيما يخص تنفيذ البرنامج، وتحقيق الوفورات من خلال عملية الإصلاح، وتعزيز النهوج المشتركة بين الثقافات والجامعة بين التخصصات، وتحقيق النتائج المتوقعة. كما ركّز العديد من المشاركين على أنه يجب على الحكومات أن تدفع كامل اشتراكاتها المقررة عقب إقرار حجم الميزانية، وفقاً لما يحدده المؤتمر العام.

٣ - اتفقت الآراء إجمالاً على أن كلاً من الموضوع العام والأهداف الاستراتيجية في الوثيقة ٣١م/٤ ينعكس حالياً انعكاساً كافياً في الوثيقة ٣١م/٥، وإن كان ينبغي التركيز بشكل أكبر على كافة الأبعاد المتعلقة باحتياجات افريقيا ومصالحها نظراً لكونها من أولويات المنظمة. واقتُرح أن تعكس الوثيقة ٣٢م/٥ تطور الترابط

بين الوثيقتين على مر عدة فترات من فترات العامين. غير أن بعض المشاركين اعتبروا أن الأوان لم يحن بعد لتقييم مدى الاتساق والترابط بين الوثيقتين نظراً لضرورة مراعاة عوامل تتصل بالتنفيذ الفعلي للبرنامج.

تحديد مبادئ البرمجة وأولويات البرنامج

٤ – اتفق كافة المشاركين على ضرورة مواصلة العمل بالأسلوب الجديد القائم على تحديد أولوية رئيسية واحدة وعدد محدود من الأولويات "الأخرى" لكل من البرامج الرئيسية. كما اتفقت الآراء بوجه عام على أنه ينبغي الاحتفاظ بالأولويات الرئيسية الحالية، خاصة وأن الأولويات المحددة في الوثيقة ٣١م/٤ ما زالت ملائمة، ونظراً للأهمية التي تكتسيها كل من الأولويات الرئيسية في ظل الظروف الدولية الحالية، ولا سيما فيما يخص افريقيا. ومن أجل دعم السعي إلى تحقيق الأولويات الرئيسية، ارتأت عدة وفود ضرورة استمرار الأمانة في تعبئة الموارد من خارج الميزانية، كما اقترحت تعزيز برنامج المساهمة، وتوجيه موارده لتمويل الأنشطة المتصلة بمختلف الأولويات الرئيسية والأولويات الأخرى. وركز العديد من المندوبين على ضرورة انعكاس الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما تلك المبينة في الاستراتيجية الإقليمية لافريقيا، انعكاساً أوضح في الوثيقة ٣٢م/٥، إلى جانب الإشارة صراحة إلى الأولويات المحددة في الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد NEPAD). وبصفة عامة، رأى المشاركون أنه ينبغي الاستلهام لدى صياغة الوثيقة ٣٢م/٥ بالاستراتيجية الإقليمية الموافق عليها مؤخراً، كما يتعين الاهتمام بتأمين الإمكانيات الفعلية لإدراج كافة الأولويات في البرنامج.

٥ – إلا أنه تم تقديم بعض التعديلات، فاقترح أحد المشاركين اختيار المناطق الساحلية والجزر الصغيرة كأولوية رئيسية للبرنامج الرئيسي الثاني، بغية الاستفادة من أوجه التآزر الممكنة مع مبادرات أخرى مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر استعراض تنفيذ خطة عمل بربادوس بعد عشر سنوات (مؤتمر بربادوس +١٠) في عام ٢٠٠٤، وكذلك من أجل تعزيز العمل المشترك بين القطاعات داخل اليونسكو. كما اقتُرح إدراج مشروع الإدارة والتنمية المتكاملتين المستديمتين للمناطق القاحلة وشبه القاحلة في جنوبي افريقيا (SIMDAS) ضمن "الأولويات الأخرى" على الأقل، والإشارة على نحو ملائم إلى الحاجة إلى ثقافة صيانة. وتساءل المشاركون إذا ما كانت أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، وهي أولوية البرنامج الرئيسي الثالث، تمثل فعلاً أولوية بالنسبة لافريقيا، نظراً لأن القارة لا تزال في طور وضع الأسس اللازمة لإجراء البحوث العلمية. واعتُبر موضوع "التحولات الاجتماعية" أكثر ملاءمة من المنظور الافريقي.

٦ – وفيما يخص الأولويات الأخرى في إطار البرنامج الرئيسي الأول، أشار الكثير من المشاركين إلى ضرورة تعزيز التربية من أجل ثقافة السلام. واعتُبر السلام قضية فائقة الأهمية ينبغي أن تتطرق إليها اليونسكو. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تنعكس في الوثيقة أولوية "الإدارة السليمة" المحددة في الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)، كما يتعين استهلال مبادرة لتأمين "التربية من أجل الديمقراطية" تشمل بين عناصرها إشارة إلى دور المؤسسات الدينية في دعم التربية من أجل ثقافة السلام. وجرى كذلك التأكيد على تعليم الفتيات والنساء باعتباره من الأولويات مثله مثل تدريب المعلمين. وارتأى المشاركون أن تعليم الأطفال في البلدان الخارجة من أوضاع النزاع، وتعليم الأطفال اللاجئين يمثلان ضرورة ملحة بشكل خاص في افريقيا. ويأتي في عداد الأولويات الأخرى المقترحة التعليم التقني والمهني، والتعليم عن بُعد، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم (بما في ذلك في المناطق الريفية)، وتعليم المعاقين. وقد

اقترح أحد المشاركين ضرورة تحقيق التجانس بين الأولويات المختارة والتوصيات الصادرة عن مؤتمر التعليم المنعقد في موريشيوس في الفترة من ٣ إلى ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، والتي تتناول موضوع توسيع نطاق التعليم الثانوي والتعليم التقني وتحسين نوعيتهما.

٧ – وفيما يخص البرنامج الرئيسي الثاني، رأى المشاركون أنه ينبغي إيلاء الأولوية لعدد من المسائل الحساسة المتعلقة بالبيئة، وذلك من خلال التركيز على "تعزيز الأسس العلمية لحماية البيئة والاستخدام المستديم للموارد الطبيعية". واقترح بعض المشاركين إعطاء الأولوية لبرنامجي موست والماب في إطار البرنامج الرئيسي الثالث. أما عن البرنامج الرئيسي الرابع، فقد أكد العديد من الممثلين على أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات، والتحدي الذي يشكله الاندماج الثقافي، وضرورة التركيز بصفة عامة على العلاقة بين الثقافة والتنمية. وينبغي بحث هذه المجالات أيضاً من منظور تربوي. وأوصي بإيلاء الأولوية كذلك للتراث الثقافي المادي وغير المادي.

٨ – ورأى المشاركون أيضاً أن الوثيقة ٣٢م/٥ ينبغي أن تركّز بشكل أوضح على كافة أبعاد التعليم للجميع، وليس فقط على التعليم الأساسي للجميع. وأكد ممثل المدير العام أن اليونسكو ملتزمة كل الالتزام بتطبيق إطار عمل داكار للتعليم للجميع بأكمله، وفقاً لما ورد في مقدمة البرنامج الرئيسي الأول في الوثيقة ٣١م/٥، وطبقاً لما ينعكس في الاستراتيجية الإقليمية لافريقيا التي جرى إعدادها مؤخراً. كما شدد على أن اليونسكو تتبع نهج تعدد الأطراف والطابع العالمي فيما يتعلق بأنشطة التعليم للجميع، وهي تسعى إلى مساندة كافة البلدان في الوفاء بالتزاماتها فيما يخص تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولا سيما مساعدتها في إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع. وقد استعرض مدير المكتب الإقليمي للتربية في افريقيا (BREDA) النهج الذي يتبعه المكتب والأنشطة الملموسة التي يضطلع بها في افريقيا لإحراز التقدم على سبيل تحقيق أهداف التعليم للجميع. وأشار مساعد المدير العام المسؤول عن إدارة افريقيا إلى جدوى تنظيم حلقة تدارس عن كيفية تحقيق التجانس بين أهداف كل من التعليم للجميع والشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد).

٩ – وفيما يخص المشروعات المتصلة بالموضوعين المستعرضين المحددين في الوثيقة ٣١م/٤، وصف ممثل المدير العام بالتفصيل عملية انتقاء الموضوعات المستعرضة، موضحاً أنها كانت عملية تنافسية تمت على مستوى الأمانة، وشملت المقر والمكاتب الميدانية معاً، وروعيت فيها كامل المراعاة مبادئ التوزيع الجغرافي، واللامركزية وكذلك احتياجات افريقيا، وأقل البلدان نمواً، والنساء، والشباب، وما إلى ذلك. وللتأهل للانتقاء كان من المفروض أن يُقدم كل مشروع من قبل موظفين من ثلاثة قطاعات، مع إشراك المكاتب الميدانية في تقديمه. وسيجري إدخال التحسينات على عملية الانتقاء في الوثيقة ٣٢م/٥، مع مراعاة الاقتراحات المنبثقة عن المشاورات الإقليمية. وقد حظي النهج المعتمد في الوثيقة ٣١م/٥ بالتأييد العام. إلا أن بعض المشاركين رأوا أنه ينبغي إضفاء المزيد من الشفافية على عملية انتقاء المشروعات بما في ذلك معايير الاختيار المعتمدة، وأنه يتعين تيسير تحديد الميزانيات المخصصة لتمويل تلك المشروعات المنفذة لصالح افريقيا، وطلبوا إشراك اللجان الوطنية في هذه العملية. وتم الإيصاء بزيادة مشاركة الدول الأعضاء المباشرة في تنفيذ المشروعات. واقترح جميع ممثلي بلدان جماعة التنمية في الجنوب الافريقي القيام مستقبلاً بانتقاء مشروع الإدارة والتنمية المتكاملتين المستديمتين للمناطق القاحلة وشبه القاحلة في جنوبي افريقيا (SIMDAS) باعتباره مشروعاً مستعرضاً، وإدراجه على هذا الأساس في الوثيقة ٣٢م/٥ علماً بأن المشروع قد حظي فعلاً بموافقة المؤتمر العام عليه. واقتُرح كذلك السماح للمناطق والبلدان بتقديم الاقتراحات، وذلك

أيضاً بهدف إبراز صورة اليونسكو للعيان، وتعزيز قدرة افريقيا على أداء دورها في سياق العولمة. وأجمع الحاضرون على ضرورة مواصلة التركيز بشكل أساسي على القضاء على الفقر. كما أُولي التركيز على تكنولوجيات المعلومات والاتصال القدر ذاته من الأهمية، باعتبار هذه التكنولوجيات جسراً يساعد على تجاوز الهوة الرقمية التي تعاني منها افريقيا بوجه خاص. إلاّ أنه جرى التنويه بضرورة قيام اليونسكو في إطار ما تبذله من جهود باستخدام كافة أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة، التقليدية والجديدة منها. وطُرحت كذلك فكرة انتقاء موضوع "التنمية المستديمة" إجمالاً وموضوع "الطاقة المتجددة" ضمن الموضوعات المستعرضة.

١٠- وبعد ذلك، ناقش المشاركون المسائل والأولويات الأخرى التي ينبغي أن تطرق إليها اليونسكو. وأيد عدد كبير من المندوبين بقوة فكرة تعزيز كافة الأنشطة المتعلقة بالثقافة في إطار عمل المنظمة، ولا سيما الأنشطة المنفذة لصالح افريقيا. وجاء في عداد المجالات التي ينبغي أن تتناولها الأنشطة الثقافية ما يلي: التحدي الذي يطرحه التنوع الثقافي، بما في ذلك ضرورة احترام هذا التنوع؛ واللغات التقليدية والوطنية؛ والتكنولوجيات التقليدية؛ والأديان؛ والعلاقة بين الثقافة والتنمية؛ والبعد الثقافي لجهود الوقاية من فيروس الأيدز/السيدا؛ والتراث الثقافي المادي وغير المادي؛ والحوار بين الثقافات؛ والنهوج الثقافية المتبعة في مجال تسوية النزاعات. وارتُئيت ضرورة مواصلة تنفيذ المشروعات الطليعية المتعلقة بطريق الرقيق. واقتُرح كذلك اعتبار جزيرة باونس بسييراليون من عناصر التراث مثلها مثل جزيرة غوريه. وجرى الإعراب عن الدعم لأنشطة تعزيز المعاهد الثقافية بما في ذلك المركز الإقليمي للنشاط الثقافي (CRAC) في توغو، والأكاديمية الوطنية للغات في مالي، و "مدرسة التراث الافريقي" في بنين. كما تمت الإشارة إلى اقتراح إنشاء مرصد السياسات الثقافية في افريقيا. وبيّن المشاركون ضرورة اتفاق هذا المرصد والنهج العام الذي تتبعه المنظمة فيما يخص بوابات المعرفة، وضرورة إدراجه في الوثيقة ٣٢م/٥.

١١- وأكد المشاركون على ضرورة استفادة اليونسكو الكاملة من مزاياها المقارنة، ليس فقط في مجال الثقافة، ولكن أيضاً في ميدان التعليم. وينطبق ذلك، ضمن أمور أخرى، على الجهود المبذولة للتصدي لتأثير وباء فيروس الأيدز/السيدا على النظم التعليمية الافريقية. ونظراً لإيلاء الأولوية للقضاء على الفقر في إطار الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)، ينبغي التركيز على اعتماد نهوج تجديدية فيما يخص الموارد البشرية وبناء القدرات بوجه عام، وعلى استغلال الموارد البشرية المحلية، بما في ذلك الشباب. ويتعين كذلك الاهتمام بأشكال التضامن الجديدة التي تظهر في كنف المجتمعات المحلية بمثابة آليات إيجابية لمحاربة الفقر، ومن شأنها أن تشكل رداً إيجابياً على خطر الاستبعاد الذي تحمله العولمة. كما اقتُرحت زيادة عدد كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالعلوم الأساسية، والعمل على بناء قاعدة من المعارف والمهارات اللازمة لاكتساب قدرات تنافسية في مجال التجارة.

١٢- كما ناقش المشاركون نهج التعميم المتبع في الوثيقة ٣١م/٥ فيما يخصّ افريقيا، وأقل البلدان نمواً، والنساء، والشباب، في كافة الأنشطة والبرامج. ورأى بعض المندوبين أن افريقيا ينبغي أن تأتي على رأس هذه الفئات المستهدفة. وأبدى آخرون قلقهم إزاء احتمال أن يؤدي التعميم إلى إضعاف التركيز على كل من الأولويات ولا سيما تلك الخاصة بافريقيا، مما قد يؤثر سلباً على الموارد المتاحة للتمويل. ورداً على ذلك، أوضح ممثل المدير العام أن نهج التعميم هو ثمرة اتفاق على الصعيد الدولي الحكومي، وأنه لا يعني رصد ميزانيات على حدة لتمويل بعض المجالات دون غيرها. وفي إطار هذا النهج يُوعز إلى كافة القطاعات

بإدراج العناية باحتياجات افريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب في كافة مشروعاتها وأنشطتها. وبيّن مساعد المدير العام المسؤول عن إدارة افريقيا أن الإدارة ستضطلع بدور الرصد الصارم لتأمين تعميم كامل وفعلي لمراعاة احتياجات افريقيا على وجه التحديد، مع ضمان تخصيص الموارد اللازمة لذلك في إطار الميزانية. وستوضع المسائل المتعلقة بالنساء والشباب وثقافة السلام على قدم المساواة من حيث الأهمية في إطار الأنشطة الخاصة بافريقيا. واقترح أحد المشاركين إدراج مشكلة اللاجئين الهاربين من مناطق النزاع، وإدماجهم، وتلبية احتياجاتهم التعليمية، في عداد المسائل التي ينبغي تعميم العناية بها. واتفقت الآراء على نطاق واسع على ضرورة إدراج موضوع فيروس الأيدز/السيدا ضمن المسائل المعنية بالتعميم، نظراً لتعدد أبعاده ووجوهه.

١٣- وفيما يخص تسلسل المشاورات التي تؤدي إلى إعداد اعتماد الوثيقة ٣٢م/٥، اقترح العديد من المشاركين عقد اجتماعات لمجموعات محدودة من البلدان قبل إجراء المشاورات الإقليمية.

١٤- ورحب المشاركون بفكرة صياغة استراتيجيات إقليمية مبنية على عمليات التكامل الجارية والأولويات الإقليمية، وترمي إلى تطويع استراتيجيات اليونسكو العالمية للخصائص والظروف والمبادرات المحلية. واعتُبر أن فكرة صياغة مثل هذه الاستراتيجيات جاءت في حينها تماماً، نظراً لقيام قادة القارة مؤخراً باعتماد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد).

١٥- وركّز المشاركون على أهمية هذه الاستراتيجيات باعتبارها إطاراً تقوم فيه المكاتب الجامعة والإقليمية والقطرية بإعداد خطط العمل التي تحدد الخطوط العامة للأنشطة التي ستنفذها اليونسكو في المنطقة وفي المناطق الفرعية في سياق اللامركزية بتمويل من موارد البرنامج والميزانية المعتمدين.

١٦- واعتبر المشاركون أن تطبيق اللامركزية على أوسع نطاق ممكن أمر جوهري لتكون اليونسكو بعملها أقرب بكثير من الدول الأعضاء ومطّلعة عن كثب على احتياجاتها. ورأى العديد من المشاركين أن نسبة ٥٠٪ على الأقل من اعتمادات البرنامج ينبغي أن يطبق عليها مبدأ اللامركزية في الوثيقة ٣٢م/٥. وكان من رأي العديد من الممثلين أن مستوى التفاعل الحالي بين المكاتب الميدانية، ولا سيما المكاتب الجامعة، والدول الأعضاء ليس كافياً. وأجمع الحاضرون على المطالبة بإجراء مشاورات منتظمة بين المكاتب الجامعة واللجان الوطنية على الصعيد دون الإقليمي، سواء فيما يتعلق بتخطيط البرامج، أو بالمعلومات بشأن الموارد المشمولة باللامركزية أو بترتيبات التنفيذ. وفي هذا السياق، أثيرت المسائل التالية مع ما يلازمها من احتياجات:

(أ) توضيح علاقات العمل بين المكاتب الميدانية واللجان الوطنية، والحاجة إلى إقامة آليات منتظمة للتعاون بين الطرفين؛

(ب) تحقيق قدر أكبر من التفاعل بين المكاتب الجامعة واللجان الوطنية، ولا سيما أثناء مرحلة إعداد خطط العمل لفترة العامين، وذلك لضمان المراعاة الكاملة للأولويات الوطنية ودون الإقليمية؛

(جـ) زيادة إشراك اللجان الوطنية ليس فقط في تخطيط البرامج وتنفيذها، بل كذلك في أنشطة التقييم والرصد المتصلة بها؛

(د) تعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة بالمكاتب الجامعة بحيث تقدم الخدمات في كافة مجالات اختصاص اليونسكو؛

(هـ) الاستفادة من أوجه التكامل بين عمل اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية، والاستخدام الكامل لكافة الموارد البشرية والخبرات المتاحة؛

(و) توخي المزيد من الشفافية لدى تعيين الموظفين المحليين في المكاتب الميدانية، ولا سيما عند توظيف المسؤولين عن البرامج القطرية.

١٧- واسترعى ممثل المدير العام الانتباه إلى المذكرة الزرقاء الصادرة مؤخراً عن المدير العام، والتي تحدد بوضوح المسؤوليات وما يترتب عليها من المساءلة، ولا سيما فيما يخص توزيع الأدوار بين المقر والمكاتب الميدانية. ومن شأن هذه المذكرة أن تمثل نقطة انطلاق لإصدار دليل في هذا الصدد وفقاً لما اقترحه بعض المشاركين.

١٨- وأكد المشاركون على أهمية المساهمات الخارجة عن الميزانية التي يقدمها المانحون الثنائيون من الأمم المتحدة، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات وغيرها من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ تشكل مصدراً رئيسياً للدعم يساعد اليونسكو على تحقيق أهدافها. وأفادت الآراء بضرورة قيام اليونسكو ببذل قدر أكبر من الجهود واتخاذ المزيد من المبادرات لتعبئة تلك الموارد، بما في ذلك على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، تم الترحيب بفكرة إعداد خريطة سياقية تحدد الأطراف التي ينبغي إشراكها، وتبين دور كل طرف منها وإسهامه. وصدر نداء لطلب المساعدة، بما في ذلك في مجال التدريب، لتعزيز قدرات اللجان الوطنية على تعبئة هذه الموارد وتنفيذ المشروعات الممولة من خارج الميزانية.

بنية الوثيقة ٣٢م/٥ وأسلوب عرضها

١٩- أبدى المشاركون رضاهم عن بنية الوثيقة م/٥ وأسلوب عرضها في شكلها الحالي. وأشاروا إلى كفاية وملاءمة المعلومات الواردة فيها بشأن البرامج الرئيسية، والاستراتيجيات الخاصة بالمشروعات المستعرضة، والنتائج المتوقعة، والموارد المخصصة لكل نشاط وما إلى ذلك. غير أن أحد المشاركين ارتأى ضرورة تبسيط لغة الوثيقة لتيسير قراءتها ووضعها في متناول أكبر عدد ممكن من الجماهير في الدول الأعضاء. واقتُرح بحث إمكانية إدراج موضوع التراث الثقافي وتدريب أخصائيي التراث الأفارقة في عداد المشروعات الطليعية في الوثيقة ٣٢م/٥، أو ضمن عناصر البرنامج الرئيسي الرابع (الثقافة). وطرحت كذلك فكرة قيام الأمانة بتوفير الخدمات التدريبية في مجال استخدام نظام سيستر (نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج) والانتفاع به.

التعديلات في البرمجة المتوسطة الأجل

٢٠- وأخيراً، وفيما يتعلق بالتعديلات المحتمل إدخالها على البرمجة المتوسطة الأجل، اتفقت الآراء على أن تواصل اللجان الوطنية بحث التوجهات والأولويات المندرجة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)، وتقييمها لما قد يكون لذلك من تأثير على عملية البرمجة المتوسطة الأجل.

المشاورة مع اللجان الوطنية
لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

مونتفيديو، أوروغواي (١٥–١٨ يوليو/تموز ٢٠٠٢)

١ – شارك في هذه المشاورة ممثلون عن ٣١ لجنة وطنية من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وافتتح الاجتماع السيد أنطونيو ميركادير، وزير التربية والثقافة في جمهورية أوروغواي. وترأس المشاورة السيد هيكتور غروس إسبييل، والسيد خوسيه كارلوس كاردوسو (أوروغواي). وكان المقرران هما السيد بلاس خيمينيس (الجمهورية الدومينكية) والسيدة سيلفيا توماس (جامايكا). ومثل المدير العام لليونسكو السيد رينيه زاباتا، مدير قسم تخطيط البرنامج والمتابعة وإعداد التقارير التابع لمكتب التخطيط الاستراتيجي.

٢ – وبعد قيام ممثل المدير العام بتقديم الاستبيان، ناقش المشاركون مختلف القضايا والمسائل المطروحة فيه.

النمو الإجمالي للميزانية

٣ – أعرب المشاركون بإجماع شبه كامل عن أسفهم لحقيقة أن الوضع الراهن للمنطقة أدى إلى أن يكون النمو الصفري الإسمي هو أفضل عرض تستطيع حكوماتهم أن تقدمه. وعلاوة على ذلك، فإن الطريقة التي تحسب بها الاشتراكات تحيل النمو الصفري الإسمي ذاته إلى جهد متزايد يتعين على الدول الأعضاء أن تبذله وهي تواجه معدلا عاليا للتضخم، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الكثير من بلدان المنطقة. وهذا يعني أن النمو الصفري الإسمي نفسه ينتهي إلى أن يكلف المنطقة المزيد في حين أنه يسفر عن مردود أقل. غير أن تقديم المزيد، مثلا في ظروف النمو الصفري الحقيقي كما أوصت بذلك بعض الدول الأعضاء، يظل بعيدا عن متناول بلدان المنطقة التي تواجه احتياجات ملحة. وجرى الإعراب عن القلق بشأن التمويل المتزايد من مصادر خارجة عن الميزانية بالمقارنة باعتمادات البرنامج العادي: ففي حين تشجع المنظمة على البحث عن تمويلات إضافية من خلال برامج جذابة، فإنه ينبغي ألا تكون اليونسكو مدفوعة فقط بعامل التمويل. ومن ثم فإن الحفاظ على الأنشطة وعلى نطاقها يتطلب تحسينا متواصلا في أساليب الإدارة وتنفيذ البرامج.

٤ – واعتُبر تصميم البرنامج والميزانية ثقيلا ويفتقر إلى البيانات العددية ذات الطابع الإداري مثل تقديم المعلومات بشأن الموظفين ضمن تكاليف البرنامج. ونظرا إلى الاحتياجات البالغة الاستعجال، مثل التصدي لعواقب الكوارث الطبيعية، ينبغي لليونسكو أن تبذل قصارى جهدها لتخفيض النفقات الإدارية التي لا فائدة منها. وينبغي أن يكون هناك تحديد أوضح لمناحي المعلومات والمسؤولية في الميدان. وإن اشتراط اليونسكو الخاص بتوفير الموارد الإضافية منافس للاستخدام البديل لموارد وطنية ضئيلة، وينبغي تبريره بحجج متينة وبإنجازات هامة تفيد البلد المعني. وإن تخفيض النفقات الإدارية،مع زيادة التركيز على مجالات وقضايا مختارة، والتوجه بعزم نحو تحقيق النتائج سيساعدان على تعزيز السمعة الإدارية للمنظمة، وهو شرط مسبق لأي زيادة مقبلة في الميزانية.

الأولويات

٥ – ورحب المشاركون بوجه عام بالتحسينات التي تحققت في مجال وضع برنامج اليونسكو، وذلك باعتماد أولويات تحظى كلها باعتراف واسع النطاق بملاءمتها وبتوافقها مع احتياجات المنطقة. وذُكر أنه ينبغي للوثيقة ٣٢م/٥، المبنية على الأهداف الاستراتيجية المعرب عنها في الوثيقة ٣١م/٤، أن تتيح المزيد من المرونة الإقليمية لكي تترجم على نحو أفضل التوجهات الاستراتيجية العامة إلى إنجازات عملية. وقد تختلف الأولويات على الصعيد دون الإقليمي في بعض الحالات اختلافا طفيفا عن الإطار العام، وعندئذ ينبغي أن يفسح المجال للأخذ بها: فمثلا، ستدعو الحاجة بالتأكيد إلى أن تحظى أولوية رئيسية مثل "التعليم للجميع" بمزيد من التركيز بطرق مختلفة من منطقة دون إقليمية إلى أخرى، وفقا لاستراتيجيات يجري إعدادها على كل مستوى في مختلف اجتماعات الوزراء أو غيرها من المنتديات ذات الصلة. وينبغي أن يبقى تحديد الأولويات مرنا بصورة معقولة، وأن يستند إلى مشاورات الخبراء التي تجرى على أوسع نطاق ممكن، وبخاصة من خلال اللجنة الوطنية.

٦ – ينبغي أن تتماشى أولويات اليونسكو مع الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وفقا لما جرى التأكيد عليه مجددا في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري. وسيكون هذا أيضا هو الموضوع الذي سيركز عليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المزمع عقده في جوهانسبورغ في أغسطس/آب – سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢. وفي إطار الجهود العالمية لتحقيق هذه الأهداف، قد يقتضي الأمر في بعض الحالات إضفاء المزيد من التركيز على أولويات اليونسكو، قصد التوصل بالفعل إلى تحقيق القيمة المضافة وتكوين النواة الأساسية اللازمة: فعلى سبيل المثال، يمكن التأكيد على المناطق الساحلية والجزر في إطار الميدان الأوسع الخاص بالمياه، وكذلك يمكن التأكيد على الطب الإحيائي في ميدان الأولوية الخاصة بالأخلاقيات.. بيد أنه ليس من السهل تجزئة مفهوم الأولوية، فتعدد الأولويات سيكون خطوة أولى للابتعاد عن الهدف العام المنشود من تحديد الأولويات.

٧ – وبخلاف الارتياح العام للطريقة التي انتقل بها برنامج وميزانية اليونسكو نحو عرض يتسم بمزيد من التنظيم ويسهّل الإدارة واتخاذ القرارات، أعرب بعض المشاركين عن قلقهم بشأن العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا التوجه بالنسبة لجودة الوثيقة نفسها، عند تقييم نوعيتها الفكرية وجاذبيتها. فإذا كانت اليونسكو جادة بشأن التنوع الثقافي، فإن التركيز ينبغي أن يكون على المشاطرة وعلى الانفتاح، بدلا من تقليص نطاق رسالتها من حيث وضع أولويات محدودة أو تحديد الأنشطة وفقا للاختلافات الإقليمية.

٨ – وينبغي أن يعود مفهوم الحق في السلام إلى واجهة التزام اليونسكو بثقافة السلام، باعتباره عنصرا أساسيا في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز النشاط التقنيني بهدف النظر في القوانين والقواعد ليس فقط بوصفها نصوصا، بل وكذلك باعتبارها حقائق اجتماعية. ولئن كان من الضروري أن يتم هذا على الصعيد الوطني، فإنه يكتسي أهمية خاصة على الصعيد الدولي، حيث يبدو أن حكم القانون يشهد تراجعا خطيرا. ويتعين أن تولى عناية متواصلة لمفهوم السلام نفسه، باعتباره مرجعا أساسيا لتعلّم العيش معا.

٩ – وجرى الترحيب بالموضوعين المستعرضين باعتبارهما جهدا واعدا في سبيل تعزيز الجمع بين القطاعات داخل اليونسكو. وسترحب اللجان الوطنية بإشراكها في الاستفادة من التآزر المتوقع من هذه الجهود. وينبغي لموضوع القضاء على الفقر، من حيث أن الفقر يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان، أن يفسح

المجال للقيام بحملة لهذا الغرض. فمثل هذا الانتهاك يستحق أن يولى عناية متزايدة، كما ينبغي أن تخصص الموارد الضرورية لمعالجته فالفقر يشكل بالفعل قضية عالمية ينبغي أن تجتمع حولها جميع المناطق انطلاقا من الوعي بوجود مسؤولية مشتركة وبالحاجة إلى عمل مشترك يفيد، مثلا، المهاجرين أيضا. وعلى نحو أعم، أكد المشاركون على أن الجمع بين القطاعات ينبغي أن يعزّز أيضا ضمن مختلف أولويات البرنامج الرئيسية.

١٠- وينبغي أن تستند المشاورات بشأن الوثيقة م/٥ إلى الإرسال السابق للوثيقة م/٣ وجميع مواد التقييم الأخرى ذات الصلة، بحيث تتسنى الاستفادة من الدروس المستخلصة.

تحقيق اللامركزية

١١- ينبغي أن تكون المكاتب الجامعة أفضل تجهيزا بالموظفين والمعدات لتلبية احتياجات البلدان المعنية كافة في جميع مجالات اختصاص المنظمة. وينبغي توفير معلومات معززة من أجل تقييم الأنشطة على ذلك المستوى. ويجب استخدام الموارد استخداماً رشيدا، وهذا يتطلب توفير نواة أساسية من القدرات والكفاءات على مستوى المكاتب الجامعة والإقليمية. وستبقى اللامركزية مجرد قوقعة جوفاء طالما ظلت المكاتب الميدانية لا تملك القدرة الكافية على إدارة البرامج بصورة فعلية، كما أن عملية تحقيق اللامركزية ستظل مجرد عملية مالية موجهة من الأعلى إلى الأسفل أساسا، ويجري تنفيذها وتوجيهها انطلاقا من المقر. فاللامركزية الحقيقية تبدأ بتحقيق اللامركزية على مستوى البرمجة، وبالمرونة والاستقلال في التنفيذ. ومن ثم فهي تتطلب بناء علاقات وثيقة وصريحة بين المقر واللجان الوطنية.

١٢- وإذا جرت إدارة المنظمة بصورة حازمة وبإشراف فعلي، فإنه ينبغي منح مديري المكاتب الميدانية السلطة والقدرة اللازمتين لتحمل المسؤولية عن التلاؤم السريع والمرن مع الظروف المتغيرة. وينبغي للمتابعة أن تتيح الإبقاء على أي تفويض للسلطة ضمن حدود معقولة. وطالما بقيت سبل تفويض السلطة ومدى المسؤوليات وقنوات الاتصال غير واضحة للأطراف المعنية خارج الأمانة، فإنه يتعين أن يصبح ذلك أكثر شفافية بالنسبة للجميع. إن بنية اللامركزية ما زالت مفرطة في التعقيد، وذلك مما يعوق الجدوى والفعالية في تنفيذ البرامج. ومن المؤمل أن يؤدي تقييم مبكر للخطة الجديدة للامركزية إلى إدخال التحسينات الإضافية المنشودة.

١٣- ونوقشت أيضا أدوار كل من الوفود الدائمة واللجان الوطنية والأمانة. فاللجان الوطنية تتيح حضور اليونسكو على أوسع نطاق، بالمقارنة بشبكة المكاتب الميدانية التي تم تقليصها. وتستطيع اللجان الوطنية أن تعبئ نفسها حول فئات أوسع من مناصري نشاط اليونسكو. ومن ثم اقترح عدة مشاركين تزويد هذه اللجان بقدر أكبر من الموارد وأن يُعهد إليها بمزيد من المسؤوليات باعتبارها عناصر كاملة في حضور اليونسكو في الميدان. ويعتبر برنامج المساهمة بمثابة دعم رئيسي للدور النشيط الذي يمكن للجنة الوطنية أن تضطلع به. غير أن المشاركين أقرّوا بأنه من غير المتوقع إدخال زيادة هامة على موارد اللجان الوطنية، وذلك نظرا للاستقصاء الذي قدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الأخيرة. وجرى التذكير بأن مسؤولية تنفيذ البرنامج تقع على عاتق الأمانة باعتبارها من مهامها المركزية. وبوجه عام، فإن برنامج اليونسكو هو برنامج دولي أساسا وينبغي له أن يبقى كذلك، وهو أيضا برنامج عالمي من حيث امتداده وتوجهه، وهو يعزز التعاون الدولي قبل معالجة الاحتياجات والمصالح المحلية الخاصة.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والستون بعد المائة

165 EX/5 Part I (B)
١٦٥م ت/٥، الجزء الأول (باء)
باريس، ٢٠٠٢/٩/١٣
الأصل: انجليزي

البند **٤,١** من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية للمدير العام بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)

الجزء الأول

خلاصة تحليلية لتعليقات واقتراحات الدول الأعضاء، والأعضاء المنتسبين، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

باء – خلاصة جامعة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في ردودها التحريرية على وثيقة المشاورة

الملخص

يعرض الجزء الأول من هذه الوثيقة نتائج عملية التشاور التي أجريت على أساس استبيان أرسل طي الخطاب الدوري خ د/٣٦٢٣. ويتألف هذا الجزء من ثلاثة أقسام يصدر كل منها بصورة منفصلة.

فيحتوي الجزء الأول (ألف) على تقارير المشاورات الإقليمية الخمس للجان الوطنية لليونسكو التي عقدت في الفترة بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠٠٢.

ويعرض الجزء الأول (باء) خلاصة جامعة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في ردودها التحريرية على وثيقة المشاورة.

ويقدم الجزء الأول (جيم) ملخصات لتعليقات أبدتها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

المقدمة

١ – في الخطابين الدوريين خ د/٣٦٢٣ المؤرخ في ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٢، و خ د/٣٦٢٥ المؤرخ في ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٢، شرع المدير العام في مشاورة الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥). وأعد الاستبيان الملحق بالخطاب الدوري خ د/٣٦٢٣، لالتماس تعليقات واقتراحات الدول الأعضاء بشأن المبادئ الأساسية وأولويات البرنامج والقضايا الجوهرية التي ينبغي الاسترشاد بها في إعداد البرنامج والميزانية للفترة المالية المقبلة.

٢ – وتسعى هذه الوثيقة إلى تلخيص الردود والتعليقات وردود الفعل الصادرة عن الدول الأعضاء الـ ٦٧ (انظر القائمة الواردة في الملحق) التي تلقت الأمانة ردودها خلال الفترة حتى ١٩ أغسطس/آب ٢٠٠٢.

أولا – مسائل عامة

٣ – جرى التذكير في الاستبيان بأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل المعتمدة (٢٠٠٢–٢٠٠٧) (٣١م/٥) ووثائق البرنامج والميزانية (م/٥) المناظرة لها تشكل الإطار الفكري لعمل اليونسكو، وتمثل معاً الركائز البرنامجية لإصلاح المنظمة. وقد رحّب بعض الدول الأعضاء بـ"ترشيد مضامين البرامج والاتجاه الواضح نحو جعلها أكثر تركيزاً من حيث الهدف". وجرى الإعراب بوجه خاص عن تأييد الانتقال إلى اعتماد عدد أقل من الأهداف والأهداف الفرعية والموضوعات المستعرضة. ورحبت إحدى الدول الأعضاء بعودة المنظمة إلى "مجالاتها الرئيسية، أي التربية والعلم والثقافة". ورأى عدد من الدول الأعضاء أن على اليونسكو أن تعمل على سبيل الأولوية على التقدم بخطى حثيثة نحو تحقيق التكامل بين البرمجة والميزنة والإدارة من أجل إحراز النتائج وذلك لكي تتمكن المنظمة من أداء رسالتها بمزيد من الفعالية مع التركيز على أهداف واستراتيجيات واضحة. فمثل هذا التقدم يعتبر في رأي هذه الدول الأعضاء أمراً لا بد منه إذا ما أُريد تحقيق الأهداف الرئيسية لإعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تتعلق أهدافه المعنية بالتربية، بمجالات عمل اليونسكو بوجه خاص.

٤ – وجرى التشديد في هذا السياق على دور المنظمة كمركز لتبادل المعلومات ومختبر للأفكار وكعامل حفاز للتعاون الدولي. وكما جاء في بعض الردود فإن المنظمة بوصفها وكالة تُعنى بالأنشطة التمهيدية وتضطلع برسالة أخلاقية، قد طرحت منذ إنشائها أفكاراً جديدة ووضعت بارامترات جديدة للنقاش الدولي والحوار بين الثقافات بشأن عدد لا حصر له من القضايا المندرجة في مجالات اختصاصها. وترى هذه البلدان أنه ينبغي مواصلة السير في هذا الاتجاه في الوثيقة ٣٢م/٥. واعتبر أحد البلدان أن دور اليونسكو في بناء القدرات هو "الدور الأكثر أهمية في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور"، ويليه في الأهمية دورها في مجال وضع المعايير.

ثانيا – حجم الميزانية/معدل النمو فيها

٥ – أيّد أكثر من نصف الدول الأعضاء (٥٧٪) اعتماد مبدأ النمو الحقيقي الصفري في ميزانية عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥. وأيد ثلثها تقريباً (٣٥٪) الاستمرار بالعمل بمبدأ النمو الاسمي الصفري؛ وأوصى بضع منها

بنمو حقيقي، منها واحدة اقترحت إجراء زيادة بنسبة من ٤,٢ في المائة إلى ما يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ في المائة. ومن البلدان التي أيدت مبدأ النمو الاسمي الصفري، أشار البعض إلى الصعوبات التي تواجهها حالياً ميزانياتها الوطنية أو إلى الوضع الراهن للاقتصاد العالمي الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على عدة بلدان، ولا سيما في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٦ – وفي حين اعترفت بعض الدول الأعضاء بالصعوبات التي تعترض المنظمة في تدبير شؤونها بميزانيات متعاقبة مبنية على النمو الاسمي الصفري، رأت بلدان أخرى أنه لا يزال يوجد مجال لتحقيق المزيد من الوفورات بفضل زيادة الفعالية، وذلك عن طريق عدة أمور منها التركيز على أكثر الأنشطة فعالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومتابعة تنفيذ الموضوعين المستعرضين؛ وزيادة التركيز في البرنامج، بما في ذلك برنامج المساهمة الذي ينبغي في رأي بعض البلدان أن يشدد بصورة أكبر على الأهداف الرئيسية لليونسكو وعلى احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وإدارة البرامج بمزيد من الكفاءة وترشيد المصروفات؛ واعتماد أساليب عمل جديدة، مثل تكليف المؤسسات الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية بتنفيذ أنشطة، وعن طريق تحديد أشكال جديدة للتعاون مع مصادر التمويل الخارج عن الميزانية. فمثل هذه التدابير يمكن أن تساعد على تحرير موارد مالية وبشرية على حد سواء. واقترح بَلَدان إعادة النظر في أساليب عمل الهيئتين الرئاسيتين، وخاصة منهما المجلس التنفيذي، سعياً إلى تحديد إمكانيات تحقيق وفورات. ومن المقترحات الأخرى التي قُدمت في هذا الصدد ما يلي: اعتماد تصور بعيد المدى في مجال الموارد البشرية، من حيث العدد الإجمالي للموظفين؛ وإعادة النظر في بعض آليات تنفيذ البرنامج، مثل برنامج المساهمة وبرنامج المنح الدراسية، اللذين ينبغي في رأي أحد البلدان إعادة صياغتهما وإدماجهما تماماً في إطار تنفيذ الأهداف ذات الأولوية، ولا سيما القضاء على الفقر وتنفيذ إطار عمل داكار.

٧ – وذكرت عدة بلدان أيّد بعضها اعتماد مبدأ النمو الاسمي الصفري، أنها لا تعترض على رفع الحد الأقصى للميزانية لكي يعبّر عن نمو حقيقي صفري، أي لكي تؤخذ في الحسبان الزيادات النظامية وتقلبات أسعار الصرف. غير أن عدداً من البلدان لاحظت أن الأسئلة المتعلقة بالميزانية لا يمكن الإجابة عنها بصورة منعزلة بل ينبغي ربطها بعملية الإصلاح الجارية، والأداء العام للمنظمة، وبالكيفية التي ستنفق بها الاعتمادات الإضافية، إذ هل ستنفق على الأنشطة أم لأغراض إدارية. فالقرار النهائي بالنسبة لهذه الدول الأعضاء سيرتهن في آخر المطاف بتحقيق المزيد من التقدم في مجال تركيز البرنامج وبنتائج عملية الإصلاح الجارية. وأعرب العديد من مناصري مبدأ النمو الحقيقي الصفري عن رغبتهم في زيادة نسبة الميزانية المخصصة لأنشطة البرنامج وإعادة تنظيم الأمانة بحيث تجسد العمل بالنظم الإدارية الجديدة.

٨ – ورأت معظم البلدان التي تناولت مسألة بنية الميزانية وأسلوب عرضها أن البنية الحالية هي بنية مُرضية ولا حاجة إلى تعديلها في هذه المرحلة. بيد أن دولاً أخرى أوصت بإقامة روابط واضحة بين أهداف البرنامج والميزانية وبين النتائج. وطلب أحد البلدان بصفة خاصة تضمين جميع النتائج المتوقعة بيانات مالية مما يجعلها تخضع للمراقبة المالية والبرنامجية معاً. ورأت أن نهج مراقبة الميزانية على ضوء طرائق العمل وحدها، في حين أن الرقابة البرنامجية تركز على النتائج، لا يمكن اعتباره نهجاً متسقاً وينبغي الاستعاضة عنه برقابة أكثر تكاملاً للنتائج المحرزة. ورأت بضعة بلدان أنه ينبغي توزيع المخصصات بحسب البرامج والبرامج الفرعية والمناطق، مع بيان ذلك بالأرقام المطلقة والنسب المئوية معاً. ولهذه الغاية ارتأت أن توزع الميزانية توزيعاً أكثر تفصيلاً، وخاصة عن طريق تحديد تكاليف الموظفين بحسب البرامج

الفرعية، بالنسبة للمقر والبنى الميدانية؛ وتحديد اعتمادات البرنامج العادي والأموال الخارجة عن الميزانية بحسب البرامج الفرعية على المستوى العالمي وعلى مستوى المناطق.

ثالثا – الروابط بين ٣١م/٤ و ٣٢م/٥

٩ – لم تتضمن الردود أي رأي قاطع بشأن الروابط بين الوثائق م/٤ وم/٥. بيد أن بعض البلدان رأت أن الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة تجسد بقدر كاف الموضوع العام للوثيقة م/٤ وإن كان لا يزال هناك مجال للتحسين في الوثيقة ٣٢م/٥. وذكر أحد البلدان أن الوثيقة ٣١م/٥ شهدت تحسناً كبيراً في طريقة ربط موضوعات م/٤ بالوثيقة م/٥، إلا أن الروابط التنفيذية والبرنامجية فيها غير واضحة. ورأى عدد من البلدان أنه ينبغي الإفصاح في الوثيقة ٣٢م/٥ بوضوح أكثر عن الإسهام الذي تقدمه أولويات كل من البرامج الرئيسية، في الموضوع الموحِّد للوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة. ورأت بعض البلدان أنه ينبغي أيضاً أن يتم تجسيد وتفسير الموضوعين المستعرضين على نحو أفضل في الوثيقة م/٥. ورأى عدد من البلدان أن التراتب الوارد للموضوعات والأهداف في الاستراتيجية المتوسطة الأجل ينبغي أن يعتمد كأساس لوثيقة البرنامج والميزانية المقبلة. واعتُبر النجاح في اعتماد البرمجة والميزنة القائمتين على تحقيق النتائج عاملاً هاماً في هذا الصدد. كما أوصي بالمضي قدما في الربط بين الاستراتيجية والأهداف الإنمائية للألفية، ونتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية.

١٠– وبالمثل، ففي حين أعربت عدة بلدان عن رضاها إزاء العلاقة الحالية بين الأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية في م/٤ وأهداف البرنامج في م/٥، طلب عدد مماثل من البلدان تعزيز الروابط والصلات بين النتائج المتوقعة في م/٤ والنتائج المتوقعة في م/٥ المقبلة. ورأى أحد البلدان أن الروابط يجب أن تكون أوضح بكثير، ليس فقط عن طريق الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية المعتمدة، بل وكذلك عن طريق إظهار التقدم الذي تحرزه "النتائج" الواردة في م/٥ بالنسبة لـ"النتائج المتوقعة" في م/٤. ورأت بعض البلدان أن بالإمكان تحقيق التحسين المطلوب عن طريق الاستعانة بقدر أكبر بالإحالات المتقاطعة والترميز، أو استعمال أيقونات موضوعية، أو مصفوفات مناسبة يمكن أن تبيّن بصورة مباشرة الروابط المعنية. وارتأت بلدان أخرى أن يتيح تصميم الوثائق م/٥ المقبلة مزيداً من المرونة للبنى الإقليمية كي تحدد أولوياتها الإقليمية الخاصة.

رابعا – تحديد أولويات البرنامج

١١– أيدت جميع الدول الأعضاء تقريباً مبدأ اختيار أولوية رئيسية واحدة وعدد محدود من الأولويات الأخرى لكل برنامج رئيسي الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التخطيط والتعبير عن القيمة المضافة التي ينطوي عليها التنفيذ من جانب اليونسكو. وأعربت عدة دول أعضاء عن تقديرها للنتائج التي تحققت فعلا في مجال تحديد أولويات البرنامج وتركيزه؛ كما دعت المدير العام إلى مواصلة عملية استعراض البرنامج وتحليله وإعادة توجيهه على الصعيد الاستراتيجي والتي بدأها في الوثيقة ٣١م/٥، على أن تراعى في ذلك أيضاً الأولويات التي وضعتها منظمات دولية أخرى.

١٢– وارتأت عدة بلدان أن الأولويات الرئيسية – وإلى حد ما الأولويات الأخرى – التي حددت لفترة العامين الجارية، يمكن الاحتفاظ بها بصفة أساسية، مع مراعاة ضرورة التوصل إلى نتائج معزَّزة، وتسهيل

النشاط المقبل، وإبراز صورة المنظمة والتعزيز الدولي عنها. ورأت بعض البلدان أن اختيار الأولويات الجديدة ينبغي ألا يتم إلا بعد تقييم النتائج المحرزة. وأيدت عدة بلدان زيادة الميزانية المخصصة للأولويات الرئيسية في ٣٢م/٥: فاقترح بعضها زيادة بنسبة ٣٠٪، بينما رأى البعض الآخر أن الموارد المتاحة حالياً للأولوية الرئيسية للبرنامج الرئيسي الأول (نحو ٥٪ من إجمالي الميزانية) ينبغي أن تُزاد بقدر ملحوظ، أي بنسبة ١٠٪، وبنسبة ٥٪ فيما يخص البرامج الرئيسية الأخرى. وأوصت في هذا الصدد بتأمين الموارد اللازمة عن طريق إلغاء الأنشطة غير الأولوية أو تجميع بعض الأولويات الأخرى معاً، وكذلك عن طريق تعبئة موارد خارجة عن الميزانية بما في ذلك من القطاع الخاص.

١٣- ورأت بعض البلدان أن الاستبيان تضمن تركيزاً مفرطاً على المسائل المتعلقة ببنية وثيقة البرنامج والميزانية وأسلوب عرضها وبأساليب العمل في المنظمة، مع عدم التركيز على نحو كاف على مسائل أخرى أكثر اتصالاً بالجوهر، مما يؤدي إلى الإسهام بشكل محدود في معالجة هذه الفئة الثانية من المسائل. كما قُدم عدد من الاقتراحات الرامية إلى إعادة تركيز بعض الأولويات وتعديلها، مع تحديد توجهات جديدة وتغييرات في محاور التركيز في تنفيذ هذه الأولويات.

١٤- وفيما يخص **الأولويات الرئيسية** كان هناك شبه إجماع على تأييد الإبقاء على "التعليم الأساسي للجميع" كأولوية رئيسية و"مهيمنة" في البرنامج الرئيسي الأول. وجرى التشديد بوجه أخص على أهمية "التعليم الجيد" و"التربية الوقائية"، ولا سيما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وعلى أهمية "تنفيذ مبادرة التعليم للجميع بما في ذلك الخطط الوطنية". ولئن أعربت بعض الدول الأعضاء عن موافقتها بوجه عام على الاحتفاظ بموضوع "الموارد المائية والنظم الإيكولوجية المتصلة بها" كأولوية رئيسية للبرنامج الرئيسي الثاني، فإنها أكدت على ضرورة إيلاء عناية خاصة في هذا الصدد للمحيطات ولعمل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي). وأكدت بعض الدول الأعضاء على علاقة هذا الموضوع بالتنمية المستديمة؛ غير أن دولاً أعضاء أخرى اقترحت أن تكون "التنمية المستديمة" هي الأولوية الرئيسية لهذا البرنامج. أما فيما يخص البرنامج الرئيسي الثالث، فقد رأت بعض البلدان أن الأولوية الرئيسية الحالية "أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا"، بما في ذلك "أخلاقيات البيولوجيا"، ينبغي أن تكون بالأحرى أولوية "مستعرضة" أو "مشتركة بين القطاعات" في جميع البرامج الرئيسية. واقترح عدد من البلدان أن يتم، بدلاً من ذلك، اختيار موضوع "حقوق الإنسان" كأولوية رئيسية للبرنامج الرئيسي الثالث، ولكن بلداناً أخرى رأت أنه بالنظر إلى أن موضوع "حقوق الإنسان" هو موضوع مستعرض فإنه ينبغي تناوله في جميع أنشطة اليونسكو. غير أنه كان هناك أيضاً اقتراح من بلدان أخرى بأن يكون موضوع "القضاء على الفقر" أو موضوع "التحولات الاجتماعية، بما في ذلك أسلوب الحكم وحقوق الإنسان" هو الأولوية الرئيسية لهذا البرنامج الرئيسي.

١٥- وكان هناك تأييد قوي للاحتفاظ بموضوع "التنوع الثقافي والتعددية الثقافية" كأولوية رئيسية للبرنامج الرئيسي الرابع، مع التشديد اللازم على متابعة مؤتمر ستوكهولم، وحماية التراث الثقافي والطبيعي عن طريق مركز التراث العالمي، وعلى السياسات الوطنية بشأن التراث غير المادي. واقتُرح اتخاذ موضوع "الروابط بين الثقافة والتنمية" أولوية رئيسية، ولا سيما فيما يخص الصناعات الثقافية وإدارة مشروعات مستديمة لمكافحة الفقر لصالح الشباب المهمشين. وفيما يخص البرنامج الرئيسي الخامس، أوصت عدة بلدان بإدراج وإبراز البعد الخاص بـ"حرية التعبير" ضمن الأولوية الرئيسية "الانتفاع بالمعلومات، ولا سيما

في إطار الملك العام". كما جرى التشديد على بناء القدرات وإعداد سياسات للانتفاع بالمعلومات. وذكر أحد البلدان أن هذا البرنامج ينبغي أن يتضمن تركيزاً قوياً على مشروعات التعاون الدولي في مجال الانتفاع بالمصادر التقليدية للمعلومات، بما في ذلك المكتبات والمحفوظات والمراكز الإعلامية المتعددة الوسائط للمجتمعات المحلية. وشددت بلدان أخرى على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قاعات الدراسة وفي التعليم عن بعد، وعلى أهمية استخدام هذه التكنولوجيا "للوصول إلى المحرومين"، وتيسير انتفاع الجماعات المهمشة والمستبعدة بالمعلومات.

١٦- وفيما يخص **الأولويات الأخرى** التي حظيت عموماً بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء، أشير إلى عدة موضوعات/قضايا على أنها تستحق أن تولى عناية خاصة أو مزيداً من التأكيد. وترد في ما يلي قائمة غير حصرية بالقضايا التي طُرحت بهدف استكمال أو تعديل الأولويات الحالية للبرامج الرئيسية:

(أ) البرنامج الرئيسي الأول: ينبغي إعادة تركيز مفهوم "التربية من أجل ثقافة السلام" على موضوع "التعليم الجيد" مع تضمينه عنصر "التعليم المشترك بين الثقافات"؛ وينبغي زيادة التركيز على "تعليم القيم" وإبراز دور شبكة المدارس المنتسبة التي تمثل عنصراً من عناصر المزية النسبية لليونسكو؛ كما ينبغي إعطاء المزيد من الأهمية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ ويجب أن تظل "التربية من أجل تطور مستديم" أولوية من أولويات هذا البرنامج وأن تصاغ وفقا لنتائج القمة العالمية للتنمية المستديمة؛ وينبغي أن تمثل المسائل المتعلقة بعمل المعلمين وتدريبهم وأوضاعهم أولوية أخرى للبرنامج؛ وينبغي زيادة تشجيع التعليم بلغات متعددة مع تشجيع التجديدات في أساليب التعليم؛

(ب) البرنامج الرئيسي الثاني: ينبغي أن يشمل "بناء القدرات" التفكير النقدي في العلوم وكذلك في تطوير البنية الأساسية في هذا المجال؛ وينبغي زيادة التركيز على التبسيط العلمي والتكنولوجي؛ كما ينبغي أن يركّز النشاط على التنبؤ بالكوارث الطبيعية وإدارة شؤونها، بما في ذلك الحد من أخطار الزلازل؛ ويمثل نقل التكنولوجيات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب قضية ذات أولوية؛

(جـ) البرنامج الرئيسي الثالث: حبذت بعض البلدان تخفيض مستوى التركيز على التحولات الاجتماعية والدراسات الاستشرافية؛ وطلبت بلدان أخرى مواصلة تحليل التحولات الاجتماعية، ولا سيما الآثار المترتبة على البطالة في أوساط الشباب بالنسبة للمجتمعات؛ ورأت بلدان أخرى أن الدراسات الاستشرافية يجب أن تتخلل كافة البرامج؛ كما أشير إلى ضرورة تشجيع "ثقافة التضامن الإنساني"؛

(د) البرنامج الرئيسي الرابع: ينبغي التركيز على تشجيع الإبداع؛ وأشير أيضاً إلى قضايا حقوق المؤلف والسياسات والتشريعات الثقافية، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وكذلك إلى تطوير الصناعات الثقافية باعتبارها عاملاً من عوامل التنمية الإقليمية؛

(هـ) البرنامج الرئيسي الخامس: ينبغي تركيز الأنشطة على تعزيز القدرات في مجال الاتصال وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولا سيما في البلدان النامية؛ وينبغي إيلاء

العناية، على سبيل الأولوية، للتعليم في مجال وسائل الإعلام وللدراسات المتعلقة بالآثار الاجتماعية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٧- ومن بين **المهام والتحديات الجديدة** للمستقبل، أشارت وثيقة المشاورة بوجه خاص إلى "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" (جوهانسبورغ، ٢٠٠٢) و"مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات" (جنيف، ٢٠٠٣؛ وتونس، ٢٠٠٥)، وإلى إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية للتعليم للجميع وعملية التنسيق العام في هذا المجال، التي يتوقع من اليونسكو أن تسهم فيها إلى حد كبير. ورأت بلدان عديدة أن المشاركة النشيطة للمنظمة في تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرين المذكورين ضمن مجالات اختصاصها تكتسي أهمية بالغة. وكما ذكرت بعض البلدان، فإن من المهم أيضا دراسة العلاقات بين مختلف المبادرات وكيفية الربط وتحقيق التكامل بين أهداف مبادرة ما وأهداف المبادرة الأخرى. وكان هناك توافق في الآراء على ضرورة إعطاء التعليم للجميع مكانة بارزة، ويليه، بنفس الترتيب في الأولوية، تعميم مراعاة قضيتي حقوق الإنسان والتنمية المستديمة.

١٨- وكان هناك أيضا تأييد عام لمهام رئيسية أخرى يتعين الاضطلاع بها وتشمل، في مجال التقنين بوجه خاص، التراث المغمور بالمياه، والتراث غير المادي، وأخلاقيات البيولوجيا، وتعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني، وكذلك تعميم الاهتمام بحقوق الإنسان في جميع برامج اليونسكو في إطار متابعة "المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب" (دوربان، ٢٠٠١). ورأت بعض البلدان أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتطبيق الوثائق التقنينية القائمة بدلاً من الاضطلاع بأنشطة تقنينية جديدة.

١٩- وبوجه عام، رأت الدول الأعضاء أنه ليس هناك مجال لإضافة أولويات جديدة إلى الأولويات الراهنة. ورأت هذه الدول أن المهام والتحديات الجديدة، بما فيها تلك التي يُتوقع أن تنجم عن الأحداث الكبرى الحديثة والمقبلة، ينبغي أن تُدرس على ضوء المزايا النسبية لليونسكو ثم تجري معالجتها، وفقا لرأي أحد البلدان، "في إطار الأولويات القائمة، بهدف الاضطلاع بأنشطة تجديدية وتحقيق التآزر مع الجهات الفاعلة الأخرى". ومن بين المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بمزية نسبية، جرى التركيز بوجه خاص على الميادين التالية: البرامج التعليمية، بما في ذلك الشبكات العالمية (كشبكة المدارس المنتسبة، على سبيل المثال)؛ والمبادرات المتعلقة بالتراث الثقافي؛ والبرامج العلمية الدولية؛ وبناء القدرات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالات اختصاص المنظمة؛ والإحصاءات. وأعربت عدة بلدان عن رأيها في أنه ينبغي لليونسكو، نظراً لما تتمتع به من ميزة نسبية في سياق العمل المتعدد الأطراف ونظراً لتزايد القلق إزاء ظاهرة الإرهاب على الصعيد العالمي، أن تكرس المزيد من الجهود والموارد لهذه القضية، ولا سيما من خلال البرامج المتعلقة بالتربية من أجل ثقافة السلام، بما في ذلك تعليم التسامح والقيم، وبفهم الاختلافات الثقافية، وبوسائل الإعلام، والسلام، وحل النزاعات.

٢٠- ورأت بضعة بلدان أن بإمكان المنظمة أن تولي أيضاً مزيداً من العناية للموضوعات التالية: تأثير العولمة على المجتمعات، والجوانب الأخلاقية للتنمية، وتطوير ثقافة للتجديد في المجتمع. واتفقت جميع هذه البلدان على ضرورة التخلي عن الأنشطة التي لا تخدم مباشرة الأهداف الاستراتيجية للمنظمة أو التي تتعلق بمجالات لا تستطيع اليونسكو أن تحقق فيها تأثيراً كبيراً بسبب الافتقار إلى الموارد.

خامسا – العمل الجامع للتخصصات

٢١- كان هناك تأييد قوي وشبه إجماعي لتضمين الوثيقة ٣٢م/٥ مشروعات تتعلق بالموضوعين المستعرضين للاستراتيجية المتوسطة الأجل، أي "القضاء على الفقر" و"إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في بناء مجتمعات المعرفة"، وهما موضوعان رأت بعض الدول الأعضاء أنه ينبغي الاستمرار في تعزيزهما بالاستناد إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" و"مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات". ورأت بلدان عديدة أن الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة تتضمن استراتيجيات مدروسة على نحو كاف في هذا المجال، وأوصت بتخصيص اعتمادات مالية محددة للأنشطة المتعلقة بهذين الموضوعين خلال فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. واقترحت بعض البلدان زيادة المخصصات المالية لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة في هذين المجالين. ورأت بلدان أخرى أنه ينبغي التركيز على التعليم من أجل القضاء على الفقر وأنه ينبغي أن تستهدف المشروعات الفئات السكانية المهمشة وأشد المجتمعات والجماعات تأثراً. ورأت بضعة بلدان أن المشروعين المستعرضين لا يحظيان باهتمام كاف في البرنامج الرئيسي الرابع. غير أنه كان من رأي بلدان أخرى أن قلة الموارد المتاحة تقتضي تخفيض عدد المشروعات وتحسين تركيزها، ولا سيما في قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية. ورأى أحد البلدان أن العملية التنافسية لاختيار المشروعات في عام ٢٠٠١ "أبرزت المرتكزات الثلاثة لمهمة اليونسكو وهي: الاشتراك بين التخصصات، والتجديد، وبناء الشراكات".

٢٢- وأعربت عدة بلدان عن تأييدها للموضوعين المستعرضين الحاليين، ولكنها طلبت بذل المزيد من الجهود لاستنباط نهج أكثر شمولية وتأمين الاتساق في أسلوب العرض العام للأنشطة المتعلقة بهذين الموضوعين في الوثيقة ٣٢م/٥. وفي هذا السياق، رأت بعض البلدان أن الـ ٣٤ مشروعاً الحالية لا تعكس تماماً الاستجابة المنسقة التي يمكن للمنظمة أن تقدمها، مستفيدة في ذلك من أوجه التآزر بين قطاعاتها الخمسة. واقترحت إحدى الدول الأعضاء تحسين أسلوب العرض من خلال تخصيص قسم لهذين الموضوعين في الوثيقة م/٥ ومعالجتهما بطريقة "مستعرضة" بدلاً من التأكيد على "نهج عمودي (قطاعي) في تناول قضايا ذات امتدادات أفقية". وأعربت بعض البلدان أيضا عن تأييدها لمواصلة تخصيص اعتمادات مالية محددة للمشروعات، ولكنها طلبت إضفاء المزيد من الشفافية على عملية اختيار المشروعات مع إشراك المكاتب الميدانية في هذه العملية على نطاق أوسع. ورئي أن تحديد إسهامات الشركاء على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي يعتبر عنصراً هاماً في هذا الصدد.

٢٣- واقترح عدد من البلدان موضوعاً مستعرضاً جديداً عن "التنمية المستديمة". وكما رأى أحد هذه البلدان، فإنه ستكون لليونسكو حينئذ "ثلاث استراتيجيات مستعرضة تتعلق كلها بمجالات بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل هذا الكوكب وتندرج في صميم اختصاصات المنظمة". كما رئي أن هناك موضوعات أخرى تتطلب أيضاً نهوجاً جامعة للتخصصات ومشتركة بين القطاعات لمعالجتها ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إدراج أنشطة ومشروعات مشتركة بين القطاعات بشأنها في الوثيقة ٣٢م/٥، وهذه الموضوعات هي: حقوق الإنسان في مجالات اختصاص اليونسكو، والديمقراطية؛ والأخلاقيات، ولا سيما الأخلاقيات العلمية؛ والتربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستديمة؛ وبناء مجتمعات المعلومات والمعرفة؛ وتشجيع التعدد اللغوي، وما إلى ذلك. وبوجه عام، كان ثمة رأي اتفقت عليه غالبية البلدان ومفاده أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التشارك بين التخصصات والجمع بينها في برامج المنظمة. وينبغي أن يكون البعد المتعلق بالجمع بين التخصصات ظاهراً للعيان في جميع البرامج ومحاور العمل. ورأى أحد البلدان أن

معظم المشروعات/البرامج ينبغي أن تتسم بطابع الاشتراك بين القطاعات، واقترح تحديد هدف يتعين بلوغه في نهاية فترة الوثيقة م/٤ وهو أن تكون ٨٠٪ من الأنشطة مشتركة بين القطاعات.

٢٤- وارتأت القلة من البلدان التي لم تؤيد مواصلة إدراج مشروعات تتعلق بالموضوعين المستعرضين في الوثيقة م/٥ أنه ينبغي أن تكون القطاعات قادرة على أن تُظهر بصورة عملية القيمة المضافة المتعلقة بهذين الموضوعين ضمن أنشطتها. وفي الختام، كان هناك شعور عام بأنه إذا ما أرادت اليونسكو أن تكون "منظمة حديثة مناسبة وفعالة" فإنه يتعين عليها أن تنتقل بسرعة إلى وضع تكون فيه "الغالبية العظمى من أنشطتها مشتركة بين القطاعات وجامعة للتخصصات وذات طابع تعاوني". ولذلك فإن التعاون داخل القطاعات وفيما بينها يجب أن "يصبح جزءاً من ثقافة المنظمة".

سادسا – تعميم معالجة بعض القضايا في مجمل البرنامج

٢٥- رحّبت دول أعضاء عديدة بالنهج الجديد الذي يتمثل في التخلي عن تخصيص مجال على حدة تعالج فيه موضوعات وفئات ذات أولوية، والاستعاضة عن ذلك بتعميم معالجة هذه الموضوعات والفئات في مجمل البرنامج. وكان هناك شعور عام بأن نهج التعميم يشكل استراتيجية فعالة ومنهجية، تيسّر العمل المشترك بين التخصصات وتعزيز توجه السياسات والبرامج الرئيسية نحو تحقيق الأهداف التي تحددها الهيئتان الرئاسيتان. ومع أن معظم الدول الأعضاء أعربت عن ارتياحها فيما يخص الطريقة التي تمت بها في الوثيقة ٣١م/٥ معالجة القضايا التي يتعين تعميم مراعاتها في البرنامج – وهي قضايا النساء والشباب وأقل البلدان نمواً وافريقيا وثقافة السلام، فإن عدداً قليلاً منها ظل يفضل الأسلوب السابق في معالجة القضايا المتعلقة بالفئات ذات الأولوية. ورأى عدد قليل من البلدان أن بالإمكان تطبيق نهج التعميم بمزيد من الفعالية عن طريق بذل جهود واضحة للعيان للحد من "العملية التنافسية" التي تُتّبع لتحديد مثل هذه الموضوعات والفئات، وذلك باتباع نهج متماسك يستند إلى اعتبارات جغرافية أو خاصة بالموضوعات ذاتها.

٢٦- واعتُبر أن مراقبة الأنشطة ذات الصلة في جميع البرامج مراقبة دورية ومنهجية، تشكل شرطاً أساسياً لضمان التطبيق الفعال لنهج التعميم. كما رأت بلدان عديدة أنه ينبغي العمل على زيادة إبراز كل من المجالات التي ينبغي تعميم العناية بها في البرنامج، وذلك عن طريق جملة أمور، من بينها تعزيز الميزانية المخصصة لهذه المجالات وتطويع معالجتها وفقاً للاحتياجات والخصوصيات والأولويات الإقليمية. وأعربت معظم الدول الأعضاء عن ارتياحها بشأن القائمة الحالية للمجالات التي ينبغي تعميم العناية بها. بيد أن بعض البلدان أوصت بأن يتم، كقاعدة عامة، إيلاء المزيد من العناية لاحتياجات الفئات المحرومة والمستبعدة والشرائح الاجتماعية الأكثر عرضة للتأثر. ورأت بضع دول أعضاء أن افريقيا التي تشتمل على الفئات الثلاث معاً، ينبغي أن تحظى بأعلى قدر من الاهتمام. ورأت دول أخرى أنه ينبغي تخصيص المزيد من الموارد للبرامج المتعلقة بالشباب والواردة في مجمل الوثيقة ٣٢م/٥. كما قُدمت اقتراحات ترمي إلى أن تشمل جهود التعميم مجالات أخرى، منها: استراتيجيات التنمية المستديمة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SDIS)، ومن ضمنها مبادرتا "التركيز على الكاريبي" و"التركيز على المحيط الهادي"؛ والاستجابة لاحتياجات أفغانستان؛ وحقوق الإنسان والقضايا المرتبطة بها؛ وشبكة المدارس المنتسبة؛ والحوار بين الحضارات؛ والاحتياجات الخاصة لأطفال الشوارع والشباب الذين يعيشون في ظروف صعبة والأيتام بسبب وباء فيروس الأيدز/السيدا.

سابعاً – الاستراتيجيات الإقليمية ومراحل البرمجة

٢٧- أيدّت الدول الأعضاء بوجه عام مبدأ صياغة استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية ترمي إلى تطويع استراتيجيات اليونسكو العالمية للمقتضيات والظروف والمبادرات المحلية. ومع ذلك، فقد رأت بعض البلدان في الوقت ذاته أن إعداد استراتيجيات إقليمية متميزة قد يضعف رسالة اليونسكو وأبعادها العالمية، وأن بالإمكان تلافي ذلك بصورة فعالة عن طريق إعداد استراتيجيات مشتركة بين المناطق وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في مجالات اختصاص المنظمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأشار أحد البلدان إلى منطقة جنوب شرق أوروبا، كمثال على أهمية إعداد مثل هذه الاستراتيجيات، حيث أسفرت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من أجل إقامة شراكات شتى مع منظمات دولية حكومية وغير حكومية، عن نتائج قيّمة للغاية.

٢٨- أما فيما يخص المرحلة الحالية من البرمجة، فإن الدول الأعضاء تميل إلى الاعتقاد بأن الوقت المتاح لاستعراض الوثيقة م/٥ ضيّق للغاية، ولا يُسمح بإجراء تقييم حقيقي للنتائج المحرزة في إطار البرنامج. واقتُرح من أجل زيادة الفعالية أن يرسل الاستبيان قبل إجراء المشاورات الإقليمية بفترة طويلة بغية تيسير الاضطلاع بدراسة دقيقة للأولويات المطوّعة بحسب المناطق، كما اقتُرح أن تبدأ المشاورات على مستوى المكاتب الجامعة وليس على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، جرى التنويه بأهمية تنظيم مشاورات مع الدول الأعضاء واللجان الوطنية، "سواء في شكل حوار افتراضي أو وجهاً لوجه". واقترحت بضع دول أعضاء تعديل دورة البرمجة.

ثامنا – اللامركزية

٢٩- أعربت دول أعضاء كثيرة عن تأييدها للسياسة الجديدة للامركزية في اليونسكو، معتبرة أنها تشكل أداة هامة لتطويع أنشطة المنظمة للاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الخاصة. وفي حين دعت بعض الدول الأعضاء إلى اعتماد نسبة دنيا محددة للعمل على أساس اللامركزية في كل برنامج رئيسي تبلغ ٥٠ في المائة، رأت دول أعضاء أخرى أنه لا يمكن اعتماد قاعدة واحدة لتحديد نسبة الموارد التي يتعين أن تطبق عليها اللامركزية، وإنما ينبغي أن يتم ذلك وفقاً لترتيبات أكثر مرونة، تتوقف على تحليل الاحتياجات، والقدرة على التنفيذ، ومدى تحقيق النتائج المتوقعة، ومدى النجاح في تعبئة مجمل الأطراف الفاعلة في الميدان. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن خشيتها من أن تؤدي اللامركزية إلى الحد من القدرة على تنفيذ البرنامج ورأت أنه ينبغي الحرص على عدم إضعاف اتساق العمل والأفكار والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها إذ أن توافر هذا الاتساق هو ما يتوقعه الجميع من منظمة عالمية. وأصرّت دول أعضاء عديدة على أهمية ألاّ تؤدي اللامركزية إلى "الإخلال بتحديد الأولويات العالمية" و"إلى إضعاف الدور العالمي لليونسكو"، الذي يمثل أهم ميزة نسبية تتمتع بها المنظمة. ورأت دول أعضاء أخرى أنه ينبغي النظر إلى اللامركزية ضمن سياق أوسع نطاقاً، يشمل الأنشطة التي يُضطلع بها خارج المقر بما فيها الأنشطة التي تقوم بها اللجان الوطنية.

٣٠- وأشارت معظم الدول الأعضاء إلى أن نجاح اللامركزية مرهون بتوافر موظفين مؤهلين واعتمادات كافية وإمكانيات لتيسير الاتصال في مجمل وحدات البنية الميدانية. واعتبرت عدة دول أعضاء أن تحديد عدد الوظائف وحجم الموارد المتاحة لأنشطة المكاتب والمعاهد ضمن البنية الجديدة للشبكة الميدانية ينبغي

أن يتم وفقاً لمدى إسهامها في تحقيق النتائج المتوقعة. ورأت دول أعضاء أخرى أنه ينبغي تعزيز المكاتب الجامعة لكي تضطلع على أكمل وجه بدور "بيوت للخبرة" و"مراكز للموارد" في المناطق. ورأى أحد البلدان أنه ينبغي تزويد المكاتب الجامعة بكل ما يلزم من الموظفين في جميع مجالات اختصاص اليونسكو ولا سيما على ضوء احتياجات الدول الأعضاء في كل مكتب جامع. وكان من ضمن التدابير الأخرى الموصى بها: زيادة الاستعانة بالخبراء المحليين؛ وتكليف المؤسسات الوطنية أو الإقليمية أو المنظمات غير الحكومية بتنفيذ أنشطة؛ وإعارة الموظفين.

تاسعا – الموارد الخارجة عن الميزانية

٣١- أقرت جميع الدول الأعضاء تقريباً بالأهمية الحالية والمقبلة للمساهمات الخارجة عن الميزانية من منظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات وغيرها من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، والقطاع الخاص. ورأت أن هذه المساهمات تمثل مصدراً رئيسياً للدعم يساعد اليونسكو على تحقيق أهدافها وتأمين الامتداد والتأثير اللازمين في الأنشطة، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والقطري. وجرى الإعراب عن تأييد واسع النطاق لتحقيق المزيد من الاتساق بين الأهداف الاستراتيجية وأولويات البرنامج والميزانية العاديين والأنشطة المقترح تمويلها من خارج الميزانية. كما أيدت الدول الأعضاء جميع التدابير المعتزم اتخاذها في المستقبل لضمان زيادة الوضوح والشفافية في عرض الموارد الخارجة عن الميزانية في الوثائق القادمة للبرنامج والميزانية (م/٥)، ونوهت بضرورة أن تقترن هذه الجهود بآليات حازمة في مجالي المراقبة والمحاسبة. ورأت أغلبية الدول الأعضاء أيضاً أن إعداد مخطط المعالم السياقية المقررة ينبغي أن يتم على مستوى البرامج والبرامج الفرعية، وذلك من أجل توفير صورة واضحة عن العلاقات المتبادلة، والحد من التداخل، ودعم أولويات المنظمة المتفق عليها. واقترحت بعض الدول الأعضاء أن يجري أيضاً إعداد مخطط المعالم السياقية للاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية والموضوعين المستعرضين.

عاشراً – دور اللجان الوطنية

٣٢- أكدت دول أعضاء عديدة من جديد على الدور الأساسي الذي ينبغي أن تضطلع به اللجان الوطنية في تصميم برامج اليونسكو وتنفيذها وإنجازها، وفقاً للقرارين ٣٠م/٨٣ و ١٦٤م ت/٧,٢. واعتُبرت الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات موظفي اللجان الوطنية وتوفير التدريب العملي لهم، أنشطة ضرورية وهامة في هذا الصدد، بما في ذلك تحديد طرائق التدريب التي تشمل الاستعانة بالخبرات المتاحة ضمن اللجان الوطنية ذاتها. ورأت أغلبية من البلدان أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز عمليات التشاور والتعاون والشراكة بين المكاتب الجامعة/القطرية واللجان الوطنية بغية زيادة تأثير وإبراز أنشطة اليونسكو على الصعيد الإقليمي/القطري. واعتبرت بلدان عديدة أن زيادة الاتصال المنتظم، وعند الإمكان عبر شبكات المعلومات الإلكترونية، تشكل عاملاً أساسياً للنجاح في تنفيذ الخطة الجديدة. وأشارت بعض البلدان إلى أن مشاركة اللجان بصورة نشطة في تخطيط البرنامج وتنفيذه يمكن أن يُعتبر جزءاً من الجهود التي تُبذل لتحقيق اللامركزية. وذكّرت بلدان أخرى بأن الدور الرئيسي للجان الوطنية هو إسداء المشورة لحكوماتها وتيسير الحوار بين المجتمع المدني واليونسكو. وأشاروا في هذا السياق إلى المادة السابعة من الميثاق التأسيسي الخاصة بالترتيبات التي ينبغي أن تتخذها كل دولة عضو في هذا الصدد، وإلى ميثاق اللجان الوطنية.

حادي عشر – بنية الوثيقة ٣٢م/٥ وأسلوب عرضها

٣٣- أعربت معظم البلدان عن رضاها عموماً عن بنية الوثيقة ٣٢م/٥ وأسلوب عرضها وصياغتها. وقال بعضها إن الوثيقة م/٥ الحالية "تشكل تحسّناً كبيراً بالمقارنة مع وثيقة فترة العامين السابقة"؛ و"رحبت بالتقدم المحرز في نهج البرمجة والميزنة القائمتين على تحقيق النتائج" الذي تدعمه الأدوات الجديدة للإدارة ولا سيما نظام SISTER. بيد أنه، كما أشير، هناك مجال للتحسين، ولا سيما في المجالات التالية: صياغة النتائج المتوقعة التي ما زالت "عامة وغامضة" إلى حد كبير، ويغلب فيها الطابع الكمي على الاعتبارات الخاصة بالنوعية"؛ وتحديد مؤشرات عن الأداء، مع إمكانية بيان المستوى الأدنى اللازم، من أجل تيسير قياس وتقييم النتائج المتوقعة، واعتماد آليات لقياس الأداء. ووافقت بعض البلدان على استمرار العمل بالبنية الحالية في إطار كل محور عمل (أي "الخلفية" و"الاستراتيجية" و"النتائج المتوقعة")؛ غير أن أحد البلدان رأى أن الجزء المعنون "الخلفية" ينبغي الاستعاضة عنه بـ"مخطط المعالم السياقية" مع بيان المزايا النسبية التي تتمتع بها اليونسكو في المجال المعني.

٣٤- وبدا مفهوم البرامج والمشروعات الطليعية مفهوماً مربكاً إلى حد ما في نظر بعض البلدان وقد يؤدي إلى سوء فهم أولويات اليونسكو. ودعت بلدان أخرى إلى مزيد من الوضوح في تحديد المشروعات الطليعية وإلى اختيار مشروعات تعكس اهتمامات أغلبية الدول الأعضاء. إلا أنه تراءى لبلدان أخرى، تعتبر أن الأمر يحتمل زيادة عدد المشروعات الطليعية، ولا سيما المشروعات المشتركة بين القطاعات، أن تكاثر مثل هذه المشروعات يقلل من المكانة التي ينبغي أن تتمتع بها.

٣٥- ورأت بلدان عديدة أن بنية الوثيقة م/٥ هي بنية ملائمة بوجه عام، ولكنها أشارت مع ذلك إلى أن الوثائق م/٥ المقبلة ينبغي أن تجسد على نحو أفضل ما يرد في الوثيقة م/٤ (بما في ذلك الأهداف الاستراتيجية والموضوعين المستعرضين)؛ وأن تعرض الأولويات الرئيسية في البرامج الرئيسية الخمسة بطريقة واضحة ومتسقة؛ وأن تكون أصغر حجماً وأيسر استخداماً وأسهل فهماً. ولوحظ أيضاً أن بالإمكان تحسين أسلوب البيانات التقنية، التي ما زالت تُعرض في شكل ثقيل. وكما اقترح البعض، فإن الأمر يتطلب اعتماد نظام أفضل للإحالات المرجعية يكون أكثر استرعاء للانتباه. ويمكن تقديم الوثائق المرجعية الأساسية والملاحق، بما في ذلك نتائج عمليات التقييم، على حدة، أو إتاحتها لأغراض الإطلاع عليها بالاتصال المباشر.

ثاني عشر – التعديلات في البرمجة المتوسطة الأجل

٣٦- لم تتضمن الردود رأياً واضحاً بشأن إجراء أي تعديلات محتملة في البرمجة المتوسطة الأجل. فرأى عدد من البلدان أن من الصعب النظر في إجراء مثل هذه التعديلات حالياً وأنه ينبغي إعادة النظر في المسألة قبيل الدورة المقبلة للمؤتمر العام. ورأى بعضها الآخر أن الاقتراحات التي قدموها، كاستحداث موضوع مستعرض جديد عن التنمية المستديمة، أو الأهمية المتزايدة التي أوليت في السنتين الماضيتين لقضايا مثل متابعة قرار المؤتمر العام بشأن الإرهاب؛ وإعادة تعمير أفغانستان؛ وإعادة بناء المؤسسات التعليمية والثقافية الفلسطينية؛ ومختلف الحالات المتعلقة بتدمير ممتلكات ثقافية، كلها اقتراحات أصبحت فعلاً عناصر رئيسية ضمن مفهوم الاستراتيجية القابلة للتطوير.

٣٧- بيد أن بلداناً أخرى رأت أن التعديلات التي يقرر المؤتمر العام إدخالها على البرنامج والميزانية كل سنتين، تشكل في حد ذاتها نهجاً في العمل يتيح التطوير، وأن مهام اليونسكو واعتماد الموضوع الموحِّد (٣١م/٤) تجعل اليونسكو في وضع مثالي لمواجهة تحديات عالم اليوم وعالم الغد. واعتبرت، من ثم، أن عملية إعداد برنامج وميزانية فترة العامين باتت حتى أكثر أهمية، ويجب أن تمكّن اليونسكو من أن تظل "وكالة رائدة تدرك أهمية أولوياتها إدراكاً واضحاً" وتتمتع "بالمرونة التنظيمية اللازمة لتحويل التحديات إلى فرص يمكن اغتنامها".

الملحق

الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان بشأن
إعداد مشروع الوثيقة ٣٢م/٥
(حتى ١٩ أغسطس/آب ٢٠٠٢)

الاتحاد الأوروبي (ممثَّلاً في الدنمارك)
الاتحاد الروسي
اثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
استراليا
إسرائيل
أفغانستان
اكوادور
ألمانيا
أندورا
أوكرانيا
ايسلندا
إيطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلغاريا
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بيرو
جامايكا
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
الدنمارك
زمبابوي
سانت لوسيا
السعودية (المملكة العربية –)
سوازيلاند
السويد
سويسرا
سيشل
الصين
عمان
غابون
غانا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
قبرص
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
لبنان
ليسوتو
مالطة
مالي
مصر
ملاوي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
موزمبيق
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
هاييتي
الهند
هندوراس
هولندا
اليابان

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والستون بعد المائة

165 EX/5 Part I (C)
١٦٥م ت/٥، الجزء الأول (جيم)
باريس، ٢٠٠٢/٩/١٦
الأصل: انجليزي/فرنسي

البند **٤,١** من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية للمدير العام بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)

الجزء الأول

خلاصة تحليلية لتعليقات واقتراحات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

ملخص التعليقات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية

الملخص

يعرض الجزء الأول من هذه الوثيقة نتائج عملية التشاور التي أجريت استناداً إلى استبيان وُزّع تحت الرمز خ د/٣٦٢٣. ويتألف هذا الجزء من ثلاثة أقسام يصدر كل منها على حدة.

فيحتوي الجزء الأول (ألف) على تقارير المشاورات الإقليمية الخمس للجان الوطنية لليونسكو التي عقدت في الفترة بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز ٢٠٠٢.

ويعرض الجزء الأول (باء) خلاصة جامعة للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون في ردودها التحريرية على وثيقة المشاورة.

ويقدم الجزء الأول (جيم) ملخصات لتعليقات أبدتها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

أولاً – المسائل العامة

١ – وردت ردود على الاستبيان (انظر الملحق) من ٥٨ منظمة دولية غير حكومية، ومن وكالة واحدة من منظومة الأمم المتحدة، ومن منظمة دولية حكومية واحدة (انظر الملحق). وأعربت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن دعمها الكامل لبرنامج وميزانية اليونسكو، ولا سيما البرنامجان الرئيسيان الأول والثاني، وهي تتطلع إلى مواصلة العلاقات الممتازة التي تربطها باليونسكو. ورد المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها موضحاً أنه لم يتمكن من التشاور كما ينبغي مع مجلسه، في الوقت المناسب، من أجل الرد في غضون المهلة المحددة.

٢ – وأعربت جميع المنظمات غير الحكومية عن شكرها على أن المشاورة أتاحت لها فرصة التعبير عن وجهات نظرها بشأن استراتيجيات وبرامج اليونسكو. وتباينت الإجابات في تنظيمها تبايناً كبيراً تبعاً لأصحاب الردود. فقد اختارت بعض هذه المنظمات مراعاة بنية الاستبيان. وعمدت منظمات أخرى إلى التركيز على المجالات المتعلقة بمهمتها الرئيسية. وقدمت غيرها ردوداً أقصر وأعم. وأعرب بعضها عن الأسف لأن الاستبيان اتسم بقدر من العمومية ولم ييسر إجراء مناقشات مفصلة عن التدابير الملموسة اللازمة أو حول صياغة توصيات أكثر تفصيلاً.

٣ – وبينما نزعت المنظمات غير الحكومية إلى تركيز ردودها على مجالات النشاط الخاصة بكل منها، أعربت بوجه عام عن تعلقها العميق باليونسكو، وأبرزت ملاءمة جدوى تفويض المنظمة ومجالات اختصاصها بالنسبة للتحديات الراهنة، وخاصة ضرورة إضفاء الطابع الإنساني على العولمة. وشجعت اليونسكو على الحفاظ على دورها الرائد والمنسق في مجالات اختصاصها.

٤ – وأبدت جميع الردود درجة عالية من الاتفاق على تأييد استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٣١م/٤)، سواء فيما يخص موضوعها الموحد، أو موضوعيها المستعرضين، أو محاورها الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة، أو أهدافها الاستراتيجية الاثني عشر. ورأت المنظمات غير الحكومية بصورة عامة أن هذه الوثيقة تعكس التحديات الرئيسية التي تواجَه في شتى أنحاء العالم، وأنها توفر أداة قوية لتركيز وإعادة توجيه نشاط المنظمة وشراكاتها.

٥ – والمنظمات غير الحكومية مقتنعة بضرورة مواصلة عملية الإصلاح في المنظمة، وأعربت عن دعمها لما يُبذل من جهود، ولا سيما استحداث وتطبيق البرمجة والميزنة والإدارة والرصد على أساس النتائج. ورحبت أيضاً بالجهود المبذولة باتجاه تحقيق مبدأ الاشتراك بين القطاعات وفيما بين التخصصات، وبالتوجه نحو إضفاء الطابع الإقليمي على الأنشطة، وحبذت توخي درجة معقولة من اللامركزية.

٦ – وأجمع أصحاب الردود على مبدأ وشاغل وتوصية تواترت ثلاثتها لتؤكد على أنه ينبغي لليونسكو – شأنها شأن سائر الوكالات الدولية المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة – تعزيز **شراكاتها** مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات الدولية غير الحكومية، ومع المجتمع المدني على كافة مستوياته، وذلك من خلال زيادة إشراك هذه الجهات في حياة المنظمة، ومشاركتها في كل مراحل البرمجة، وإسهامها في إعداد المؤتمرات الدولية ومتابعتها، وكذلك – ولعل هذا هو الأهم – من خلال شراكات العمل المشترك المناسبة على الصعيد المحلي مع المنظمات غير الحكومية المحلية المختصة، ومع الوحدات الإقليمية للمنظمات

الدولية غير الحكومية. وحظيت بالتأييد المشاورات الجماعية مع المنظمات غير الحكومية، ولجان البرنامج المشترك، ودعم عمل الوحدات المحلية للمنظمات الدولية غير الحكومية، وتنظيم الاجتماعات والأنشطة المشتركة. ورأى أصحاب الردود أن هذه السياسة تتوافق مع الاعتراف بضرورة توخي مزيد من إشراك المجتمع المدني الذي ارتئيت ضرورة اعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية اليونسكو الراهنة لتحقيق اللامركزية. ويرغب العديد من المنظمات غير الحكومية في تحقيق مزيد من المشاركة المباشرة في مختلف مراحل البرنامج (الصياغة والتنفيذ والتقييم). وأعربت المنظمات الدولية غير الحكومية بوجه خاص عن رغبتها الشديدة في أن تدعى إلى المشاركة في اجتماعات المشاورات الإقليمية. وشجعت جميع المنظمات غير الحكومية اليونسكو على تقييم أنشطتها على ضوء التعاون المشترك.

٧ – وأجمعت المنظمات غير الحكومية على أن التعاون بينها وبين اليونسكو ينبغي أن يتجسد على نحو متزايد في تخصيص قدر أكبر من الاعتمادات للمشروعات المشتركة (ولا سيما الاعتمادات المخصصة للموضوعات المستعرضة)، التي اقتُرحت زيادة مخصصاتها إلى ٣٠٪ من إجمالي اعتمادات الميزانية. وارتأت معظم المنظمات غير الحكومية أنه فيما يتعلق بالعديد من المسائل، لا سيما مسألة القضاء على الفقر، يمكن أن تستفيد جهود اليونسكو من التعاون الوثيق والفعال والدائم مع ما لدى المنظمات غير الحكومية من خبرات متخصصة معترف بها في مجال العمل على مستوى القاعدة الشعبية. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى أن ذلك من شأنه أن يضمن لأنشطة اليونسكو زيادة تأثيرها وتحقيق استدامتها.

٨ – وبرز شاغل أساسي لدى أكثرية من أصحاب الردود، هو ضرورة تركيز أنشطة اليونسكو بمزيد من التصميم على **محاربة الفقر**، وتعزيز أنشطتها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها: أي الفقراء (وخاصة منهم من يعيشون في فقر مدقع)، والمحرومين، والنساء، والفتيات، وأطفال الشوارع، والأقليات، والمصابين بمرض الأيدز/السيدا، والبلدان المثقلة بالديون، والمهاجرين، ومن إلى أولئك وهؤلاء. وفي هذا الصدد، رحبت معظم المنظمات غير الحكومية بخيار القضاء على الفقر كإطار عام لأنشطة اليونسكو، وكموضوع مستعرض، وكجزء رئيسي من النهج التنسيقي في آن معاً. ويدعو الكثيرون إلى إعادة توجيه البرامج القائمة بحيث تعكس انخراط اليونسكو في معركة القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، وإلى إدخال تحسينات ملموسة، من خلال مجالات اختصاصها، على ظروف ونوعية حياة فقراء الحضر والريف على السواء.

٩ – وركّزت المنظمات غير الحكومية بنفس القدر على الدور القيادي الذي تنهض به اليونسكو بين سائر وكالات الأمم المتحدة في **بناء السلام**، لا سيما في ظروف ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وشدد معظمها، بهذا الشأن، على دور التعليم في مجالات حقوق الإنسان والتربية المدنية والسلام؛ وعلى تعزيز الحوار بين الثقافات؛ ودعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال.

ثانيا – حجم الميزانية/معدل النمو وأسلوب عرض البرنامج والميزانية

١٠– فيما يخص **النمو الإجمالي لميزانية فترة عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥**، على حين أن المنظمات غير الحكومية تعي تماماً العبء الذي تلقيه اشتراكات الميزانية على الدول الأعضاء، فإنها ارتأت، باستثناء واحدة منها، أن النمو الصفري الاسمي قد يفرض قيوداً مفرطة على المنظمة في وقت تستلزم فيه جهود الإصلاح موارد إضافية. وأعربت عن دعمها القوي للنمو الصفري الحقيقي أو النمو الحقيقي، بأعداد

متساوية تقريباً. كما أعربت عن قلقها البالغ إزاء الاتجاه حديث العهد في الميزانية والآثار المترتبة عليه في قدرة اليونسكو على أداء مهامها والحفاظ على مكانتها ونفوذها داخل منظومة الأمم المتحدة.

١١- ولا ترى معظم المنظمات غير الحكومية ضرورة لتحسين **بنية الميزانية وأسلوب عرضها**. ومع ذلك فإنها تحبذ أي توجه نحو اعتماد أسلوب عرض للميزانية مبسط وسلس قوامه الجداول والرسوم البيانية الجامعة. وأعرب بعضها عن الرغبة في أن يرى في الميزانية انعكاساً لنهج الاشتراك بين القطاعات وللأولويات الرئيسية.

ثالثا – الروابط بين الوثيقتين ٣١م/٤ و ٣١م/٥

١٢- رأى جميع أصحاب الردود تقريباً أن **الروابط بين الموضوعات والأهداف الاستراتيجية في الوثيقة م/٤ وبين الأنشطة المقترحة في الوثيقة م/٥** كانت مناسبة وكافية، وأنه يجدر الإبقاء على أسلوب العرض هذا في الوثيقة ٣٢م/٥.

١٣- وفيما يخص **العلاقة بين الوثيقة م/٥ والأهداف الاستراتيجية الرئيسية والفرعية في الوثيقة ٣١م/٤**، رأى معظم أصحاب الردود أنها مناسبة. وارتأى بعضهم أن من المفيد أن تذكّر الوثيقة ٣٢م/٥ بالموضوع الموحد وبالموضوعين المستعرضين وبالمحاور الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة، إما في المقدمة، من خلال جدول مختصر، أو عن طريق إبراز علاقة مباشرة بين الأهداف الاستراتيجية في الوثيقتين، على نحو ما طُبق في بعض أجزاء الوثيقة ٣١م/٥.

رابعاً – تحديد الأولويات: بنية الأولويات الرئيسية والأولويات الأخرى

(أ) بنية الأولويات الرئيسية والأولويات الأخرى

١٤- أيدت المنظمات غير الحكومية فكرة اللجوء مرة ثانية إلى اختيار **أولوية رئيسية واحدة وعدد من الأولويات الأخرى في كل برنامج رئيسي** وارد في الوثيقة ٣٢م/٥. ورأت أغلبية أصحاب الردود أن **زيادات الموارد التي تخصص للأولويات** ينبغي أن يُسعى إليها أولا من خلال تعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولا سيما بزيادة استكشاف إمكانيات الحصول على موارد خارجة عن الميزانية، وعن طريق الشراكات التجديدية التي تجمع بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

١٥- وأيدت المنظمات غير الحكومية بأغلبية ساحقة **الإبقاء على الأولويات الرئيسية التي حُددت** لكل برنامج من البرامج الرئيسية في **الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة**، والتي تتمثل في ما يلي: التعليم الأساسي للجميع؛ والموارد المائية والنظم الإيكولوجية المتعلقة بها؛ وأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا؛ والتنوع الثقافي والتعددية الثقافية؛ وتعزيز الانتفاع بالمعلومات، ولا سيما في مجال الملك العام. وارتأت بوجه عام أن مدة سنتين ليست كافية لاستنفاد إمكانيات هذه الأولويات، وأن تغييرها سيكون سابقاً لأوانه بحيث لا يتيح الوقت الكافي لتقييم ما أُنجز من الأهداف القائمة.

١٦- وفيما يتعلق بمسألة المضامين، والتوجهات الرئيسية أو الطريقة التي ينبغي أن يتم بها اختيار هذه الأولويات والربط بينها ومعالجتها في المستقبل، فقد أُبديت عدة مقترحات بشأن البرامج الخمسة الرئيسية:

(أ) البرنامج الرئيسي الأول

- وافقت المنظمات غير الحكومية بالإجماع على أن "**التعليم للجميع**" ينبغي أن يظل بمثابة الأولوية رقم ١ بالنسبة لليونسكو، التي ينبغي أن تظل قائدة المسيرة في عملية متابعة التعليم للجميع وأن تواصل تخصيص أكبر شطر من مواردها للتعليم بجميع صوره، بما فيها التعليم غير النظامي.

- ورأت غالبية المنظمات غير الحكومية أن **تدريب المعلمين** الجيد، يعتبر نشاطاً بالغ الأهمية في مجال التعليم، وأنه يشكل آلية التنفيذ الرئيسية لتحقيق التعليم الجيد، سواء في ذلك التدريب الذي يتم قبل الخدمة أو أثناءها بصورة منتظمة.

- ورأت عدة منظمات غير حكومية أن اليونسكو ينبغي لها أن تضع برنامجا موجهاً، من أجل تعزيز التعليم الأساسي **للفتيات والنساء** الفقيرات على المستوى الحضري ومستوى المجتمعات المحلية.

- وأعرب الكثيرون من أصحاب الردود، عن قلقهم البالغ إزاء عدم كفاية الجهود المتعلقة بتعليم **الأطفال**، وخاصة في مواجهة تحديات مثل العنف العائلي وسوء معاملة الأطفال، وزيادة عدد أطفال الشوارع، وتشغيل الأطفال في أعمال ضارة وخطرة، والاستغلال الجنسي، وسوء استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث، وغير ذلك.

- وأوصت بعض المنظمات غير الحكومية بتوجيه التعليم الأساسي في البلدان النامية بدرجة أقل نحو تأمين أسباب البقاء والإدارة، وبدرجة أكبر نحو **تنمية الموارد البشرية**، تلك التنمية التي ستتيح للأفراد أن يصبحوا أعضاء كاملي العضوية في المجتمعات التي ينتمون إليها.

- ويعتبر **محو الأمية** (وخاصة إجادة القراءة والكتابة) خطوة جوهرية نحو التعليم الأساسي، وهو نشاط ينبغي تنميته لصالح الجميع من الأطفال إلى المسنين.

- ورأت جميع المنظمات غير الحكومية أن إحدى المهام الأساسية للمنظمة تتمثل في الإفادة من خبرات المنظمات غير الحكومية في مجال العمل على مستوى القاعدة الشعبية.

(ب) البرنامج الرئيسي الثاني

- رأت عدة منظمات غير حكومية أنه في إطار الأولوية الرئيسية ينبغي إعادة توجيه جانب هام من أنشطة البرنامج الرئيسي الثاني نحو الأنشطة التي تعود بالنفع على **أشد الفئات ضعفاً**، مع كفالة نشر المعارف العلمية الأساسية من أجل تحسين حياة تلك الفئات عن طريق مبادراتها الخاصة: وهي تشمل المبادرات التي تتخذ في مجال بناء المنازل الزهيدة التكلفة، وتنقية المياه، وتحسين الصحة البيئية، وإعادة زراعة الغابات، والحماية من الكوارث الطبيعية، وبث معلومات مبكرة عن قرب هطول الأمطار الموسمية وبدء فترات

الجفاف، الخ.. وينبغي أن يشمل هذا أيضا جهوداً كبيرة من أجل إحياء المعارف التقليدية وتنميتها جنباً إلى جنب مع استخدام التكنولوجيا الجديدة.

(جـ) البرنامج الرئيسي الثالث

- أوصت بعض المنظمات غير الحكومية بوجوب توسيع نطاق "تحسين أمن البشر..." بحيث يشمل "تحسين إدارة شؤون **البيئة الاجتماعية** وليس مجرد "البيئة والتغيرات الاجتماعية".

- ورأت منظمات غير حكومية أخرى أنه ينبغي تحقيق تقدم إضافي في البرنامج من أجل إيجاد حلول جذرية لآثار **التحولات الاجتماعية** السريعة، بغية كفالة أن تكون العولمة موجهة نحو التنمية الاجتماعية المستديمة.

- وكانت دراسة موضوع أمن البشر من الشواغل التي تكرر الإعراب عنها، وذلك من حيث اتصاله بموضوع **الهجرات والسكان الوافدين**.

(د) البرنامج الرئيسي الرابع

- أوصت كثير من المنظمات غير الحكومية بتعزيز التنوع الثقافي والتعددية الثقافية عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتعاون فيما بين المناطق.

- وأوصت عدة منظمات غير حكومية بأن توجّه اليونسكو قدراً أكبر من الاهتمام إلى أبعاد التنوع الثقافي والتعددية الثقافية التي لم تحظ بقدر كاف من الدراسة، ومنها البعد الخاص بالتنوع اللغوي والحوار بين الأديان.

(هـ) البرنامج الرئيسي الخامس

- أكدت عدة منظمات غير حكومية على الحاجة إلى **تنمية بناء القدرات** من أجل زيادة المشاركة في مجتمع المعلومات.

- أوصت الإجابات بإيلاء مزيد من الاهتمام للأبعاد الثقافية والاجتماعية لحرية الصحافة وشفافية المعلومات، وكذلك لجودة المعلومات المنقولة.

١٧- وفيما يتعلق بسائر الأولويات، طلبت المنظمات غير الحكومية بوجه عام، الإبقاء على الأولويات الأخرى دون تغيير، لنفس الأسباب التي أبديت بالنسبة للأولويات الرئيسية. بيد أن عدة منظمات غير حكومية اقترحت إدخال تغييرات على الصياغة أو على مواطن التأكيد، أو بخصوص مجالات إضافية كثيراً ما تكون مناظرة لمجالات تخصصها:

(أ) *البرنامج الرئيسي الأول* (التعليم من أجل ثقافة السلام، تعليم العلوم والتكنولوجيا، التعليم التقني والمهني والتعليم العالي):

- تعديل "التعليم من أجل ثقافة السلام" لكي يصبح "تعليم حقوق الإنسان والتربية المدنية ودراسات السلام"، بما في ذلك تدريس تاريخ مختلف الثقافات والمجتمعات بروح السلام والتسامح ومراجعة المواد التعليمية لتنقيتها من مختلف أنواع التمييز المؤدي إلى العنصرية ورهاب الأجانب.

- تعليم القراءة والكتابة للجميع (بما في ذلك تعليم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة، وتعلم المهارات الأساسية في مجال المعلومات والتعلُّم مدى الحياة).

- تعليم الأطفال الذين في مرحلة الطفولة المبكرة.

- التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي.

- تركيز الأنشطة على المناطق الحضرية والريفية المحرومة.

- تنمية التعليم الجيد عن طريق تدريب المعلمين.

- التعليم من أجل التنمية المستديمة.

- المساواة بين الجنسين في مجال التعليم.

- التعليم الثانوي.

- التعدد اللغوي.

(ب) *البرنامج الرئيسي الثاني* (بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، وتحسين الأساس العلمي لحماية البيئة والاستعمال المستديم للموارد الطبيعية؛ وتعزيز التنمية المستديمة في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة):

- تدعيم الأساس العلمي لحماية البيئة والاستعمال المستديم للموارد الطبيعية لصالح الفئات الفقيرة من السكان التي تعدّ من أولى ضحايا تدهور البيئة والتي تستطيع أن تلعب دوراً رئيسيا في الحفاظ عليها.

- التوعية في مجال المياه.

- العلوم الأساسية وخاصة علوم الحياة.

(جـ) *البرنامج الرئيسي الثالث* (حقوق الإنسان؛ التحولات الاجتماعية والأنشطة المستقبلية):

- أخلاقيات البيولوجيا.
- تعزيز حقوق الإنسان والسلام والمبادئ الديمقراطية (وخاصة في إطار العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف) بمشاركة إيجابية من جانب المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك حقوق الطفل والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء).
- متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وأشكال التعصب المرتبطة بها.
- استعراض دائم مشترك بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية، لمختلف مستويات العمل في مجالات حقوق الإنسان، وصكوك حقوق الإنسان، ومتابعة المؤتمرات المتصلة بهذه الموضوعات (مونتريال، فيينا).
- البعد الأخلاقي للتنمية (أخلاقيات العلوم، وأخلاقيات البيولوجيا، والمضمون الاجتماعي لاستراتيجيات التنمية) وتحليل التحولات الاجتماعية من أجل وضع استراتيجية أفضل للقضاء على الفقر، بما في ذلك التحضير لاستعراض النتائج المحرزة بعد عشر سنوات من مؤتمر كوبنهاغن (كوبنهاغن +١٠).
- إيلاء أولوية محددة لعالم الريف وللدراسات المتعلقة بالتفاعلات بين المناطق الريفية والحضرية.
- تشجيع الحكم الديمقراطي من أجل تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.
- العنف الحضري (الوقاية والعلاج).

(د) *البرنامج الرئيسي الرابع* (تعزيز النشاط التقنيني في مجال الثقافة وتدعيم الروابط بين الثقافة والتنمية):

- الحوار بين الثقافات والحضارات/الثقافة، الحوار، التوفيق والسلام/الحوار بين الثقافات.
- تعزيز الفنون والحرف اليدوية (وبوجه خاص زيادة فهم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في قطاع الحرف اليدوية ومساعدة الحرفيين على استخدامها).
- السياحة الثقافية
- تطبيق أفضل المعارف العلمية من أجل الحفاظ على التراث الثقافي وصونه، بما في ذلك المواد الرقمية.
- إيلاء مزيد من الاهتمام للتعريف الواسع للثقافة الذي صدر عن مؤتمر مونديا كولت، وذلك في إطار الجهود المبذولة من أجل التنمية والقضاء على الفقر.

- دراسة لغات الأقليات والتراث الثقافي.

- تعزيز النشاط التقنيني المتعلق بوضع الفنان والمسائل المتعلقة بذلك الموضوع (تمويل الفنون، دعم الإبداع، التعليم والتدريب الفني، الفن والتكنولوجيات الجديدة، ظروف العمل الخاصة بالفنانين والمبدعين، الخ.).

- الجوانب الثقافية للتخطيط الحضري.

(هـ) *البرنامج الرئيسي الخامس* (تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة والمساعدة على دعم القدرات في مجال الاتصال):

- حرية المعلومات، بوصفها مسألة ذات أولوية، من أجل تمكين جميع الناس من ممارسة حقهم الأساسي في إنتاج المعلومات والحصول عليها، وفي التعبير عن آرائهم علنا؛ وتنمية المحطات الإذاعية والتلفزيونية العامة.

- تعزيز حرية النشر.

- الأنشطة المتعلقة بتعزيز واستخدام لغات متعددة والانتفاع على الصعيد العالمي بالمجال السيبرني مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق المؤلفين والمبدعين (وحملات التوعية بحقوق المؤلف، وبالأنشطة المتعلقة بحرية تداول الكتب طبقا لاتفاق فلورنسا العائد إلى اليونسكو).

- التعليم في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، مع إيلاء الاهتمام للاعتبارات الأخلاقية بالنسبة لموفري فرص هذا التعليم والمستفيدين منه.

- تقديم الدعم للغات الأقل انتشاراً ولترجمة هذه اللغات، وخاصة في مجال نَظْم الشعر والكتابة الأدبية.

- تنظيم حلقات تدريبية بشأن النشر في مجال الاقتصادات النامية.

- تنمية نظم للمحفوظات المتعلقة بالذاكرة الرقمية.

- تعزيز نهج الجمع بين التخصصات في المجالات المشتركة بين الاتصال/المعلومات والتربية، والعلوم، والصحة، وصون التراث.

- التثقيف في مجال وسائل الاتصال، بما في ذلك الاهتمامات الأخلاقية.

- تقليل العنف الذي يعرض على الشاشات، وتقديم الدعم إلى المبادرات الرامية إلى تعزيز الأبعاد التربوية والثقافية في وسائل الإعلام، وعلى الأخص عن طريق تقديم الدعم للثقافات المحلية، وحقوق الإنسان، والتربية المدنية والتثقيف في مجال السلام.

- التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

- زيادة الوسائل المتاحة لبدتا ولبرنامج "المعلومات للجميع".

١٨- وبوجه أعم، كانت هناك عدة اقتراحات متعلقة بعدد آخر من قضايا البرنامج:

- وتتعلق بعض الاقتراحات **بالفئات المستهدفة** بأنشطة اليونسكو. فقد أوصت عدة منظمات غير حكومية بأن تقوم اليونسكو بدعم وتشجيع الأنشطة المتعلقة بالأطفال وبحقوق الطفل. وأيّد كثير منها دمج قضايا المرأة في جميع مراحل البرنامج، ولكنها رأت أن هذه القضايا لم تترجم بما فيه الكفاية إلى أنشطة عملية ملموسة. وأعرب كثير من هذه المنظمات عن أسفه لأن موضوع الشباب لم يعد مدرجاً في البرنامج. وأشارت إحداها إلى أهمية الخدمة الطوعية الدولية. وأكدت جميع المنظمات تقريبا على الحاجة الملحة إلى وصول أنشطة اليونسكو إلى أشد فئات السكان فقراً وعوزاً.

- وتتعلق عدة مقترحات، بتنمية **برامج/أنشطة جامعة بين التخصصات** مثل وضع برنامج جامع بين التخصصات بشأن المكتبات (المجتمعية، والجامعية، والمدرسية، والحكومية) وتنمية قطاعات المعلومات، من أجل نشر المعلومات لصالح أوسع دائرة ممكنة من المستمعين والمشاهدين، والإسهام في أنشطة التعليم والتعلم مدى الحياة والاضطلاع بدور ثقافي رئيسي؛ على أن يكون أحد هذه الأنشطة في مجال اللغات، المرتبط حتما بالثقافة، والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتصال والتعليم (بوصفه من الأنشطة النافعة في تعليم القراءة والكتابة باللغة الأولى).

خامسا – الأنشطة المشتركة بين التخصصات

١٩- توافق المنظمات غير الحكومية بشكل عام على ضرورة تعزيز **الأنشطة المشتركة بين التخصصات** وزيادة الموارد المخصصة للمشروعات "المتعددة التخصصات"، مع استغلال التآزر القائم بين القطاعات الخمسة للمنظمة استناداً إلى نهج متكامل ومشترك بين التخصصات.

٢٠- وترى المنظمات غير الحكومية أن الموضوعين المستعرضين ينعكسان بقدر كاف من الوضوح في الأنشطة المقررة في الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة. وترى منظمات غير حكومية عديدة أن اعتماد الموضوعين المستعرضين يشكل خطوة رئيسية إلى الأمام. وهي توصي أيضاً بإدراج هذين الموضوعين/الاستراتيجيين بشكل فعلي في برامج المنظمة، ولا سيما من خلال (أ) التنسيق المناسب على المستويات العليا، (ب) التقييم المتأني للمشروعات، مع إيلاء الاهتمام لمسائل من بينها الأنشطة المتعددة التخصصات، والشراكات مع الجماعات السكانية المعنية بشكل مباشر، واحترام كرامة البشر على قدم المساواة، ومراعاة البعد الثقافي لمكافحة الفقر، وإشراك المنظمات غير الحكومية في صياغة أنشطة اليونسكو وتنفيذها وتقييمها، (جـ) توضيح مكانة المشروعات المستعرضة في إطار البرامج الرئيسية بروح من المشاركة الحقة بين التخصصات، (د) (بالنسبة لبعض المنظمات غير الحكومية) خفض عدد المشروعات عالية الجودة/عميقة التأثير، بغية تأمين قدر أعظم من التأثير والوضوح، (هـ) إقامة المزيد من الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما من خلال عقد شراكات واضحة المعالم في تنفيذ بعض المشروعات المتعلقة بالقضاء على الفقر.

٢١- وبشكل عام، تؤيد المنظمات غير الحكومية الاستمرار في تضمين الوثيقة ٣٢م/٥ مشروعات متعلقة بالموضوعين المستعرضين، وتحبذ عموماً إعادة تخصيص مبلغ محدد للمشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين. غير أنها تطالب بزيادة مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية فيها.

٢٢- وفيما يتعلق بالمهام والتحديات الجديدة المقبلة، توصي معظم المنظمات غير الحكومية بمواصلة إعطاء الأولوية إلى التربية بوصفها حجر الزاوية في التنمية الاجتماعية المنصفة والمتوازنة، وباعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. وفي مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومجتمع المعلومات، تعتقد هذه المنظمات أيضاً وبشكل عام أنه ينبغي لليونسكو أن تركز على نصرة قضية المعانين من الثغرة الرقمية، وعلى الاحتياجات الرقمية للفئات المحرومة والمستبعدة.

٢٣- وفيما يخص المسائل الجديدة التي يمكن التفكير في تناولها أو تعزيزها، والتي تتمتع اليونسكو فيها بميزة نسبية في إطار العمل المتعدد الأطراف، ويمكنها أن تضطلع فها بدور بنّاء، تشير المنظمات غير الحكومية إلى المجالات التالية: التربية من أجل السلام، ودور المعلمين بوصفهم محركاً رئيسياً للتغيير في مجال التعليم؛ وضرورة تزويد المعلمين بموارد ومرتبات كافية وبتدريب متواصل؛ ونقل طرق التدريس وتقنيات تقييم التلاميذ؛ وتوفير تكنولوجيات المعلومات والاتصال للشعوب المحرومة (تأمين نشر المعلومات وصونها وجودتها وملاءمتها)؛ ودور الأسرة في التربية والتأهيل الاجتماعي ونقل القيم (السنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤)؛ والحق في وقت الفراغ (الحق في الاستراحة، وأيام العطل، والإجازات المأجورة، والاستجمام، والحق في المشاركة الثقافية، الخ.)؛ وتدهور مرافق المدن والبلديات في معظم البلدان النامية (بما في ذلك إدارة المرافق البلدية).

٢٤- ولا توصي المنظمات غير الحكومية بالتخلي عن أي من الأنشطة أو المسائل/الموضوعات. ولكنها تعتقد أن جميع مشروعات اليونسكو ينبغي أن تخضع للدراسة والتقييم على ضوء أبعد مدى وأوسع نطاق لتأثيرها وأكثر الأساليب ملاءمة لتنفيذها سعياً إلى بلوغ الأهداف المنشودة منها.

سادسا – القضايا التي ينبغي تعميم مراعاتها

٢٥- توافق معظم المنظمات غير الحكومية على أن الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة تناولت بشكل جيد **القضايا التي ينبغي تعميم مراعاتها** (أي المرأة والشباب وأقل البلدان نمواً وافريقيا) إلى جانب ثقافة السلام. غير أن العديد من المنظمات غير الحكومية ترى أن قضايا المرأة لم تعالج وتنعكس بقدر كاف في بعض أجزاء البرنامج (في مجال الثقافة، والإعلام، وقضايا حقوق المرأة)، وأن قضايا الشباب لم تحظ إلا باهتمام طفيف في البرنامج. وتشير بعض المنظمات الأخرى إلى أهمية ثقافة السلام وإلى الاحتياجات الهائلة لافريقيا. كما توصي باعتماد نهج تدريجي في دورة صياغة المشروعات ونظام رصد لقياس مدى تحقيق المخرجات.

٢٦- وتؤيد المنظمات غير الحكومية بشكل عام اعتماد نهج التعميم في اليونسكو، شريطة ألا ينال من إنجاز الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للمنظمة، أو يسفر عن إلغاء أقسام خاصة أو ميزانيات معينة متعلقة بالقضايا المختارة، أو يحد من فعالية الأنشطة. وتوصي تلك المنظمات بإبراز القضايا التي ينبغي تعميم مراعاتها بالقدر الكافي عند مستوى النتائج المتوقعة والعناوين الرئيسية لوثيقة البرنامج. وتفضل المنظمات غير الحكومية عموماً إبقاء قائمة القضايا التي ينبغي تعميم مراعاتها على حالها، وعدم إثقالها.

سابعا – الاستراتيجيات الإقليمية وتسلسل مراحل عملية البرمجة

٢٧– تعرب المنظمات غير الحكومية بشكل عام عن ارتياحها للتسلسل الراهن لمراحل عملية البرمجة، بدءاً بعقد المشاورات الإقليمية، ومن ثم إعداد واعتماد الوثيقة العامة م/٥ على ضوء هذه المشاورات، وأخيراً إعداد الصيغة النهائية وخطط العمل لتنفيذ البرنامج. غير أنها ترى أن الإجراءات الراهنة قد تستغرق وقتاً طويلا وتتسم بالتعقيد، وأنه يمكن اختصارها. ويطالب عدد ساحق من المنظمات، ولا سيما المنظمات الدولية غير الحكومية، بأن تشترك اشتراكاً فعلياً في عملية المشاورات إذ تعتقد أن هذه المشاركة تمهد السبيل إلى إقامة تفاعل أفضل بين اليونسكو والمنظمات غير الحكومية، وبين المنظمات غير الحكومية واللجان الوطنية، وإلى زيادة كفاءة البرمجة للأنشطة التي تنفذ على الصعيد الميداني.

٢٨– وترحب المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بحضور واسع في الميدان بعملية التخطيط الإقليمي وتوصي بأن تضطلع اليونسكو بعدد أكبر من الأنشطة المشتركة مع فروع هذه المنظمات، ولا سيما في مجالات مثل مكافحة الفقر المدقع، وبرامج محو الأمية، والحوار بين الثقافات، والتنمية المستديمة، وحقوق الإنسان، وغير ذلك.

ثامنا – تطبيق اللامركزية

٢٩– تبدي معظم المنظمات غير الحكومية اهتمامها بتطبيق اللامركزية وتعتبر أن النسب المقررة في الوثيقة ٣١م/٥ لتطبيقها على اعتمادات البرنامج كافية. غير أنها لا ترى جدوى تذكر في تحديد نسب ثابتة لتطبيق اللامركزية إذ ينبغي أن يتوقف تحديد النسب الدنيا لتطبيق اللامركزية دائماً على طبيعة النشاط المعتزم وقدرات الموظفين في كل من المكاتب اللامركزية، واستناداً إلى المراقبة الحازمة على مستوى المساءلة وتقييم النجاح في تحقيق النتائج المنشودة. وتميل بعض المنظمات غير الحكومية إلى تحبيذ معدل تتراوح نسبته بين ٣٠ في المائة و ٦٠ في المائة. كما تعرب عدة منظمات غير حكومية عن قلقها إزاء ما قد تسفر عنه عملية تطبيق اللامركزية من إضعاف لقدرة اليونسكو على الوفاء برسالتها الدولية والعالمية، ولا سيما باعتبارها مختبراً للأفكار وهيئة لإقرار المعايير ومركزاً لتبادل المعلومات. وتوصي هذه المنظمات أيضا بحفز المزيد من التفاعل بين المنظمات غير الحكومية (ولا سيما المنظمات الدولية غير الحكومية) والمكاتب الميدانية.

٣٠– ويحظى تنفيذ سياسة اللامركزية الجديدة مع المكاتب الجامعة (والوطنية) بالترحيب العام. وفيما يخص تعيين الموظفين وتحديد الاعتمادات المالية لأنشطة البرنامج التي تضطلع بها المكاتب الجامعة والوطنية والإقليمية، ترى المنظمات غير الحكومية أن تطبيق اللامركزية على الاعتمادات (ولا سيما اعتمادات برنامج المساهمة) لا يزال غير مرض بالنسبة لها. كما ترغب في زيادة المشروعات الميدانية التي تتميز بتأثيرها القوي وأثرها المضاعف، وذلك عن طريق تنمية شراكات عمل مع منظمات غير حكومية محلية مختصة أو مع وحدات إقليمية تابعة للمنظمات الدولية غير الحكومية. وتقترح عدة منظمات غير حكومية إشراكها في إعداد خطط العمل الوطنية الخاصة بالتعليم للجميع.

تاسعا – الموارد الخارجة عن الميزانية

٣١- تشجع المنظمات غير الحكومية التمويل من خارج الميزانية وإن كانت ترى أن تلك الأموال ينبغي دمجها بصورة مباشرة في إطار البرامج الرئيسية المعنية بصرف النظر عن مصدر التمويل. وتوصي أيضاً بأن تزيد اليونسكو تأييدها للأنشطة غير المستهدفة للربح، ولا سيما في حالات الطوارئ وفي مجال البيئة.

٣٢- وتحظى فكرة إعداد خريطة سياقية للأنشطة بالترحيب العام وإن اختلفت آراء المنظمات غير الحكومية حول مستوى إعداد هذه الخريطة. بيد أن معظمها يرى أن الخريطة السياقية ينبغي أن تعد على مستوى البرنامج أو البرنامج الفرعي، وأن تدرج ضمن الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية.

عاشراً – دور اللجان الوطنية

٣٣- ترحب المنظمات غير الحكومية عموماً بتوثيق تفاعلها مع اللجان الوطنية، وتعتقد بضرورة تعزيز الاجتماعات وتبادل المعلومات والسياسات العامة. وهي ترى أن على مقر اليونسكو أن يشجع إقامة العلاقات بين اللجان الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بغية التوصل إلى مستوى مرض من التفاعل. وتعتبر بعض المنظمات أن اللجان الوطنية لا تشرك المنظمات غير الحكومية في أنشطتها بالَقدر الكافي في بعض الأحيان. وتقترح عدة منظمات غير حكومية إجراء عمليات تقييم خارجي لجدوى اللجان الوطنية.

حادي عشر – بنية الوثيقة ٣٢م/٥ وأسلوب عرضها

٣٤- تقر المنظمات غير الحكومية بالإجماع أسلوب عرض الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة وصياغتها، ولا سيما النتائج المتوقعة على مستوى محاور العمل الرئيسية. وهي توصي بتطوير هذا النهج مع تضمينه، حيثما أمكن ذلك، أهدافاً أكثر تفصيلاً وقابلية للقياس. وتؤيد المنظمات، عندما يكون ذلك ممكناً وضرورياً، تحديد وعرض المشروعات الطليعية على نحو أكثر وضوحاً في الوثيقة ٣٢م/٥. وبشكل عام، ترى المنظمات غير الحكومية أن الوثيقة ٣١م/٥، على الرغم من فائدتها ووضوحها البالغيْن، يمكن تحسينها لتصبح أيسر استخداماً من جانب القارئ، وأصغر حجماً، مما يتيح نشر ما بها من أفكار بسهولة أكبر.

ثاني عشر – مسائل أخرى

٣٥- فيما يتعلق بالتعديلات الممكنة على مستوى البرمجة المتوسطة الأجل، تعلق المنظمات غير الحكومية أهمية بالغة على استجابة اليونسكو لمقتضيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. فهي ترى أن على اليونسكو أن تمعن النظر في نهوجها الخاصة بالتربية من أجل التسامح وتعزيز التعددية الثقافية، وأن تستعرض مظاهر التحيز والأفكار المقولبة في المجالين الثقافي والديني. كما ينبغي لها أن تشجع الحوار بين الثقافات بما فيه الحوار بين الديانات. وتعتقد منظمة غير حكومية أنه ينبغي لليونسكو أن تدعم الوسائل الكفيلة بالترويج للقيم المشتركة على الصعيد العالمي (في إطار الهدف الاستراتيجي ٢) وبتشجيع الحوار فيما بين الثقافات والحضارات (في إطار الهدف الاستراتيجي ٨).

٣٦- وفيما يخص نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر) ومراقبة البرنامج، تطلب معظم المنظمات غير الحكومية (ولا سيما المنظمات الدولية غير الحكومية) الانتفاع بالمعلومات المتوفرة. وهي راضية بشكل عام عن أعمال التقييم، وتوصي باعتماد نظم رصد في الوقت الحقيقي. كما توصي عدة منظمات غير حكومية بأن يرد ذكر عمليات التقييم في الوثيقة ٣٢م/٥، بحيث يتسنى توضيح الصلة بين الأنشطة السابقة وبين الاستراتيجيات والأهداف المقبلة. وتطلب بعض المنظمات وضع مؤشرات لقياس الأداء.

٣٧- وتقر المنظمات غير الحكومية بأهمية المهام التي تضطلع بها اليونسكو كما حددتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وتوصي بزيادة التفاعل مع المنظمات غير الحكومية فيما يخص جميع هذه المهام.

٣٨- وتوصي المنظمات غير الحكومية في ردودها بتعزيز التعاون والأنشطة المشتركة مستقبلاً بين الوكالات المنتمية إلى منظومة الأمم المتحدة، مع تلافي ازدواج العمل مع الوكالات الأخرى، وبإقامة الشراكات والتحالفات وغير ذلك من آليات التعاون مع سائر المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الملحق

المنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمؤسسات والهيئات المشابهة التي ردت على المشاورة بشأن إعداد مشروع البرنامج والميزانية لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)

المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية – WMO

المنظمات الدولية الحكومية

المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها – ICCROM

المنظمات الدولية غير الحكومية

الرابطة الكاثوليكية الدولية لخدمات الشبيبة النسائية – ACISJF
الرابطة الفرنكوفونية للصداقة والاتصال – AFAL
الرابطة الخيرية الدولية – AIC
الحركة الدولية لإغاثة المنكوبين والمعوزين – العالم الرابع – ATD
الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون وللآداب – AESAL
اتحاد الجامعات العربية – AARU
المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة – BICE
بناي بريث (مجلس بناي بريث الدولي)
كاريتاس انترناشيونااليس
هيئة تنسيق العمل التطوعي العالمي – CCIVS
المكتب الدولي للتربية الكاثوليكية – CIEO
المجلس الدولي للنساء – CIF
المجلس الدولي لمنظمات مهرجانات الفلكلور والفنون التقليدية – CIOFF
المجلس الدولي لهيئات الإذاعة والتلفزيون الناطقة بالفرنسية – CIRTEF
رابطة جامعات حوض البحر المتوسط – CMU/CUM
بعثة داكا أحسانية
الاتحاد الدولي لرابطات المسنين – FIAPA
الاتحاد الدولي لتثقيف الآباء – FIEP
الاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليكيين – FIMARC
الاتحاد الدولي لمحفوظات الأفلام – FIAF
الاتحاد العالمي لرابطات مدرسي اللغات الحية – FIPLV
الاتحاد العالمي لأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها – FMACU
رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية – IADL
الرابطة الدولية للجامعات – IAU

الرابطة الدولية لرؤساء الجامعات – IAUP
منظمة البكالوريا الدولية – IBO
المجلس الدولي للمحفوظات – ICA
المجلس الدولي للوسائط التعليمية – ICEM
المجلس الدولي للهندسة والتكنولوجيا – ICET
المجلس الدولي للنساء اليهوديات – ICJW
المجلس الدولي للتربية البدنية وعلوم الرياضة – ICSSPE
المجلس الدولي للموسيقى التقليدية – ICTM
المجلس الدولي لفن الرقص – IDC
الاتحاد الدولي للجامعات الكاثوليكية – IFCU
الاتحاد الدولي للإسكان وتخطيط المدن والأقاليم – IFHP
الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات – IFLA
الاتحاد الدولي للخريجات الجامعيات – IFUW
الرابطة الدولية لأندية الليونز
رابطة الناشرين الدولية – IPA
الجمعية الدولية لمهندسي التخطيط الحضري والعمراني – ISOCARP
المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية – ISSC
باكس رومانا (السلم المسيحي) (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية) – Pax Romana – ICMICA
المنظمة العالمية لقدامى طلبة وطالبات التعليم الكاثوليكي – OMAAEEC
المنظمة العالمية للتعليم قبل المدرسي – OMEP
باكس كريستي انترناشيونال – الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام – Pax Christi
نادي القلم الدولي – PEN
رابطة سوروبتيميست الدولية
الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية – UMOFC
الرابطة الكاثوليكية العالمية للاتصال – SIGNIS – UNDA
اتحاد المدن الافريقية – UVA
الرابطة العالمية للمرشدات والكشافة النسائية – WAGGGS
مجلس الحرف العالمي – WCC
المؤتمر العالمي للديانات والسلام – WCRP
الاتحاد العالمي لنقابات المعلمين – WCT
اتحاد النقابات العالمي – WFTU
العصبة النسائية الدولية للسلم والحرية – WILPF
الرابطة العالمية لأوقات الفراغ والترويح – WL
المنظمة العالمية للحركة الكشفية – WOSM

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والستون بعد المائة

165 EX/5, Part II
١٦٥م ت/٥، الجزء الثاني
باريس، ٢٠٠٢/٩/٣
الأصل: انجليزي

البند **٤,١** من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية للمدير العام بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)

الجزء الثاني

مقترحات المدير العام

الملخص

يعرض الجزء الثاني من هذه الوثيقة ١٦٥م ت/٥ المقترحات الأولية للمدير العام بشأن البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أي المرحلة الثانية من الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣١م/٤).

ويتضمن هذا الجزء الثاني ثلاثة أقسام هي:

- إطار البرمجة؛
- مجالات العمل ذات الأولوية؛
- الاعتبارات الخاصة بالحد الأقصى الممكن لميزانية عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

أولا – إطار البرمجة

١ – تحدد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤ المعتمدة) رسالة اليونسكو ومحاور تركيزها (الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩)، ووظائفها (الفقرة ٣٠) ومجموعة من العناصر الخاصة بالبرمجة (الفقرات من ٣١ إلى ٣٧). ثم تنتقل إلى تحديد اثني عشر هدفاً استراتيجياً، وموضوعين مستعرضين مع الأهداف الاستراتيجية الخاصة بهما. ولدى إعداد وثيقة البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة) في صيغتها النهائية، بُذلت بناء على طلب المؤتمر العام، جهود خاصة لربط ما يرد فيها مع ما يرد في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة. وسيجري لدى إعداد الوثيقة ٣٢م/٥، الحرص على مواصلة وتحسين عملية ربط الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة ومساهمات مختلف الجهات المعنية، بوثائق البرنامج والميزانية، مع إيراد إحالات مرجعية إلى الاستراتيجيات الإقليمية التي أعدت للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧. وقد تتأثر عملية إعداد الوثيقة ٣٢م/٥ أيضا بالقرارات التي قد يتخذها المؤتمر العام بشأن تطويع أو تنقيح الوثيقة ٣١م/٤ في سياق عملية تطويرها. وسيعمل المدير العام على القيام بشكل أفضل بتحديد مدى إسهام مختلف الاستراتيجيات والأنشطة في مواجهة التحديات الأخرى المشتركة بين القطاعات والشاملة، كالتحديات المتعلقة بالقضايا الأخلاقية، وبحقوق الإنسان، والتعليم للجميع، والتنمية المستديمة، والتنوع الثقافي، والحوار بين الحضارات. كما يعتزم المدير العام، بالإضافة إلى ذلك، أن يحدد في الوثيقة ٣٢م/٥ روابط واضحة مع الأهداف الإنمائية للألفية. وسينظر في إمكانية تضمين الوثيقة ٣٢م/٥ جداول لبيان مدى استجابة الأنشطة المنفذة فعلا أو المزمع تنفيذها في الفترة المشمولة بالوثيقة ٣١م/٥ والأنشطة المقترحة في الوثيقة ٣٢م/٥، لمختلف الأهداف الاستراتيجية الواردة في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة.

٢ – وسيتم الإبقاء على العناصر الرئيسية للبرمجة والمذكورة في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة، بغية تطبيقها لدى إعداد الوثيقة ٣٢م/٥ أيضا، وهذه العناصر هي:

- التركيز وتحديد الأولويات والتوجه نحو تحقيق النتائج
- المرونة
- الامتياز والتجديد، بما في ذلك مواصلة السياسات القائمة على الشواهد
- العمل الجامع للتخصصات والمشترك بين فروع علمية متعددة
- اللامركزية
- التعاون من خلال الشراكات والتحالفات والروابط الأخرى، بما في ذلك مع سائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة.

ألف – تركيز البرنامج

٣ – استناداً إلى الإنجازات السابقة في مجال إصلاح البرمجة، فإن المدير العام عازم على مواصلة النهج المتبع مع زيادة التركيز وزيادة تحديد الأولويات في برنامج المنظمة، من أجل تعزيز تأثير الأنشطة وتأمين أكبر قدر من الإمكانات لتحقيق النتائج المنشودة وذلك في سياق نهج معزَّز للعمل القائم على تحقيق النتائج. ويقترح لهذا الغرض الحفاظ على النهج والبنية المتّبعين في الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة، أي أنه سيتم تحديد أولوية رئيسية واحدة وعدد محدود من الأولويات الأخرى لكل برنامج رئيسي من البرامج الرئيسية الخمسة. وسيتيح ذلك تحسين تنظيم وتركيز أنشطة المنظمة كما سيحول دون تشتيت الجهود. وبالفعل،

فإن **تركيز البرنامج وتدعيم التواجد الفعلي في الميدان سيمثلان المحورين الرئيسيين لعملية الإصلاح في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٥.**

٤ - وستُستبقى مبدئياً الأولويات الرئيسية التي اختيرت للوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة. غير أنه يقترح إجراء بعض التعديلات في صياغة الأولويات الرئيسية الخاصة بالبرنامجين الرئيسيين الرابع والخامس، أي الثقافة، والاتصال والمعلومات، من أجل زيادة وضوحها وتركيزها. وعليه، فمن المقترح أن تكون الأولويات الرئيسية كالآتي:

البرنامج الرئيسي الأول: التعليم للجميع ومتابعة منتدى داكار العالمي للتربية

البرنامج الرئيسي الثاني: المياه والنظم الإيكولوجية

البرنامج الرئيسي الثالث: أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا

البرنامج الرئيسي الرابع: تشجيع التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات

البرنامج الرئيسي الخامس: تشجيع الانتفاع المنصف بالمعلومات والمعارف لخدمة أغراض التنمية

٥ - وقد خصصت لمجالات العمل الرئيسية هذه، في الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة، اعتمادات زادت عما خُصص لها في السابق (أي في الوثيقة ٣٠م/٥) بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة، وذلك عن طريق عملية إعادة توزيع داخلية للموارد المالية المتاحة. ويرى المدير العام أنه ينبغي بالنسبة للوثيقة ٣٢م/٥ - مع الإبقاء على المبلغ الإجمالي لميزانية البرنامج الرئيسي المعني على ما هو عليه - أن يجري فقط تعزيز بعض المجالات المحددة للغاية والواضحة تماماً ضمن كل أولوية رئيسية (أي زيادة الاعتمادات المقررة لها في الوثيقة ٣١م/٥)، وليس تعزيز الأولوية الرئيسية بكاملها. وسيتيح هذا النهج المنشود القائم على "التركيز ضمن التركيز" تجنب الاستغناء المحتمل عن عدد كبير من الأنشطة الهامة الأخرى.

٦ - أما فيما يتعلق "بالأولويات الأخرى"، فإن الاقتراحات الواردة بشأنها أدناه تختلف إلى حد ما عما كانت عليه في الوثيقة ٣١م/٥. فالغرض منها هو أن تنظم وأن تركّز العمل في إطار كل من البرامج الرئيسية وأن تتيح الربط مع الأهداف الاستراتيجية المبينة في الوثيقة ٣١م/٤. فما يريده المدير العام هو أن تصاغ الوثيقة ٣٢م/٥ - على مستويي الاستثمار المالي والبشري - على نحو أوضح بكثير مما هو عليه الأمر في الوثيقة ٣١م/٥، أي حول ثلاث ركائز هي: الأولويات الرئيسية، والمجالات التي ينبغي تعزيزها ضمن الأولويات الرئيسية بزيادة مخصصاتها المالية، والأولويات الأخرى.

٧ - وفي هذا السياق، ينبغي ملاحظة أن المدير العام سيحرص على أن يتم في الوثيقة ٣٢م/٥ تحديد وإبراز إسهام كل من معاهد اليونسكو ومراكزها (من الفئتين ١ و ٢) في محاور العمل الرئيسية ذات الصلة. وسيساعد ذلك على استغلال طاقات وكفاءات كل معهد/مركز إلى أقصى حد ممكن وتأمين تكامل العمل واتساقه. وبالتالي، فسيُطلب من كل معهد ومركز أن يسهم على نحو كامل في تنفيذ البرنامج على مختلف المستويات، وفقاً لاختصاصاته وعلى أساس النهوج القائمة على تحقيق النتائج (انظر أيضا الفقرة ٨ من الوثيقة ١٦٥م ت/٢٠). أما فيما يتعلق بالربط المزمع بين تخصيص الاعتمادات المالية للمعاهد والمراكز

المدرجة في الفئة ١ وبين ما تحققه من نتائج محددة متفق عليها وتنسجم مع أهداف وأولويات برنامج اليونسكو، فلن يمكن إجراء عمليات كاملة ووجيهة للتقييم الخارجي لجميع المعاهد والمراكز في الوقت المناسب قبل استكمال مشروع الوثيقة ٣٢م/٥. ومن ثم، فإن مبدأ ربط الاعتمادات بنتائج عمليات تقييم الأداء لا يمكن تطبيقه إلا اعتباراً من الوثيقة ٣٣م/٥ (انظر أيضا الفقرة ١٠ من الوثيقة ١٦٥م ت/٢٠).

٨ – ووفقاً لما يرد في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة (الفقرة ٣٢) والقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس التنفيذي لاحقاً، سيجري العمل بشكل واع ومنتظم من أجل تعميم مراعاة احتياجات النساء والشباب وأقل البلدان نمواً وافريقيا وأهداف ثقافة السلام في كل أنشطة البرنامج، أي أنه سيجري الاضطلاع بصورة آلية بدمج الاستجابة لهذه الاحتياجات، في تصميم وتنفيذ وتقييم جميع البرامج التي يضطلع بها كل قطاع. ومن نفس المنطلق، يقترح المدير العام تضمين الوثيقة ٣٢م/٥ أيضاً ما يكفل تقديم الدعم لأفغانستان، وذلك على النحو المزمع في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة التي تنص في الفقرة ٣٢ منها على ما يلي: "سيجري تحديد عدد قليل من البلدان ... (كي تُتخذ هدفاً) تبذل المنظمة في سبيله جهوداً معززة ومنسقة لفترة زمنية معينة". كما يمكن مراعاة ذلك أيضا أثناء الاستعراض الدوري للاستراتيجية المتوسطة الأجل الذي قد يرغب المؤتمر العام في إجرائه في عام ٢٠٠٣.

٩ – إن إطار البرمجة الوارد في الجزء الثالث من هذه الوثيقة يبيّن بمزيد من التفصيل الأولويات المقترحة لكل من البرامج الرئيسية الخمسة – التربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والثقافة، والاتصال والمعلومات. وهو يرمي إلى تحقيق المزيد من التركيز والاتساق في عمل المنظمة ككل، وإلى ربطه بالأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة، وتحديد النتائج المفيدة المتوقع تحقيقها قبل نهاية عام ٢٠٠٥. وستعمل الأمانة لدى وضع مشروع البرنامج والميزانية، على اتباع نهج البرمجة انطلاقاً من المستوى القاعدي، والمتمثل في تقييم جميع البرامج والأنشطة السابقة والجارية بغية تحديد مدى استمرار ملاءمتها أو إمكانية الاستغناء المحتمل عنها.

باء – الاشتراك بين القطاعات

١٠– بغية تعزيز العمل المشترك بين القطاعات، ولا سيما فيما يخص الموضوعين المستعرضين المذكورين في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة (وهما القضاء على الفقر ولا سيما الفقر المدقع، وإسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعلم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة)، يقترح المدير العام أن يستمر العمل وفقاً للنهج الجديد الذي استهل في الوثيقة ٣١م/٥ المعتمدة، والمتمثل في تحديد قدر معين من موارد البرنامج العادي ليخصص للمشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين، بما في ذلك تخصيص اعتماد محدد للمشروعات التي سيضطلع بها الموظفون الشباب. وسيتم اختيار هذه المشروعات مرة أخرى على أساس عملية تنافسية لتقديم العطاءات على مستوى الأمانة، يشترك فيها موظفو المقر والمكاتب الميدانية، مع إدخال بعض التغييرات في هذا الإجراء بغية مراعاة الدروس المستفادة من الجولة الأولى التي سبقت إعداد الوثيقة ٣١م/٥ ومع تنقيحه من أجل أن يتيح توثيق الروابط مع الأهداف الاستراتيجية واختبار النهوج وطرائق الأداء التجديدية في مختلف المجالات. كما أن بعض المشروعات التي استُهلت في إطار الوثيقة ٣١م/٥ سيتعين مواصلة تنفيذها في إطار الوثيقة ٣٢م/٥، وذلك بناء على نتائج التقييم الذي سيقوم به فريق مساعدي المدير العام.

١١- وفيما عدا المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين، يعتزم المدير العام أن يبرز في الوثيقة ٣٢م/٥ أيضاً أنواعاً أخرى من الأنشطة المشتركة بين القطاعات بغية تعزيز النتائج وزيادة وضوحها. وسيكون هذا هو الحال بوجه خاص بالنسبة لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، سيستعان أيضاً بمزيد من الانتظام بإمكانيات المكاتب الميدانية على الإسهام في العمل المشترك بين القطاعات والنهوض بنهوج تجديدية.

جيم - التوزيع العام للميزانية

١٢- فيما يخص التوزيع العام لاعتمادات البرنامج على البرامج الرئيسية الخمسة، يقترح المدير العام أن يتم لدى إعداد الوثيقة ٣٢م/٥، الإبقاء إلى حد كبير على نفس نسب الاعتمادات المخصصة لهذه البرامج الرئيسية ولمعهد اليونسكو للإحصاء في الوثيقة ٣١م/٥. أما عن النسبة بين اعتماد البرنامج والاعتمادات المخصصة لأغراض إدارية/تنفيذية، فإن المدير العام يعتزم التوصل - في إطار الحد الأقصى للميزانية المقترح أدناه وعلى الرغم من الزيادة النظامية الكبيرة في تكاليف الموظفين - إلى تحقيق زيادة طفيفة في مستوى الموارد المخصصة للبرنامج، وذلك للتأكيد على التوجه البرنامجي لأنشطة اليونسكو، ولا سيما على الصعيد الميداني.

١٣- وستولى عناية خاصة لتحقيق اللامركزية التي يعتبرها المدير العام مجالاً رئيسياً من مجالات الإصلاح ينبغي الاهتمام به على سبيل الأولوية خلال فترة العامين. ومن أجل دعم قابلية الشبكة الميدانية على البقاء وتعزيز الأداء في الميدان، سيجري النظر في تدعيم عدد الموظفين في الميدان. وهذا يعني ملء الوظائف الشاغرة في بنية الوظائف الميدانية، ولا سيما من أجل تعزيز القدرات على تنفيذ البرنامج على مستوى الميدان وتحقيق النتائج المتوقعة. كما سيتم لدى إعداد الوثيقة ٣٢م/٥، تحسين تقييم وعرض مستوى التكاليف غير المباشرة للمكاتب الميدانية.

١٤- أما فيما يخص برنامج المساهمة، فيقترح المدير العام الإبقاء عليه في نفس المستوى الذي هو عليه في الوثيقة ٣١م/٥. بيد أن المدير العام، استجابة منه لاقتراحات منبثقة عن مشاورات إقليمية أو عن بعض الحكومات، يعتزم مراجعة اللوائح والمبادئ التوجيهية المعمول بها حالياً، ولا سيما من أجل تخصيص جزء من موارد برنامج المساهمة لأنشطة إقليمية ومشتركة بين المناطق ولاعتماد طرائق عمل يمكن أن تتيح الربط على نحو أوثق بين الأولويات الرئيسية والثانوية لمختلف البرامج الرئيسية والأنشطة التي تموّل في إطار طلبات برنامج المساهمة. كما أن المدير العام يعتزم اقتراح مجموعة من المبادئ التوجيهية أكثر تقييداً فيما يتعلق بالطلبات التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لكي لا تتم الموافقة على أمثال هذه الطلبات إلا إذا كان ذلك في صالح البلدان النامية.

١٥- وعلى ضوء الطلبات التي تقدمت بها عدة وفود من أجل زيادة الأموال المخصصة للمنح الدراسية، ينوي المدير العام أيضاً إعادة النظر في مستوى الميزانية المخصصة للمنح الدراسية التي تقدمها جميع القطاعات في المنظمة، باعتبارها أداة هامة لبناء القدرات في الدول الأعضاء. وسيراعي المدير العام في هذه العملية المداولات التي سيجريها المجلس التنفيذي عن هذا الموضوع في دورته الخامسة والستين بعد المائة (انظر أيضاً الوثيقة ١٦٥م ت/إعلام ٦).

دال – بنية وأسلوب عرض البرنامج والميزانية ومسائل أخرى ذات صلة

١٦– بناء على التجربة المكتسبة من إعداد الوثيقة ٣١م/٥، ثمة حاجة لتعزيز وتحسين صياغة النتائج المتوقعة، سواء من حيث الكم أو النوع. ومن أجل التوصل إلى صياغة أوضح وأجدى من الناحية العملية للنتائج المتوقعة في إطار كل محور من محاور العمل في الوثيقة ٣٢م/٥، ستنظم في المقر وفي الميدان سلسلة جديدة من حلقات العمل لمديري البرامج. فسيساعد ذلك في إرساء قاعدة متينة من المهارات في مجال البرمجة القائمة على تحقيق النتائج وفي مجالات الميزنة والمراقبة وإعداد التقارير، بما في ذلك التقارير النظامية التي تُقدم إلى المجلس التنفيذي (الوثائق م ت/٤) والوثائق م/٣.

١٧– وتتيح الوثائق من نوع م/٥ حالياً معلومات عن حجم موارد البرنامج التي ستطبق عليها اللامركزية في إطار كل برنامج فرعي. والمقصود "بتطبيق اللامركزية" في هذه الحالة، هو مقدار أموال البرنامج العادي المزمع تخصيصها لعمليات التنفيذ عن طريق مكاتب اليونسكو الميدانية. ويتباين معدل اللامركزية في التنفيذ حالياً تبايناً كبيراً من برنامج رئيسي إلى آخر. وسيسعى المدير العام إلى رفع المستويات الراهنة للامركزية في البرامج الرئيسية التي تتسم فيها هذه المستويات بالانخفاض بوجه خاص مراعياً في ذلك فحوى وطبيعة القضايا المعنية وقدرة المكاتب الميدانية على معالجة واستخدام موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ومن المتوقع أن يسهم تعزيز تواجد اليونسكو في الميدان، على النحو المذكور في الفقرة ١٣ أعلاه، في تحسين تطبيق اللامركزية. وثمة مسألة أخرى ولكنها ذات صلة بهذا الموضوع تتمثل في ما إذا كان بالإمكان وكيف يمكن الإشارة في الوثيقة ٣٢م/٥ بمزيد من الوضوح إلى الأنشطة الأخرى التي تتضمن تطبيق نوع مختلف من اللامركزية (مثل نقل بعض مسؤوليات التنفيذ الخاصة بوحدات في المقر إلى مؤسسات وطنية أو أفراد في الميدان أو مكاتب ميدانية وفقاً لمقتضى الحال، أو إلى برنامج المساهمة، أو لتمويل أنشطة للجان الوطنية وبناء قدراتها، أو إلى أنشطة تنفذ في إطار برامج علمية على الصعيد الوطني). فينبغي أن يكون الهدف المنشود هو امتلاك صورة أدق عن النطاق الفعلي لتطبيق اللامركزية في تنفيذ أنشطة المنظمة.

١٨– وثمة مسألة أخرى تتطلب عناية خاصة تتعلق بأسلوب عرض الاعتمادات الخارجة عن الميزانية. فالوثيقة م/٥ توفر حالياً معلومات عن مستوى الاعتمادات المتوقعة من خارج الميزانية في إطار كل محور عمل. وتمثل المبالغ المذكورة حصيلة الجمع بين الموارد المتوافرة فعلاً من خارج الميزانية، والموارد المتعهد بتقديمها بموجب اتفاقات موقعة من جانب جهات مانحة، والموارد المرتقبة أو التي يؤمَّل الحصول عليها، وهو أمر قد لا يتحقق إطلاقاً أو قد يتم في وقت لاحق. ومن ثم، فإن المدير العام يقترح من أجل تأمين الشفافية والوضوح، اعتماد إجراء معدل يتمثل في الاقتصار في الإشارة إلى مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية في الوثيقة ٣٢م/٥، على المجموع الكلي للأموال الخارجة عن الميزانية التي تمّ تلقيها فعلاً في إطار محور عمل محدد، مضافاً إليها الأموال المتعهد بها بموجب اتفاقات موقعة من جانب الجهات المانحة.

١٩– وبوجه أعم، وكما يرد في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة (الفقرة ٣٩)، فإن الموارد الخارجة عن الميزانية والتي تشكل جزءاً متزايداً من أساس موارد اليونسكو، يجب أن تصبح عنصراً أساسياً في برمجة أنشطة اليونسكو ويجب توجيهها بحزم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في الوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة والأولويات المحددة في إطار الوثيقة ٣٢م/٥. وبالتالي، فإن المدير العام سيعمل على ضمان الاتساق الكامل بين الموارد المتاحة والتي تقدم من خارج الميزانية وأولويات كل من البرامج الرئيسية والأهداف

الاستراتيجية ذات الصلة. وستتضمن وثيقة البرنامج والميزانية معلومات لهذا الغرض. ويعتزم المدير العام كذلك تضمين الوثيقة إطاراً سياقياً عن مختلف الشركاء في إطار كل من البرامج الرئيسية والبرامج والبرامج الفرعية التابعة لها، مع وصف لدور ومساهمة اليونسكو ودور ومساهمة جميع الشركاء المعنيين.

٢٠- ويرى المدير العام أنه ربما آن الأوان لمراجعة وتجديد المجموعة الكاملة لآليات تنفيذ البرنامج التسع المذكورة في الوثيقة ٣١م/٥، والتي درجت اليونسكو على استخدامها. وستتطلب مثل هذه العملية تقييم كل طريقة عمل من حيث فعاليتها في تحقيق أهدافها ومن حيث مدى ملاءمة واستجابة نتائجها للأغراض المرجوة. كما أنها ستركز على الإمكانيات التي تتيحها الجهود المبذولة باستخدام التكنولوجيا المتطورة من أجل تعزيز القدرات في جميع قطاعات البرنامج، وعلى تعزيز تنفيذ البرامج على المستوى القطري عن طريق الشبكة الميدانية وتشجيع مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومع قيام نظام يستند إلى تحقيق النتائج، ينبغي في الحالة المثلى أن يقتصر تقييم أداء المدير العام للمهام المنوطة به في إدارة وتنفيذ البرنامج على مدى تحقيقه للنتائج المتوقعة – وبدرجة أقل على الأداء بحسب بنود الإنفاق. وإن اللجوء إلى طرائق مختلفة من أجل تحقيق النتائج المتوقعة — وهي الطرائق المعبّر عنها حالياً في القسم المعنون "بنود الإنفاق" في الملاحق التقنية – قد يصبح في نهاية الأمر غير ضروري شريطة أن تصاغ لكل محور عمل نتائج متوقعة ومؤشرات أداء مرضية.

٢١- كما سيتعين أن تتم في الميزانية الجديدة مراعاة الآثار المترتبة على تكثيف مشاركة اليونسكو وانخراطها في علاقات التعاون والأنشطة التي تنفذ على صعيد منظومة الأمم المتحدة، ومن ذلك مثلاً المشاركة في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) والمجلس التنسيقي للرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة (CEB) والآليات التابعة له، وفي الجهود المنسقة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستمثل المشاركة الفعّالة للمكاتب الميدانية في الأنشطة الميدانية ذات الصلة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتزويد كافة الموظفين بالتدريب المناسب، مجالين سيحظيان باهتمام خاص لدى إعداد الوثيقة ٣٢م/٥.

٢٢- وثمة في عداد الجوانب الأخرى التي ستتناولها الوثيقة ٣٢م/٥ مسألة صيانة مباني المنظمة، ولا سيما في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي رقم ١٦٢م ت/٧,٨. وفي هذا الصدد، فإن المدير العام يقدم إلى المجلس التنفيذي الوثيقة ١٦٥م ت/٣٤ ليدرسها، وسوف تراعى نتائج مداولات المجلس بشأنها لدى إعداد الوثيقة ٣٢م/٥.

ثانياً – مجالات العمل ذات الأولوية

٢٣- تهدف الاقتراحات التالية إلى تحديد الأولويات الرئيسية والثانوية لكل من البرامج الرئيسية، وتحديد مجالات العمل الأخرى التي يُقترح تركيز جهود المنظمة عليها في عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥، وفقاً لما ورد في القسم "أولاً" أعلاه.

البرنامج الرئيسي الأول – التعليم للجميع مدى الحياة

٢٤- سيتم في البرنامج الجديد برمته إيلاء اهتمام خاص لتعليم الفتيات والنساء والفقراء والمحرومين والأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وسكان المناطق الريفية، والأقليات الإثنية، وسكان المناطق التي تعاني من النزاعات أو التي تمر بمرحلة إعادة التعمير. وستواصل المنظمة تطبيق مبدأ اللامركزية إلى حد كبير على أنشطتها في مجال التعليم.

٢٥- كما سيجري التركيز في هذا البرنامج بأكمله على نوعية التعليم، ولا سيما فيما يخص المناهج الدراسية، والمضامين، والأساليب، وبيئة التعلّم ونتائجه. وسيتم تعزيز الأنشطة المتعلقة بالتحليل والبحوث في مجال السياسة العامة، وتشاطر المعلومات والممارسات التجديدية، والرصد والترويج، ولا سيما من خلال التقرير عن متابعة التعليم للجميع، ومرصد التعليم للجميع، والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع. وستشجع هذه الآليات وغيرها من الآليات المعنية بالتعليم للجميع الحوار بشأن السياسة العامة. كما سيجري العمل على بحث ومعالجة تأثير العولمة والنزعة التجارية على الأنظمة التعليمية والتعلّم في كافة المستويات، ولا سيما على صعيد التعليم العالي. وسيعزز البرنامج التربية من أجل السلام والديمقراطية والتفاهم بين الثقافات، باعتبارها عاملاً رئيسياً يسهم في إضفاء التجانس على علاقات التكافل على الصعيد العالمي، ويساعد على الحد من النزاعات. وفي إطار التأكيد على إسهام التعليم في تحسين ظروف المعيشة ونوعية التنمية، سيولى اهتمام خاص للتعليم التقني والمهني، وللنهوض بالتعلّم مدى الحياة.

٢٦- وسيعزز البرنامج الشراكات والشبكات التي تكفل فعاليته، أي أنه سيوطد علاقات التعاون فيما بين الوكالات على الصعيدين العالمي والميداني، وعلاقات التعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستطور اليونسكو شبكات عالمية للتعليم، ولا سيما من خلال تعزيز شبكة المدارس المنتسبة، وإقامة شبكات لتبسيط تعليم العلوم والتكنولوجيا، ودعم الروابط القائمة في إطار برنامج توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية، وتعزيز شبكة يونيفوك من أجل دعم التعليم التقني والمهني.

٢٧- وثمة أولوية تتمثل في تحقيق مزيد من التكامل والتضافر على الصعيد البرنامجي فيما بين المقر والوحدات الميدانية ومعاهد التربية (مكتب التربية الدولي لليونسكو، ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، ومعهد اليونسكو للتربية، ومعهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية، ومعهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا)، ومركز يونيفوك والمركز الأوروبي للتعليم العالي. وفضلاً عن ذلك، سيساعد التعاون بين القطاعات على تطوير النهوج اللازمة المشتركة بين التخصصات للتعامل مع قضايا مثل اللغات، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ومراجعة الكتب المدرسية وتنقيحها، والتعليم عن بعد.

الأولوية الرئيسية

٢٨- **التعليم الأساسي للجميع**: سيتمحور البرنامج حول المجالين الرئيسيين لأنشطة التعليم للجميع، وهما تنفيذ إطار عمل التعليم للجميع (ويشمل ذلك الأهداف الستة للتعليم للجميع وفي مقدمتها الهدفان اللذان يعتبران أيضاً من الأهداف الإنمائية للألفية)، ودعم الاستراتيجية الدولية للتعليم للجميع (مما

يتضمن التعاون مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتحقيق أهداف الألفية والتعليم للجميع). وسيُخصص في إطار هذه الأولوية الرئيسية اعتماد أكبر في الميزانية لدعم الإسهام الخاص باليونسكو في تنفيذ إطار العمل، ولا سيما من خلال القيام بما يلي:

(أ) *تعزيز الحق في التعليم*. وسيشتمل ذلك على الأنشطة التالية: دعم السياسات العامة والتشريعات ولا سيما في مجال التعليم الابتدائي؛ والإسهام في توسيع نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتربية الأسرية؛ وتأمين التعليم المجاني للجميع في المرحلة الابتدائية؛ وتطويع التعليم الثانوي العام لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

(ب) *تأمين تكافؤ الفرص للجميع في مجال التعليم الابتدائي والثانوي*. وسيشتمل ذلك على الأنشطة التالية: دعم مبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات؛ وتعزيز فرص انتفاع الفتيات بتعليم جيد وتشجيع استبقائهن في النظام التعليمي في المستويين الابتدائي والثانوي؛ وتطويع التعليم الثانوي العام لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

(جـ) *تعزيز التعلّم مدى الحياة من خلال أنشطة محو الأمية والتعليم غير النظامي*. وسيشتمل ذلك على ما يلي: إعداد البرامج الخاصة بالمهارات الحياتية التي تحتاج إليها المجتمعات المعاصرة؛ وتعميم التعليم غير النظامي؛ وتطوير الموارد التقنية لاستخدامها في مجال التعليم غير النظامي؛ ودعم تعلّم المجتمعات المحلية من أجل تحقيق التنمية؛ وتعزيز التعلّم مدى الحياة باستخدام وسائل التعلّم عن بعد والتعلّم الإلكتروني. وسيولى اهتمام خاص لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢) الذي تضطلع اليونسكو فيه بدور الوكالة الرائدة، والذي سيصبح من البرامج الطليعية في إطار عملية التعليم للجميع.

(د) *تحسين نوعية التعليم*. وسيشتمل ذلك على مجموعة واسعة النطاق من القضايا ابتداءً بملاءمة المناهج الدراسية، وتوافر الظروف المؤاتية للتعلّم، وانتهاءً بنتائج التعلّم. وسيولى اهتمام خاص للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (انظر "الأولويات الأخرى"). وستساهم اليونسكو في تحسين بيئة التعلّم، ولا سيما من خلال ما يلي: التعليم من أجل التنمية المستدامة (ضمن نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة)؛ وتعليم العلوم والتكنولوجيا؛ واستنباط نهوج فعّالة للتعليم في ظل بيئات متعددة اللغات وتشجيع التعليم بلغات متعددة؛ والتربية الوقائية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز (انظر كذلك الفقرة ٣٣) وغير ذلك من الأمراض، والمبادرة الخاصة بتركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعلية (FRESH) باعتبارها من الدعائم الرئيسية للتعليم للجميع (انظر "الأولويات الأخرى"). وستتخذ التدابير اللازمة لتحسين نوعية نتائج التعليم من خلال قياس نتائج التعلّم، وزيادة فعالية عملية التدريس — التعلّم؛ ولتعزيز إدارة المدارس؛ والإسهام في ضمان الجودة وإصدار الشهادات والاعتراف بالمؤهلات على الصعيد الدولي، مع التركيز بوجه خاص على التعليم العالي.

٢٩- أما أنشطة دعم الاستراتيجية الدولية للتعليم للجميع، فستُسند إلى ثلاث دعائم تتمثل فيما يلي:

(أ) دعم الآليات الدولية والإقليمية والوطنية (التخطيط لأنشطة التعليم للجميع وتنفيذها على الصعيد الوطني؛ ودعم التعليم في البلدان التي تشهد أزمات أو تمر بمرحلة إعادة التعمير؛ وتيسير عمل الآليات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتعبئة موارد للتمويل من البنك الدولي والوكالات المانحة)؛

(ب) الاتصال والترويج (تنظيم اجتماعات فريق العمل المعني بالتعليم للجميع وعقد اجتماعات رفيعة المستوى؛ وتعزيز التعليم للجميع في البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9)؛ وتعزيز الترويج العام للتعليم للجميع على صعيد وسائل الإعلام والبرلمانات والرأي العام؛ ونشر المعلومات عن التعليم للجميع)؛

(جـ) الرصد والتقييم (دعم التقرير عن متابعة التعليم للجميع، ودعم مرصد التعليم للجميع الموجود بمعهد اليونسكو للإحصاء؛ وتقييم فعالية استراتيجيات التعليم للجميع).

الأولويات الأخرى

٣٠- **تدريب المعلمين والعاملين في مجال التعليم**. ستولى الأولوية للأنشطة الرامية إلى توسيع نطاق تعليم المعلمين وتحسين نوعيته باعتباره عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التعليم للجميع. ويتطلب ذلك القيام بما يلي: دعم التطور المهني للمعلمين والمساعدين في التعليم؛ ودعم تدريب المعلمين على نطاق واسع باستخدام أساليب التعلّم عن بعد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ وتقديم الدعم لتحسين أوضاع المعلمين؛ ودعم التطور المهني لسائر العاملين في مجال التعليم. وسيُسترشد بنتائج استقصاء عن تعليم المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى لاتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع نطاق مؤسسات تدريب المعلمين وشد أزرها في هذه المنطقة، وسيقوم فريق عمل مشترك بين قطاع التربية وقطاع الاتصال والمعلومات بإعداد النهوج وتطبيقها من أجل استخدام أساليب التعليم عن بعد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال في تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها على نطاق واسع.

٣١- **التثقيف في مجال حقوق الإنسان**. ستولى الأولوية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره وسيلة للإسهام في تعزيز السلام والتعددية والتنوع المبدع. وسيتسنى القيام بذلك من خلال التأكد من أن المضامين والأساليب المستخدمة في هذا التثقيف تشتمل على موضوعات تتناول القيم المتصلة بحقوق الإنسان، والسلام، والمشاركة الديمقراطية، والتسامح، واللاعنف، والحوار بين الثقافات، والتفاهم الدولي. وعن طريق دعم تعميم هذه القيم في النظم التعليمية الوطنية، وتأمين التدريب المناسب للعاملين في مجال التعليم، ونشر الممارسات الجيدة. وسيتم إنشاء الآليات اللازمة لإصدار مبادئ توجيهية من أجل تحسين الكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية.

٣٢- **التربية الوقائية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وغيره من الأمراض**. إن التعليم من أجل اعتماد نمط حياة صحي في إطار دعم مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وغيره من الأمراض، يمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التعليم للجميع، ويشكل شاغلاً ذا أولوية في إطار

برنامج التربية. وسيتعاون البرنامج مع كافة القطاعات الأخرى، ومع الجهات الراعية في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، من أجل توسيع نطاق التربية الوقائية من خلال الأنظمة التعليمية والشبكات التجديدية على الصعيدين النظامي وغير النظامي. وستسترشد هذه الأنشطة بالمعلومات المتوافرة عن الظروف الاجتماعية والثقافية المتصلة بالوباء، وذلك من أجل بلوغ مختلف فئات الطلاب والمؤسسات والمجتمعات المحلية. وستواصل المنظمة جهودها في مجال تقييم تأثير الوباء على القدرات التعليمية. وسيظل برنامج المبادرة الخاصة بتركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعلية (FRESH) يشكل برنامجاً رئيسياً في إطار عملية التعليم للجميع.

٣٣- **التعليم التقني والمهني من أجل ممارسة المواطنة والتأهيل لعالم العمل**. ستعزز اليونسكو التعليم التقني والمهني باعتباره أداة مهمة تساعد الأفراد على الإفلات من براثن الفقر، من خلال تزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة للانخراط في عالم العمل. وسيساعد ذلك الشباب والكبار، ولا سيما في البلدان النامية وأوساط الفئات المحرومة، على الاستفادة من المهارات التي يتمتعون بها فعلاً واكتساب غيرها من خلال حصولهم على كفاءات أساسية أثناء مرحلة التعليم العام. والمقصود بالتعليم التقني والمهني الجيد هو توفير إمكانية الانتفاع المرن بفرص التعلّم والتدريب مدى الحياة. وسيتم تحقيق ذلك على وجه الخصوص عن طريق تطبيق "التوصية المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني (٢٠٠١)". وسيضطلع مركز يونيفوك الدولي التابع لليونسكو بدور رئيسي في هذا الصدد، كما سيتم التعاون على نحو وثيق مع منظمة العمل الدولية.

البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية

٣٤- ستتمحور أنشطة قطاع العلوم الطبيعية حول دعائم ثلاث هي: الأولوية الرئيسية، ومجموعة من الأولويات الثانوية، وعدد من الأنشطة المشتركة بين القطاعات. وتتميز هذه الدعائم الثلاث بطابعها المشترك والجامع بين التخصصات، وبالترابط فيما بينها، وبأهميتها لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وبالتالي، فسيتعين تجسيد ما يلي أدناه، في برامج وأنشطة متوازية ومتآزرة تنفذ خلال فترة العامين في كل من المقر والميدان.

الأولوية الرئيسية:

٣٥- **المياه والأنظمة الإيكولوجية:** ثمة إقرار على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأهمية دور اليونسكو في هذا المجال، ناهيك عن أن المنظمة تتمتع بمزايا نسبية خاصة في هذا الميدان بفضل نهجها المشترك بين القطاعات. وسيتضمن العمل في هذا الإطار الاستمرار في الاضطلاع بالدور الرائد لليونسكو في البرنامج العالمي لتقييم المياه، كما يُقترح إيلاء اهتمام أكبر، في سياق هذه الأولوية الرئيسية، لموضوعي الهيدرولوجيا البيئية، ودور المياه في تعزيز قدرة الأنظمة الإيكولوجية على التكيّف، مع زيادة الميزانية المخصصة لهذين المجالين ومراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية المتصلة بهما. ويتطلب ذلك تعزيز علاقات التآزر بين البرامج الدولية والبرامج الدولية الحكومية.

الأولويات الأخرى:

٣٦- **بناء القدرات في مجال العلوم الأساسية والهندسية، وفيما يخص صياغة السياسات العلمية:** فهذا الأمر يشكل شرطاً أساسياً لتقدم المعارف وتشاطرها وتطبيقها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيشتمل ذلك على ما يلي: تطوير القدرات المؤسسية؛ وإقامة الشبكات وتوسيع قاعدة الموارد البشرية العاملة في مجال العلوم، ولا سيما في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بمراحل انتقالية؛ ومواصلة العمل على تطبيق نهج متكامل فيما يخص تعليم العلوم من أجل تأمين التطور المستديم، وذلك على كافة المستويات سواء في أطر التعليم النظامي أو غير النظامي؛ وتعزيز فهم الجمهور للعلوم ولا سيما في صفوف الشباب؛ وتحسين تدريب المعلمين؛ وإدراج الجوانب الخاصة بالأخلاقيات وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعلوم، في المناهج الدراسية. وسيتم التركيز على النهوج دون الإقليمية والإقليمية لدى اتخاذ التدابير لبناء القدرات في مجال وضع السياسات العامة الخاصة بالعلوم.

٣٧- **حماية البيئة واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستديم:** سيجري التركيز على متابعة القمة العالمية للتنمية المستدامة، وعلى تعزيز الربط بين عمل البرامج الدولية والبرامج الدولية الحكومية التابعة لليونسكو (البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية (مطاجيو)، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد)، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب)، وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست))، وبرنامج البيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة.

٣٨- وفي إطار هذا العمل بشأن التنمية المستديمة، ستولي الأنشطة التي تُنفذ أثناء فترة العامين الأولوية لما يلي:

- زيادة التركيز على التعاون المشترك بين التخصصات فيما بين البرامج،
- توفير المعلومات العلمية السليمة المفيدة لإسداء المشورة واتخاذ القرارات بشأن السياسة العامة،
- استخدام وسائل المراقبة من الفضاء وفي الموقع في إطار أنظمة المراقبة العالمية،
- الحد من أخطار تعرض الإنسان للكوارث الطبيعية والتكنولوجية في المناطق الحضرية.

٣٩- وسيجري إعداد **مبادرات** خاصة **مشتركة بين القطاعات وجامعة للتخصصات** من أجل تعزيز التعاون في المجالات التالية:

- الأبعاد الخاصة بالأخلاقيات وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالبحوث العلمية،
- المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين،
- التنوع البيولوجي والثقافي، ولا سيما فيما يتعلق بصون التنوع البيولوجي وإدارته على نحو أفضل.

البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأولوية الرئيسية:

٤٠- **أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا:** سيتم التركيز على تعزيز التأمل وتبادل الآراء على الصعيد الدولي بغية استنباط مبادئ ومعايير يمكن أن يسترشد بها العلميون والمسؤولون السياسيون والمواطنون في التعامل مع المشكلات الحساسة التي تثير تساؤلات أساسية. وتمثل كل من اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية إطاراً مرجعياً معترفاً به في هذا المجال، وستواصل هاتان اللجنتان نقاشاتهما بشأن مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي وآثارها الأخلاقية. وسيُقدم الدعم لتنمية البحوث والأنشطة التعليمية. كما أن اليونسكو، في سياق سعيها إلى تركيز أنشطتها، ستحرص على مساعدة الدول الأعضاء في صياغة واعتماد الوثائق التقنينية الكفيلة بتيسير إدراج المعايير والمبادئ الدولية للأخلاقيات الخاصة بهذا المجال في تشريعات هذه الدول، وستعين هذه الدول على إقامة وإثراء نقاش عام واسع النطاق عن هذه القضايا. وسيخصص في إطار هذه الأولوية الرئيسية، المزيد من الاعتمادات المالية للمساعدة على إنشاء اللجان الوطنية للأخلاقيات ودعم عملها.

الأولويات الأخرى:

٤١- **تعزيز تطبيق حقوق الإنسان:** ستستهدف الأنشطة المقترحة في هذا الصدد إنتاج معارف تندرج في مجالات اختصاص اليونسكو ومن شأنها أن تسهم في رفد وتعزيز أنشطة الدول الأعضاء. وستعمل اليونسكو، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، واللجان الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، على دعم وتعبئة شبكات المعاهد والبحوث لتحقيق هذا الغرض، وذلك من منطلق أن الفقر يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان؛ كما ستعمل على تعزيز حقوق الإنسان ومتابعة تطبيقها، وعلى متابعة الأنشطة المتصلة بتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان (بالتعاون مع البرنامج الرئيسي الأول).

٤٢- **حفز التفكير الفلسفي وتعزيز العلوم الإنسانية:** سيتمثل ذلك في تعزيز قدرة اليونسكو على الإسهام في النقاشات بشأن التحديات المستقبلية، وذلك عن طريق إغناء النقاش الفلسفي والاستفادة على نحو أكثر انتظاماً، من المعارف التي توفرها العلوم الإنسانية عن الإنسان والحضارات. وتحقيقاً لذلك، ستعمل اليونسكو على دعم البحوث وإبراز قيمة ما يقدم من مساهمات، ولا سيّما عن طريق المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية والمركز الدولي للعلوم الاجتماعية؛ كما ستضطلع بأنشطة متنوعة تستهدف المواطنين والشباب والأوساط المهنية بغية تمكين أكبر عدد ممكن منهم من الإسهام على نحو نشيط في النقاشات الفلسفية والتعرّف على السياق التاريخي والفكري والأنثروبولوجي والإثني والأخلاقي الذي تتطور فيه هذه النقاشات؛ وستتولى إعداد ونشر تقرير عالمي في هذا الصدد كل عامين.

٤٣- **إبراز أهمية المعارف بشأن التحولات الاجتماعية:** في إطار برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)، ومع مراعاة نتائج تقييمه، سيجري التركيز على البحوث واستغلالها لخدمة عمليات التحوّل الاجتماعي، ولا سيّما لدعم الأوساط العلمية المعنية بهذا المجال وخصوصاً في البلدان النامية؛ وعلى جمع ونشر أفضل الممارسات، وتكييف الأمثلة المعترف بها، تمهيداً لإمكانية تكرارها؛ وعلى تحويل المعارف إلى

إسهامات يمكن الاستفادة منها على نحو فعلي، وذلك على ضوء تحليلات سياقية ستُجرى بالاستعانة بأخصائيين محليين.

البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة

الأولوية الرئيسية:

٤٤- **تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات**: ستُعد جميع البرامج بالاستناد إلى أساس مرجعي مشترك يتمثل في تنفيذ إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. وسيشتمل العمل للوفاء بهذه الأولوية الرئيسية على ما يلي:

- صون التراث الثقافي غير المادي وترويجه مع التركيز على صون وإحياء التراث غير المادي (الثقافات التقليدية والتقاليد الشفهية واللغات)، واستكمال الأنشطة التقنينية الرامية إلى حماية هذا التراث وترويج النهوج التجديدية التي تؤمّن تناقله؛

- وصون وتعزيز التراث المادي الثقافي والطبيعي بصفته رمز لحضارات الماضي، وأداة لخدمة السلام والمصالحة، وعاملا من عوامل التنمية، ولا سيّما من خلال تنفيذ اتفاقية التراث العالمي، وذلك مع التركيز على المناطق الجغرافية – الثقافية الممثلة دون النصاب، وزيادة الترويج للمواقع التي تعبّر عن ذاتيات ثقافية متعددة؛

- وتشجيع الحوار بين الثقافات، والاضطلاع في إطار برنامج الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، بتعزيز فهم التفاعلات بين الثقافات والحضارات، والاعتراف بالذاتيات المتعددة والمتنوعة.

- ويُقترح أن يتم في إطار هذه الأولوية الرئيسية، دعم الميزانية المخصصة للتراث غير المادي والتراث العالمي المادي الثقافي والطبيعي، ولمتابعة الإعلان.

الأولويات الأخرى:

٤٥- **دعم الإبداع**: يُعد الإبداع عنصرا أساسياً في حياة الأفراد والشعوب على الصعيد الروحي والمادي والاقتصادي. ولذلك، فإن اليونسكو ستواصل تشجيع الإنتاج المتجدد والإبداعي للأشكال الثقافية الجديدة التي ستشكل تراث الغد، سواء كانت مستمدة من التقاليد أو حديثة، أو مستلهمة من الفولكلور أو تجريبية. وإذ سيتضمن نشاط المنظمة في هذا الصدد إدراج مبادرات للتدريب في التربية الفنية النظامية وغير النظامية، وتشجيع الفنون، فإنه سيتوجه بشكل خاص إلى الشباب، ولا سيّما الشباب الذين يعيشون في أوساط محرومة، كما سيركّز على تحسين أوضاع الفنان في المجتمعات المعاصرة.

٤٦- **تطوير الصناعات الثقافية**: انسجاماً مع الاقتراحات الاستراتيجية التي قدمتها اليونسكو في القمة العالمية للتنمية المستدامة، ستعمل المنظمة على الإسهام في الأنشطة الرامية إلى تلافي المخاطر التي قد تنشأ عن قيام "ثقافة عالمية" موحدة، وعلى مكافحة الفقر من خلال إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة الحجم لإنتاج المواد ذات الصبغة الثقافية في البلدان النامية والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية؛ كما ستستند إلى

الخبرة المكتسبة من الأنشطة الجاري تنفيذها في إطار "التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي"، بغية تشجيع الشراكات على مستوى القطاع العام/الخاص في مجال صناعة الكتاب، والموسيقى، والسينما، وإنتاج المواد السمعية البصرية والمواد الإعلامية المتعددة الوسائط، والحرف اليدوية، والتصميم، باعتبارها مصدرا لتوفير فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وستعمل المنظمة أيضاً على إتاحة فرص للتدريب وستساعد الدول الأعضاء من أجل صياغة سياساتها الوطنية والإقليمية والعالمية وتنظيم بناها الأساسية المؤسسية في هذا المجال، بما في ذلك ما يتعلق بحماية حقوق المؤلف والوقاية من القرصنة.

٤٧- **السياسات الثقافية**: سيشتمل العمل في هذا المجال على تنقيح السياسات الثقافية الوطنية من أجل تحسين إدارة الشؤون الثقافية، ومساعدة الدول الأعضاء على تقييم إمكانياتها ومواطن ضعفها في هذا الصدد، وتطوير السياحة المسؤولة ثقافيا؛ وتدريب المسؤولين عن إدارة الشؤون الثقافية، والقيام، بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء، بإعداد مؤشرات ثقافية وأدوات مشابهة لها لتقييم السياسات، وجمع أفضل الممارسات المتعلقة بالسياسات الثقافية ونشرها، وتقديم الدعم للتظاهرات المتعددة التخصصات ذات الصلة بالثقافة.

البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات

٤٨- في سياق يطغى عليه طابع العولمة، تتميز المهام الأساسية للمنظمة فيما يتعلق بتشجيع "التبادل الحر للأفكار والمعارف" والمساعدة على "حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها"، بجدواها أكثر من أي وقت مضى. وتفتح تكنولوجيات المعلومات والاتصال آفاقا جديدة لإقامة مجتمعات للمعرفة تضم الجميع، وذلك من خلال تبادل المعارف والتعليم، وتشجيع الإبداع والحوار بين الثقافات. كما أن هذه التكنولوجيات تثير تحديات جديدة أمام حرية التعبير التي تعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستديمة، والديمقراطية، والسلام.

٤٩- وفي إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل المعتمدة ٣١م/٤، تتضمن استراتيجية اليونسكو العمل على تعزيز أوجه التآزر مع مبادرات الشركاء (فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و"شراكة المعارف العالمية"، و"القمة العالمية لمجتمع المعلومات"، والمبادرات الإقليمية مثل "الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا")، وذلك بالاستناد إلى آليات التعاون الدولية الحكومية والدولية الخاصة بالمنظمة (مثل برنامج المعلومات للجميع، والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال).

٥٠- وبناء على مفهوم "الملك العام العالمي"، الذي يتطلب أساساً توافر ملك عام زاخر بالمعلومات ووجود هيئات عامة للبث الإذاعي والتلفزيوني، سيركّز البرنامج على مجالين رئيسيين هما تشجيع الانتفاع المنصف بالمعلومات والمعارف من أجل التنمية، وتعزيز حرية التعبير وتنمية الاتصال.

٥١- وإذ سيوطد البرنامج مفهوم العمل المشترك بين القطاعات بوصفه عنصرا استراتيجيا قويا في العمل، فإنه سيركّز على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التعليم، وفقا لأهداف "التعليم للجميع"، وعلى تشجيع أشكال التعبير المتسمة بالتنوع الثقافي واللغوي في وسائل الإعلام والمجال السيبرني، طبقا "للإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي". كما أنه سيركز على حقوق الإنسان ونشر

التجديدات العلمية والتكنولوجية. وسيقوم قطاع الاتصال والمعلومات، فضلا عن ذلك وبوصفه "القطاع القيادي" فيما يخص الموضوع المستعرض المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بتعزيز أوجه التآزر بين برامجه الخاصة والمشروعين المستعرضين.

٥٢- أما الاستراتيجية الخاصة بتعزيز أوجه التقارب بين الاتصال والمعلومات على صعيد تحديد الإطار المفاهيمي للبرنامج وتنفيذه، والتي بدأ العمل بها في الوثيقتين ٢٩م/٥ و ٣٠م/٥، فسيتواصل تنفيذها، ولا سيّما من خلال إرساء مبادئ مشتركة في كلا المجالين، وإقامة برامج تدريبية مشتركة، وتنفيذ أنشطة مشتركة لإعداد المضامين، والعمل في كلا المجالين لصالح الفئات المستهدفة ذاتها بغية تعزيز دمجها في المجتمع.

٥٣- وسيجري التشديد بقوة على اتّباع طرائق عمل لتنفيذ البرنامج تسهم في التأثير بقدر أكبر على التنمية على مستوى القاعدة الشعبية.

٥٤- وسيهدف البرنامج الرئيسي الخامس في إطار الوثيقة ٣٢م/٥، إلى تحقيق نتائج ترتبط بالأهداف الاستراتيجية للوثيقة ٣١م/٤ المعتمدة، وذلك على النحو التالي:

- زيادة تأثير الاتصال والمعلومات على التنمية
- تشجيع حرية التعبير، واستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها
- تعزيز الانتفاع بالمعلومات والمعارف في مجال التربية والعلوم والثقافة والاتصال
- توفير المزيد من فرص التعليم من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال
- تيسير سبل التعبير عن التنوع الثقافي.

الأولوية الرئيسية

٥٥- **تشجيع الانتفاع المنصف بالمعلومات والمعارف لأغراض التنمية**: بالمقارنة مع ما تضمنته الوثيقة ٣١م/٥ فيما يتعلق بـ"الانتفاع بالمعلومات والمعارف" بوصفه "أولوية رئيسية"، سيركز البرنامج هذه المرة على "المعلومات والمعارف" بوصفها دعامة "للتنمية" و "المشاركة". فهذا المجال هو أحد المجالات التي يمكن للمنظمة أن تقدم فيها مساهمة جوهرية، ولا سيّما في سياق إعداد ومتابعة "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" المقبلة.

٥٦- وستصاغ هذه الأولوية الرئيسية وفق المحاور الرئيسية الثلاثة التالية:

(أ) **تعزيز فرص الانتفاع بالتكنولوجيا الرقمية ودعم الدمج الاجتماعي**: ستتركز الجهود على ترويج المبادئ والسياسات والبحوث التي تدعم هذا الهدف؛ وعلى تعزيز القدرات وزيادة انتفاع المجتمع المحلي بالمعلومات المندرجة في الملك العام، وذلك عن طريق إنشاء ودعم المراكز المتعددة الوسائط، ومراكز الاتصالاتية، والمكتبات ودور المحفوظات، وغيرها من مرافق تزويد

المعلومات؛ وتعزيز الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام التقليدية. وسيجري التركيز بوجه خاص على الوصول إلى فئات مستهدفة معينة، مثل النساء والشباب والسكان الأصليين، والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، كالمعاقين، أو المحرومين الذين يعيشون في فقر مدقع، وذلك من خلال نهوج تجديدية. وستُخصص لهذا المجال موارد مالية أكبر مما كان مخصصاً له في الوثيقة ٣١م/٥.

(ب) **تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التربية**: ستصاغ نهوج جديدة ترمي إلى ترويج التعليم للجميع من خلال وسائل الإعلام وقنوات نقل المعلومات، وإلى تعزيز أوجه التآزر بين البرنامجين الرئيسيين الأول والخامس. كما ستركّز الأنشطة على تشجيع التعلّم القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وعلى تعزيز قدرات البشر من خلال توفير المعلومات، واستغلال وسائل الإعلام، ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

(جـ) **تشجيع التعبير عن التنوع الثقافي واللغوي من خلال الاتصال والمعلومات**: سترمي الأنشطة إلى تعزيز المبادئ والسياسات والبحوث التي تدعم هذا الغرض؛ وإلى تشجيع إنتاج ونشر مضامين متنوعة الثقافات ومتعددة اللغات، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ وإلى صون المعلومات بوصفها شكلا من أشكال التراث.

الأولويات الأخرى

٥٧- **تشجيع حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها**: سيشتمل العمل في هذا المجال على تعزيز المبادئ والسياسات والبحوث التي تدعم هذا الغرض؛ وتشجيع حرية الصحافة، وحرية التعبير والحكم الديمقراطي؛ وتعزيز وسائل الإعلام المستقلة في مواطن النزاع.

٥٨- **دعم تنمية الاتصال**: سيشتمل هذا النشاط على بناء قدرات مهنيي الإعلام ومؤسساته من خلال التدريب، والتعاون التقني وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وعلى دعم دَور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستديمة.

ثالثا – الاعتبارات الخاصة بالحد الأقصى الممكن لميزانية عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٥٩- بعد تحليل مجموعة من العوامل والآراء التي أعربت عنها الحكومات واللجان الوطنية خلال المشاورات الإقليمية، خلص المدير العام إلى أن من صالح المنظمة أن تضع الميزانية على أساس نمو حقيقي صفري مقارنة بالميزانية المعتمدة في الوثيقة ٣١م/٥.

٦٠- وبعد تعاقب فترتي عامين اعتُمدت فيهما الميزانية على أساس النمو الصفري، شهدت المنظمة خلالهما تقلصاً فعلياً في قدراتها، يعتقد المدير العام أن متطلبات عملية إنعاش المنظمة والتوسع في إصلاحها تبرر اعتماد ميزانية تقوم على أساس نمو حقيقي صفري. كما أن من شأن ذلك أن يساعد على صون القدرة الشرائية الفعلية للميزانية المعتمدة في الوثيقة ٣١م/٥، وذلك على مدى فترة العامين التي ستغطيها الوثيقة ٣٢م/٥.

٦١- ويدرك المدير العام تمام الإدراك أنه في الظروف الاقتصادية السائدة حالياً في مناطق عديدة، سيكون من الصعب على العديد من الحكومات أن تؤيد نهج النمو الحقيقي الصفري. وفضلا عن ذلك، لاشك أنه سيكون على الأمانة أن تنجح في تطبيق النهج الجديد من خلال حرصها على توافر الفعالية والكفاءة في الإدارة وأداء العمليات، مع إجراء تحسينات هامة في تنفيذ البرنامج، وزيادة معدل التنفيذ، والتركيز بشكل أدق على النتائج وسبل تحقيقها. ولذا، فإن المدير العام حريص على أن يكون أداء الأمانة في المستوى المطلوب للوفاء بهذه المتطلبات، أياً كان مستوى الموارد المتاحة. كما أنه حريص على عدم زيادة عدد الموظفين من درجة مدير وما فوق، غير أنه ينظر في زيادة الاعتمادات المخصصة للمهنيين الشباب بغية المضي قدماً في تجديد شباب قاعدة الموارد البشرية للمنظمة.

٦٢- ويمكن التذكير في هذا السياق بأن تنفيذ عملية الإصلاح يتواصل بنجاح منذ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، دون أن تقدم الدول الأعضاء موارد إضافية من أجلها. وهذه العملية مستمرة، ويزداد تعقيدها ومتطلباتها مع مرور الزمن، ولا سيّما فيما يتعلق بالتنفيذ التام لعملية تحقيق اللامركزية الجديدة، غير أنه لا ينبغي إبطاء عملية الإصلاح هذه بسبب الحاجة إلى موارد مالية.

٦٣- وثمة عوامل وتطورات أخرى تتطلب تخصيص مزيد من الموارد لها، مثل الأدوات الجديدة للإدارة، التي اعتمدت خلال فترتي العامين المشمولتين في الوثيقتين ٣٠م/٥ و ٣١م/٥، وتوسيع نطاق بعض مجالات البرنامج التي أوصى بها المؤتمر العام، ولا سيّما التنوع الثقافي، والتنمية المستديمة، والحوار بين الحضارات، والفقر، والأخلاقيات.

٦٤- وبما أن الدول الأعضاء أقرّت في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، حتى ميزانيات تعتمد نمواً حقيقياً فإن المدير العام نظرا للوضع المشار إليه أعلاه، يأمل أن توافقه الدول الأعضاء في اليونسكو على أن الاستمرار للمرة الثالثة على التوالي في اعتماد ميزانية تقوم على أساس نمو اسمي صفري (مما يعني في الواقع انخفاضاً حقيقياً في الموارد) من شأنه أن يضع المنظمة في وضع صعب للغاية. فاعتماد ميزانية كهذه تستند إلى نمو اسمي صفري، سيمثل تخفيضاً يعادل تقريباً ما يتراوح بين ٣٢٠ و ٣٤٠ وظيفة دائمة، وهو أمر من شأنه أن يؤدي بالمنظمة، بالتأكيد، إلى وضع يتضمن إدارة الأزمة بدلاً من تنفيذ الإصلاحات.

٦٥- وكما يرد في الجزء الثالث من هذه الوثيقة والمعنون "تقنيات الميزنة والتقديرات التقنية الأولية" فإن التطبيق الكامل للنمو الحقيقي الصفري يتطلب ميزانية مقدارها ٥٩٧ مليون دولار أمريكي تقريباً. غير أن المدير العام يدرك أن هناك دولاً أعضاء عديدة تواجه صعوبات مالية. ولذلك فهو مستعد لأن ينظر في أن تستند الوثيقة ٣٢م/٥ إلى ميزانية تُقدّر بمبلغ ٥٧٦ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٥,٨ في المائة، بالقيمة الإسمية، مقارنة بالوثيقة ٣١م/٥. وهذا المستوى المنخفض للميزانية سيتيح فقط استيعاب جزء من الزيادة الفعلية في تكاليف الموظفين خلال فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ومن الزيادة المتوقعة في هذه التكاليف في فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ومن الزيادة في تكاليف السلع والخدمات خلال فترتي العامين هاتين. وسيعمل المدير العام على أن يتم في الوثيقة ٣٢م/٥ استيعاب الجزء الآخر من الزيادات، ومقداره زهاء ٢١ مليون دولار، والذي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان في حال التطبيق الكامل لمبدأ النمو الحقيقي الصفري.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والستون بعد المائة

165 EX/5, Part III
١٦٥م ت/٥، الجزء الثالث
باريس، ٢٠٠٢/٩/٦
الأصل: انجليزي

البند **٤,١** من جدول الأعمال المؤقت

المقترحات الأولية للمدير العام بشأن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)

الجزء الثالث

تقنيات الميزنة والتقديرات التقنية الأولية لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥)

الملخص

يتضمن هذا الجزء الثالث من الوثيقة ١٦٥م ت/٥ ما يلي:

- عرض عام للأساليب والتقنيات التي ستستخدم في إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥) عملا بأحكام القرار ٣١م/٦٨؛
- تقدير تقني لمتطلبات الميزانية لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في حال ما إذا قررت الدول الأعضاء الاحتفاظ بالقوة الشرائية لميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ المعتمدة (**ميزانية على أساس النمو الصفري الحقيقي**). وروعيت في تقدير هذه المتطلبات الزيادات التي طرأت فعلا وتلك التي يتوقع أن تطرأ في نهاية فترة العامين الجارية استنادا إلى الاتجاهات الراهنة والمؤشرات الاقتصادية.؛
- اقتراح المدير العام بشأن الحد الأقصى للميزانية في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥).

أولا – تقنيات الميزنة ومنهجيتها

١ – أحاط المؤتمر العام، في قراره رقم ٣١م/٦٨، "علما مع التقدير بأن تقنيات الميزنة المتبعة في إعداد الوثيقة ٣١م/٥ مطابقة للقرار ٣٠م/٨٠"، ودعا "المدير العام إلى مواصلة تطبيق تقنيات الميزنة ذاتها في إعداد الوثيقة ٣٢م/٥ مع مراعاة أي تعديلات أو تحسينات قد يوصي بها المجلس التنفيذي أو المدير العام في دورة من دورات المجلس المقبلة".

٢ – وتقنيات الميزنة المشار إليها أعلاه والتي دعا المؤتمر العام المدير العام إلى تطبيقها في الوثيقة ٣٢م/٥ هي التالية:

(١) **مبدأ القيمة الثابتة للدولار**

تطبيقا لمبدأ القيمة الثابتة للدولار، سوف تقارن تقديرات الميزانية في الوثيقة ٣٢م/٥ (٢٠٠٤–٢٠٠٥) باعتمادات الميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ محسوبة بأسعار الصرف ذاتها. ولا تأخذ الميزانية في الاعتبار تقلبات سعر العملة.

(٢) **معالجة تقلبات أسعار الصرف**

حسبت التقديرات الأولية لميزانية ٢٠٠٤–٢٠٠٥ بسعر صرف ثابت للدولار يساوي ٠,٨٦٩ يورو للدولار الأمريكي الواحد، وعليه فإن المصروفات التي تجرى باليورو خصما على هذه الاعتمادات سوف تسجل بسعر الصرف الثابت للدولار. ولمراعاة الفروق الناجمة عن تحويل المصروفات التي تجرى باليورو خلال الفترة المالية بأسعار صرف معمول بها مختلفة عن سعر الصرف الثابت للدولار، سوف يمسك **حساب مقاصة** مستقل **للعملات**.

(٣) **معالجة التضخم عن طريق:**

- **وضع أساس جديد للميزانية بواسطة عملية إعادة تقدير**

سوف تراعى الزيادات في التكاليف التي طرأت فعلا أو يحتمل أن تدخل حيز التطبيق خلال الفترة المالية الجارية (٢٠٠٢–٢٠٠٣)، عن طريق إجراء عملية إعادة تقدير للميزانية وفقا للأسلوب الذي وافق عليه المجلس التنفيذي وأقره المؤتمر العام، من أجل تقدير أساس الميزانية الجديد لفترة العامين التالية. ويرد شرح للمنهجية المتبعة في الفقرة ٥ أدناه، كما يرد بيان التقديرات الأولية في الجدول المدرج في الفقرة ٨.

- **الزيادات المتوقعة في التكاليف**

يرد بيان وشرح الإسقاطات المتعلقة بالزيادات النظامية وغيرها من الزيادات المتوقعة في التكاليف لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ في الفقرات من ٩–١١ أدناه.

(٤) **الميزنة على أساس صفري**

عُرّفت هذه التقنية بأنها تتمثل "في وضع اقتراحات الميزانية لفترة العامين اللاحقة انطلاقا من البداية، وذلك بعكس "الميزنة بالزيادة" حيث يجري التوصل إلى الاقتراحات الجديدة بإضافة نقط (عادة في شكل نسب مئوية) إلى أساس الميزانية الجارية أو خصمها منه". وتسمح عملية **الميزنة على أساس صفري** بتحديد الأولويات على نحو أوضح، وتزيد من مصداقية التقديرات المالية، لا سيما فيما يتعلق بطرائق العمل المختارة.

(٥) **تطبيق معايير الميزانية** استخدمت معايير الميزانية، التي تمثل متوسط التكاليف على مدى عامين بالنسبة لكل درجة من درجات الوظائف الثابتة لفترة العامين ٢٠٠٤–٢٠٠٥، لتقدير ميزانية تكاليف الموظفين في الوثيقة ٣٢م/٥. وبالنسبة لحساب الزيادات النظامية في تكاليف الموظفين في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، فقد جرى استيفاء هذه المعايير استنادا إلى الاتجاهات الفعلية في الإنفاق في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ وغير ذلك من أحدث البيانات المتوافرة.

(٦) **التسوية لمراعاة حركة استبدال الموظفين وتأخر التعيينات** على غرار ما جرى في الوثيقة ٣١م/٥، خفض إجمالي تكاليف الموظفين لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ بنسبة **٣٪** لمراعاة حركة استبدال الموظفين وتأخر التعيينات (**عامل الفارق الزمني**). ومن ثم فقد حددت ميزانية جميع الوظائف بنسبة ٩٧٪ فقط ، مما يعني أنه في حال عدم وجود أي وظيفة شاغرة طيلة فترة العامين، تكون مصروفات اليونسكو في هذا البند قد تجاوزت الميزانية المحددة له بنسبة ٣٪.

(٧) **تحليل البرامج بحسب طرائق العمل الرئيسية** سيرد هذا التحليل، بالنسبة لكل برنامج فرعي، في إطار التفاصيل التقنية، كما ترد خلاصة جامعة له في أحد الذيول. وسيبذل جهد خاص لتقدير الميزانية بحسب طرائق العمل على ضوء الإدارة المبنية على النتائج (كما ورد شرحها في الوثيقة ١٦٥م ت/٥، الجزء الثاني).

(٨) **بيان الموارد الخارجة عن الميزانية** إن المبلغ المقدّر للموارد الخارجة عن الميزانية سوف يقتصر على المبلغ الإجمالي للموارد المدفوعة فعلا بالنسبة لكل **محور عمل**، بالإضافة إلى الأموال التي يوجد تعهد ثابت بتقديمها في إطار الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة. وسترد خلاصة جامعة لها في الذيول المناسبة.

٣ – وبالإضافة إلى تقنيات البرمجة المبينة أعلاه والمطبقة فعلا، يقترح المدير العام أن تبين الوثيقة ٣٢م/٥ الوضع الإجمالي لتقديرات موارد المنظمة عن طريق جدول موجز يعرض موارد الميزانية بالنسبة لكل من الميزانية العادية (الصندوق العام) وصناديق الأموال المملوكة للمنظمة والصناديق الائتمانية للبرنامج، علماً بأن الأخيرين يمثلان موارد خارجة عن الميزانية.

ثانيا – أساليب وضع التقديرات التقنية

٤ – يجدر التذكير بأن الهدف من إعداد ميزانية على أساس **النمو الصفري الحقيقي** هو المحافظة فيها على نفس القوة الشرائية بالقيمة الحقيقية التي كانت لإجمالي ميزانية عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣. وتبين هذه الوثيقة مبلغ الزيادة اللازمة لتحقيق هذا الهدف في ميزانية عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥. ويود المدير العام أن يذكّر الدول الأعضاء بأن الزيادة الاسمية في اعتمادات الميزانية من شأنها فقط أن تسمح للمنظمة بالمحافظة على نفس مستوى النشاط، أي زيادة صفرية في حجم النشاط، ولا توفر لها أي موارد جديدة. والواقع أن الميزانية المعدة على أساس **النمو الصفري الحقيقي** تحمي المنظمة من تخفيض حجم نشاطها، وهو تخفيض سيحدث في حال اعتماد ميزانية على أساس النمو الصفري الاسمي حيث تظل الميزانية بلا تغيير بالقيمة المطلقة.

٥ – ولأغراض إعداد التقديرات التقنية لمشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ الذي يمثل **نموا صفريا حقيقيا** بالنسبة للميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، اتبعت لحساب الزيادات في التكاليف الناجمة عن عوامل نظامية وعوامل أخرى أثناء فترة عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ المنهجية الملخصة أدناه في مرحلتين، وفقا للتقنيات التي سبق أن وافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣١م/٦٨:

(١) **حسبت الزيادات النظامية والزيادات الأخرى الطارئة خلال فترة عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ الجارية** بحسب بنود الإنفاق استنادا إلى تحليل معمق للزيادات التي طرأت فعلا وإلى أدق المعلومات المتاحة فيما يخص تطور مؤشرات الأجور والأسعار الاستهلاكية للمدة المتبقية من فترة العامين، وذلك لتقدير أساس الميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥.

(٢) واستنادا إلى أساس الميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥، وضعت إسقاطات "**للزيادات المتوقعة في التكاليف" لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥** وفقا لأفضل المعلومات المتوافرة لدى الأمانة فيما يتعلق بمؤشرات الأجور والأسعار الاستهلاكية وتأثيرها على مختلف العناصر الداخلة في الاعتمادات المقترحة. وستدرج هذه التقديرات في إطار الباب الرابع للميزانية الذي يخضع استخدامه لموافقة المجلس التنفيذي المسبقة.

ثالثا – حساب التقديرات التقنية للأبواب من الأول إلى الثالث

٦ – بغية تزويد المجلس التنفيذي في دورته الحالية بتقدير تقني أولي لمشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥، حسبت الزيادات الناجمة عن عوامل نظامية والزيادات الأخرى التي ستطرأ في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ وفي عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ استنادا إلى البنية الحالية للميزانية، مع مراعاة البيانات والمعلومات المتوافرة حاليا لدى الأمانة:

تكاليف الموظفين:

(١) الجدول الأخير للمرتبات الأساسية (مارس/آذار ٢٠٠٢ بالنسبة للفئة المهنية وما فوقها، ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ بالنسبة لفئة الخدمة العامة)؛

(٢) الجدول الأخير للمرتبات الخاضعة لاقتطاعات المعاش (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ بالنسبة للفئة المهنية وما فوقها، ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٢بالنسبة لفئة الخدمة العامة)، وذلك لتقدير مساهمة المنظمة في صندوق المعاشات؛

(٣) مساهمة المنظمة في صندوق التأمين الصحي بالمعدل الحالي؛

(٤) تصنيف تسوية غلاء المعيشة للموظفين المهنيين في المقر وفي الميدان وفقا لأحدث المؤشرات؛

(٥) العلاوات الأخرى: العلاوات العائلية وإعانات التعليم؛ وعلاوات مقر العمل، وإعانات السكن، وعلاوات التنقل والمشقة، ومدفوعات نهاية الخدمة، والأسفار، وأمن مقر

الإقامة، الخ.، محسوبة على أساس متوسط الإنفاق خلال الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٠٢ لكل فئة وظيفية، وعلى أساس أنماط الإنفاق في فترة العامين السابقة؛

(٦) أي معلومات موثوقة أخرى بشأن الزيادات النظامية المقبلة المقرر تطبيقها قبل نهاية فترة العامين الحالية فيما يتعلق بالمرتبات الأساسية ومؤشرات تسوية غلاء المعيشة، وجدول المرتبات الخاضعة للمعاش وغير ذلك من مستحقات الموظفين؛

السلع والخدمات

(٧) المؤشرات الاقتصادية الخاصة بتطور الأسعار، مثل "Bulletin Mensuel de Statistiques" (المعهد الدولي للإحصاء والدراسات الاقتصادية – INSEE، فرنسا)، و "International Financial Statistics" (صندوق النقد الدولي)، و ("Economic Outlook" منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، الخ.؛

(٨) أدق المعلومات المتاحة في الأمانة فيما يخص تطور الأسعار والزيادات في التكاليف التي أثرت أو يتوقع أن تؤثر عمليا على المنظمة.

٧ – وفيما يخص ميزانية النمو الصفري الحقيقي، حسب أساس الميزانية الجديد لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ مع مراعاة ما يلي:

٣١م/٥ المعتمدة	٢٥٠ ٣٦٧ ٥٤٤ دولارا
تسوية المبلغ المطلوب استيعابه أثناء تنفيذ البرنامج في فترة عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ طبقا لقرار فتح الاعتمادات المالية الخاص بميزانية ٣١م/٥ المعتمدة	٣٠٠ ٠٣٤ ١١ دولار
المبلغ الإجمالي للميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ قبل خصم المبلغ المطلوب استيعابه	٥٥٠ ٤٠١ ٥٥٥ دولارا
المبلغ الإضافي اللازم لتسوية إجمالي الميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ على أساس أسعار ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، لغرض تحديد أساس الميزانية الجديد لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥	٧٥٠ ٨٠٦ ١٧ دولارا
الأساس الجديد للميزانية لفترة عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ بأسعار ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣	٣٠٠ ٢٠٨ ٥٧٣ دولار

٨ – وبناء على ما تقدم، جرى تحديد المتطلبات الضرورية اللازمة للمحافظة على القوة الشرائية لإجمالي الميزانية المعتمدة لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، من أجل وضع ميزانية على أساس **نمو صفري حقيقي**، على النحو التالي:

تقدير أساس الميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥)

بنود الإنفاق	٣١م/٥ المعتمدة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (الأسعار بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١	متطلبات **النمو الصفري الحقيقي** في أساس الميزانية	**أساس الميزانية** لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥) الأسعار بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١)
	دولار	دولار	دولار
الأبواب من الأول إلى الثالث			
(أ) مرتبات وعلاوات الموظفين			
المرتبات الأساسية	٩٢ ٣٧٤ ٠٠٠	١٣ ٧٢١ ٣٠٠	٢٠٦ ٠٩٥ ٣٠٠
تسوية غلاء المعيشة	٣٦ ٩٦١ ٧٠٠	(٤٨٧ ٦٠٠)	٣٦ ٤٧٤ ١٠٠
المرتبات الصافية	**٢٢٩ ٣٣٥ ٧٠٠**	**١٣ ٢٣٣ ٧٠٠**	**٢٤٢ ٥٦٩ ٤٠٠**
المساهمة في صندوق المعاشات التقاعدية	٤٦ ٧٠٤ ٣٠٠	٤ ٣٦٤ ٨٠٠	٥١ ٠٦٩ ١٠٠
المساهمة في صندوق التأمين الصحي	٨ ١٤٥ ٩٠٠	٤٥٨ ٥٠٠	٨ ٦٠٤ ٤٠٠
العلاوات العائلية	٧ ٣٥٢ ١٠٠	٢٣٢ ٢٠٠	٧ ٥٨٤ ٣٠٠
علاوة التنقل والمشقة، ومدفوعات نهاية الخدمة، وإعانات مقر العمل، وإعانات التعليم، وعلاوة اللغة، الخ.،وتكاليف الأسفار والنقل	٢٨ ٠٠٢ ٧٠٠	٢ ٣٨٧ ٠٠٠	٣٠ ٣٨٩ ٧٠٠
احتياطي لإعادة تصنيف الوظائف	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٨٨ ٣٠٠	١ ٥٨٨ ٣٠٠
المجموع الفرعي،تكاليف الموظفين	**٣٢١ ٠٤٠ ٧٠٠**	**٢٠ ٧٦٤ ٥٠٠**	**٣٤١ ٨٠٥ ٢٠٠**
(ب) السلع والخدمات			
خدمات العاملين غير الموظفين	١٨ ٥٨٤ ٣٠٠	٨٩٣ ٤٠٠	١٩ ٤٧٧ ٧٠٠
الأسفار الرسمية	١٥ ٤٨١ ٧٠٠	١ ٥٢١ ٩٠٠	١٧ ٠٠٣ ٦٠٠
الخدمات التعاقدية وبدل الإقامة اليومي	٤٧ ٦٧٠ ٦٠٠	١ ٦٣٤ ٦٠٠	٤٩ ٣٠٥ ٢٠٠
نفقات التشغيل العامة	١٩ ٤٠٩ ٥٠٠	٧٤٤ ٦٠٠	٢٠ ١٥٤ ١٠٠
اللوازم والمواد	٥ ٢٤٣ ٤٠٠	٣٣٠ ٢٠٠	٥ ٥٧٣ ٦٠٠
اقتناء الأثاث والمعدات	٦ ٣٢٤ ٦٠٠	٤١١ ٣٠٠	٦ ٧٣٥ ٩٠٠
المخصصات المالية	٢٩ ٩١٨ ٤٠٠	١ ٠٢٥ ٩٠٠	٣٠ ٩٤٤ ٣٠٠
التعاقد مع المنظمات غير الحكومية (الاتفاقات الإطارية)	٦ ٤٠٥ ٤٠٠	٢١٩ ٧٠٠	٦ ٦٢٥ ١٠٠
المساهمات الأخرى	١٧ ٧٧٥ ٨٠٠	٦٠٩ ٥٠٠	١٨ ٣٨٥ ٣٠٠
تكاليف البرنامج غير المباشرة	١٣ ٦٦٧ ٧٠٠	٤٦٨ ٦٠٠	١٤ ١٣٦ ٣٠٠
تجديد مباني المقر	٦ ٢٩٢ ٥٠٠	٢١٥ ٨٠٠	٦ ٥٠٨ ٣٠٠
المصروفات الأخرى	١١ ٨٩٦ ١٠٠	١ ٩٠٣ ٢٠٠	١٣ ٧٩٩ ٣٠٠
المجموع الفرعي، السلع والخدمات	**١٩٨ ٦٧٠ ٠٠٠**	**٩ ٩٧٨ ٧٠٠**	**٢٠٨ ٦٤٨ ٧٠٠**
(جـ) برنامج المساهمة	**٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٧٥٤ ٤٠٠**	**٢٢ ٧٥٤ ٤٠٠**
الباب الرابع (الزيادات المتوقعة في التكاليف)	**١٣ ٦٩٠ ٨٥٠**	**(١٣ ٦٩٠ ٨٥٠)**	**-**
المجموع	**٥٥٥ ٤٠١ ٥٥٠**	**١٧ ٨٠٦ ٧٥٠**	**٥٧٣ ٢٠٨ ٣٠٠**

رابعا – الزيادات المتوقعة في التكاليف (الباب الرابع)

٩ – إن التقدير الأولي **لأساس الميزانية** المبين أعلاه بالنسبة للأبواب من الأول إلى الثالث وضع استنادا إلى مستوى الأسعار المتوقع في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. وتم تقدير هذه الأسعار بناء على تحليل معمق للزيادات التي طرأت فعلا وعلى أفضل المعلومات المتعلقة بتطور مؤشرات الأجور والأسعار الاستهلاكية للمدة المتبقية من فترة العامين الجارية ٢٠٠٢–٢٠٠٣. أما الزيادات في التكاليف الناجمة عن عوامل نظامية وعوامل أخرى والتي يتوقع أن تطرأ أثناء تنفيذ البرنامج في عامي **٢٠٠٤–٢٠٠٥**، فإنها لم تدخل في حساب تقديرات أساس الميزانية في إطار الأبواب من الأول إلى الثالث. فوفقا لتقنيات الميزنة المعتمدة، سوف تدرج هذه الزيادات على نحو منفصل في إطار **الباب الرابع** من الميزانية الذي يخضع استخدامه لموافقة مسبقة من المجلس التنفيذي، وذلك استنادا إلى الزيادات الفعلية في التكاليف أثناء فترة العامين.

١٠– وقدرت اعتمادات **الباب الرابع** بمبلغ **٣٠٠ ٠٧٧ ٢٤ دولار**، وهو مبلغ يأخذ في الحسبان أيضا الاعتماد البالغ ٦٠٠ ٧٠٩ ٩ دولار لمواجهة زيادة إجمالية بنسبة ٥٫٧٪ في جدول المرتبات الأساسية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥. وهذه الزيادة في جدول المرتبات الأساسية هي حاليا قيد النظر في لجنة الخدمة المدنية الدولية ويتوقع أن تدخل حيز التطبيق في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. **فبإضافة الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٠٧٧ ٢٤ دولار في إطار الباب الرابع، إلى "أساس الميزانية" البالغ ٣٠٠ ٢٠٨ ٥٧٣ دولار، نحصل على تقدير أولي لإجمالي الميزانية لعامي ٢٠٠٤– ٢٠٠٥ يبلغ ٦٠٠ ٢٨٥ ٥٩٧ دولار (الأبواب من الأول إلى الرابع) ، بناء على فرضية "النمو الصفري الحقيقي".**

١١– ويلخص الجدول التالي التقديرات فيما يتعلق بـ"الزيادات المتوقعة في التكاليف" (الباب الرابع):

الباب الرابع (الزيادات المتوقعة في التكاليف)

بنود الإنفاق	أساس الميزانية المقترح لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (الأبواب من الأول إلى الثالث) (الأسعار بتاريخ ٣١ /١٢/ ٢٠٠٣)	الزيادات المتوقعة في التكاليف في عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥		
		المقر	الميدان	**المجموع**
	دولار	دولار	دولار	**دولار**
(أ) مرتبات وعلاوات الموظفين				
المرتبات الصافية	٢٤٢ ٥٦٩ ٤٠٠	٨ ٠٢٧ ٨٠٠	٢ ٥٥٦ ٦٠٠	**١٠ ٥٨٤ ٤٠٠**
المساهمة في صندوق المعاشات التقاعدية	٥١ ٠٦٩ ١٠٠	٢ ٧٠٨ ٥٠٠	٨٥٦ ٦٠٠	**٣ ٥٦٥ ١٠٠**
المساهمة في صندوق التأمين الصحي	٨ ٦٠٤ ٤٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	١٧٤ ١٠٠	**٦٩٩ ١٠٠**
العلاوات العائلية	٧ ٥٨٤ ٣٠٠	١٦٧ ٤٠٠	١٤ ٢٠٠	**١٨١ ٦٠٠**
علاوة التنقل والمشقة	٣ ٨٨٠ ٦٠٠	٠	٤٠٨ ٣٠٠	**٤٠٨ ٣٠٠**
مدفوعات نهاية الخدمة، إعانات مقر العمل، وإعانات التعليم، وعلاوة اللغة، الخ	٢١ ٠٩٩ ١٠٠	٩٠٥ ٨٠٠	٣٣٣ ٦٠٠	**١ ٢٣٩ ٤٠٠**
تكاليف الأسفار والنقل	٥ ٤١٠ ٠٠٠	٧٩ ٨٠٠	٨٤ ٦٠٠	**١٦٤ ٤٠٠**
احتياطي لإعادة تصنيف الوظائف	١ ٥٨٨ ٣٠٠	٦٩ ٨٠٠	–	**٦٩ ٨٠٠**
المجموع الفرعي، تكاليف الموظفين	**٣٤١ ٨٠٥ ٢٠٠**	**١٢ ٤٨٤ ١٠٠**	**٤ ٤٢٨ ٠٠٠**	**١٦ ٩١٢ ١٠٠**
(ب) السلع والخدمات				
خدمات العاملين غير الموظفين	١٩ ٤٧٧ ٧٠٠	٥٤٠ ٤٠٠	٤٧ ٨٠٠	**٥٨٨ ٢٠٠**
الأسفار الرسمية	١٧ ٠٠٣ ٦٠٠	٧٦١ ٩٠٠	٤٨٢ ٠٠٠	**١ ٢٤٣ ٩٠٠**
الخدمات التعاقدية	٤٩ ٣٠٥ ٢٠٠	٦٦٩ ٨٠٠	٥٩٤ ٦٠٠	**١ ٢٦٤ ٤٠٠**
نفقات التشغيل العامة	٢٠ ١٥٤ ١٠٠	٥٤٤ ١٠٠	٣٤ ٠٠٠	**٥٧٨ ١٠٠**
اللوازم والمواد	٥ ٥٧٣ ٦٠٠	٢٣٤ ٨٠٠	٢٧ ١٠٠	**٢٦١ ٩٠٠**
اقتناء الأثاث والمعدات	٦ ٧٣٥ ٩٠٠	٢٦٤ ٤٠٠	٦٢ ٤٠٠	**٣٢٦ ٨٠٠**
المخصصات المالية	٣٠ ٩٤٤ ٣٠٠	٦٧٤ ٢٠٠	١١٩ ٤٠٠	**٧٩٣ ٦٠٠**
التعاقد مع المنظمات غير الحكومية (الاتفاقات الإطارية)	٦ ٦٢٥ ١٠٠	١٥٠ ٢٠٠	١٩ ٧٠٠	**١٦٩ ٩٠٠**
المساهمات الأخرى	١٨ ٣٨٥ ٣٠٠	٢٤٢ ٦٠٠	٢٢٨ ٩٠٠	**٤٧١ ٥٠٠**
تكاليف البرنامج غير المباشرة	١٤ ١٣٦ ٣٠٠	٤١ ٤٠٠	٣٢١ ١٠٠	**٣٦٢ ٥٠٠**
تجديد مباني المقر	٦ ٥٠٨ ٣٠٠	١٦٦ ٩٠٠	–	**١٦٦ ٩٠٠**
المصروفات الأخرى	١٣ ٧٩٩ ٣٠٠	٣٥٠ ٨٠٠	٣ ١٠٠	**٣٥٣ ٩٠٠**
المجموع الفرعي، السلع والخدمات	**٢٠٨ ٦٤٨ ٧٠٠**	**٤ ٦٤١ ٥٠٠**	**١ ٩٤٠ ١٠٠**	**٦ ٥٨١ ٦٠٠**
(جـ) برنامج المساهمة	**٢٢ ٧٥٤ ٤٠٠**	–	**٥٨٣ ٦٠٠**	**٥٨٣ ٦٠٠**
المجموع	**٥٧٣ ٢٠٨ ٣٠٠**	**١٧ ١٢٥ ٦٠٠**	**٦ ٩٥١ ٧٠٠**	**٢٤ ٠٧٧ ٣٠٠**

خامسا – ملخص التقديرات الأولية المبنية على أساس النمو الصفري الحقيقي

١٢- وخلاصة القول أن تقديرات الميزانية المبينة أعلاه لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥) والناجمة عن تطبيق مبدأ **النمو الصفري الحقيقي**، والبالغة **٦٠٠ ٢٨٥ ٥٩٧ دولار**، تمثل زيادة اسمية مقدارها ٣٥٠ ٩١٨ ٥٢ دولاراً مقارنة بالميزانية ٣١م/٥ المعتمدة البالغة ٢٥٠ ٣٦٧ ٥٤٤ دولارا. غير أنها إذا قورنت بالميزانية البالغة ٥٥٠ ٤٠١ ٥٥٥ دولاراً قبل الاستيعاب، فإن تقديرات الميزانية ذاتها البالغة ٦٠٠ ٢٨٥ ٥٩٧ دولار تمثل زيادة مقدارها ٠٥٠ ٨٨٤ ٤١ دولارا أي بنسبة ٧,٥٪.

سادسا – اقتراح المدير العام

١٣- ويود المدير العام أن يؤكد للدول الأعضاء أن الزيادة المبيّنة أعلاه تمثل المتطلبات التقديرية اللازمة لتمكين المنظمة من العمل بصورة سليمة بنفس المستوى الذي كان عليه نشاطها في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وذلك قبل أن يطلب منه استيعاب نحو ١١ مليون دولار في إطار الميزانية. **ومع ذلك فإن المدير العام، إدراكاً منه للصعوبات المالية الخاصة التي تجدها دول أعضاء كثيرة في تحمُّل هذه الزيادة الاسمية، مستعد للنظر في تعيين حد أقصى للميزانية قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٧٦ دولار لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥).** ويمثل هذا الحد الأقصى للميزانية زيادة اسمية بنحو ٣١,٦ مليون دولار، أي بنسبة ٥,٨٪ مقارنة بميزانية ٣١م/٥ المعتمدة. (*راجع الوثيقة ١٦٥ م ت/٥، الجزء الثاني، القسم "رابعاً"*).

١٤- وإذا قررت الدول الأعضاء اعتماد هذا الحد الأقصى المعدل للميزانية البالغ **٠٠٠ ٠٠٠ ٥٧٦ دولار**، فإن ذلك يعني أنه سيتعين على المنظمة استيعاب مبلغ يناهز ٢١,٣ مليون دولار أثناء فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. **وسوف يسعى المدير العام في هذه الحالة إلى استيعاب هذا المبلغ في المقام الأول في إطار تكاليف الموظفين.** ويمثل استيعاب مبلغ ٢١,٣ مليون دولار تخفيضاً في الموارد يعادل ١٢٠ إلى ١٤٠ وظيفة ثابتة تقريباً. ويجدر التذكير بأن إعداد ميزانية على أساس النمو الصفري الاسمي (٥٤٤,٤ مليون دولار) من شأنه أن يستلزم استيعاب مبلغ مقداره ٥٢,٩ مليون دولار، مما يمثل تخفيضاً في الموارد يعادل عدداً من الوظائف الثابتة يتراوح بين ٣٢٠ و ٣٤٠ وظيفة. ومثل هذه النتيجة التي تترتب على اعتماد النمو الصفري الاسمي ستؤدي بالمنظمة لا محالة إلى وضع حرج يجعلها تصرف جهودها في إدارة الأزمات بدلا من تنفيذ عملية الإصلاح.